الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي
جامعة دمشق
كلية الاقتصاد
قسم الاقتصاد والتخطيط

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد والتخطيط

بعنوان

دراسة تحليلية للقطاع النفطي السوري وأثره على الاقتصاد الوطني
الشركة السورية للنفط والغاز نموذجا

Analysis Study for Syrian petroleum Sector and its effect on the National Economy
Syrian Petroleum, Gas Company as Example

إعداد الطالب
ثائر معروف

إشراف
الدكتور غسان إبراهيم

1433هـ - 2012م

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم الاقتصاد والتخطيط

لجنة المناقشة والحكم على رسالة ماجستير في قسم الاقتصاد والتخطيط التي أعدها

الطالب ثائر معروف

بعنوان:

دراسة تحليلية للقطاع النفطي السوري وأثره على الاقتصاد الوطني

الشركة السورية للنفط والغاز نموذجا

السادة أعضاء لجنة الحكم

اسم الدكتور	الجامعة	الصفة

الدكتور مطانيوس حبيب، أستاذ في كلية الاقتصاد -جامعة دمشق، عضواً

التوقيع .....

الدكتور غسان إبراهيم، أستاذ في كلية الاقتصاد- جامعة دمشق، عضواً مشرفاً

التوقيع .....

الدكتور ياسر المشعل، مُدرّس في كلية الاقتصاد -جامعة دمشق، عضواً

التوقيع .....

شكر وامتنان

بداية أشكر الله الذي نور طريقنا بالعلم وزيّنا بالحلم

ويسر وأعان لإتمام هذه الرسالة

تحية شكر وتقدير إلى الأستاذ الدكتور غسان إبراهيم الذي تفضل بالإشراف على هذا العمل، فكانت لرعايته العلمية، ولدقة ملاحظاته وتوجيهاته، الأثر الواضح في إتمام البناء العلمي لهذا البحث، فاستحق مني بكل ثقة وتقدير لقب "معلمي" الذي سأبقى أكن له كل الاحترام والتقدير.

وأتوجه بالشكر إلى الأساتذة الكرام أعضاء لجنة الحكم، الأستاذ الدكتور مطانيوس حبيب، والدكتور ياسر المشعل، الذين تفضلوا بالموافقة للحكم على هذه الرسالة وخصص كل منهم وقتاً لقراءتها وتقييمها.

كما أتقدم بالشكر إلى جميع الذين ساهموا في تقديم المساعدة لي وفي الحصول على البيانات والأرقام في سبيل انجاز هذا البحث.

الباحث

إهداء

إلى نبع العطاء الذي لا ينضب .. والدتي الحبيبة

إلى صاحب القلب الكبير .. والدي الحبيب

إلى شريكة عمري ريم وأولادي .. مايا ، محمد نديم

إلى من نشأت وإياهم على الحب والوفاء.. إخوتي وأخواتي في الوطن والمهجر

إلى الأعزاء والأوفياء .. زملائي وأصدقائي

إلى كل العاملين حباً وإخلاصاً لله والوطن

أهدي هذا الجهد المتواضع

ثائر معروف

مقدمـــة

يُعتبر قِطاع النفط والغاز عصب الحياة الاقتصادية المعاصرة، ويلعبُ هذا القطاع دوراً مركزيا في اقتصاديات الدول وخاصة الدول الصناعية، ويُساهم في رسم الاستراتيجيات والسياسيات الدولية .

فالنفط هو السلعة الوحيدة التي تُشغّل الآلة الصناعية في النظاميين الاشتراكي والرأسمالي، والسلعة الوحيدة التي أُنظمت لأجلها منظمة دولية تسمى منظمة الدول المصدرة للنفط " أوبك" Opec Organization of Petroleum Exporting Countries، كما أُنظمت للنفط والغاز أيضاً مجموعة الدول المستهلكة للطاقة.

إنَّ للنفط دوراً استراتيجياً في الاقتصاد السوري، فقد ساعدَ الدولة على تقويةِ مواقفها الاقتصادية والوطنية والإقليمية، وعلى تجاوز مُختلف أزماتها المالية من خلال مساهمته الفاعلة في الإيرادات المالية العامة، وفي توفير القطع الأجنبي اللازم لاستيراد مستلزمات عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

لقد بدأ الإنتاج الفعلي للنفط في سورية في عام 1968، ووصلَ أول برميل من النفط مُعدٌّ للتصدير إلى مرفأ طرطوس في الأول من أيار من العام نفسه، وشعرت الدولةُ بأنَّ هذه الفعاليات تحتاج إلى شركة مُتخصّصة فأصدرت المرسوم التشريعي رقم (9) لعام 1974 و الذي أُحدثت بموجبه الشركة السورية للنفط، وأُحدثت إلى جانبها عدة شركات مُتخصّصة في مجالات التكرير والنقل، وترتبط جميعها بوزارة النفط والثروة المعدنية، أمّا في مجال الغاز فقد بدأت الشركة السورية للنفط باستثمار الغاز المرافق لتوليد الطاقة الكهربائية منذ عام 1975.

إنّ الشركة السورية للنفط -SPC- هي شركةٌ رائدةٌ في مجال الصناعة النفطية، فقد كانت ولا تزال أُنموذجاً للشركات النفطية من حيث عمليات المسح والتخطيط والحفر والإنتاج والإشراف وعدد العاملين، وذلك منذُ بداية تأسيسها منذ عدة عقود - في عام 1974- ليس على مستوى القطر فحسب، بل على مستوى الشرق الأوسط ككل، بالإضافة إلى كونها تُعتبر الشركة الأم "The Mother Company" للشركات النفطية العاملة بالقطر بموجب عقود الخدمة بما فيها أُولى الشركات العاملة المُنتجة وهي شركة الفرات للنفط - Al Furat Petroleum Co. -AFPC التي وصفها الرئيس التنفيذي لمجموعة شركات شل Shell الهولندية " إنّ مجموعة شركات شِل تُمثل التاج وشركة الفرات للنفط هي دُرّة هذا التاج".([1])

[1]) تقرير الاجتماع السنوي، لحملة أسهم شركة الفرات للنفط، مونتريال، كندا، عام 2007.

تحتل الشركة السورية للنفط Syrian Petroleum Company أهم المراكز الاقتصادية في القطر العربي السوري، سواء من الناحية المادية إذ أنَّ إنتاجها من النفط يُشكل تقريباً 50% من إجمالي إنتاج القطر من النفط الخام والبالغ 386,111 برميل باليوم (1)، أو من الناحية الاجتماعية إذ تستقطب حوالي /15,100/ عاملاً موزعين على مديرياتها وفق هيكلها الإداري، وتقدم لهم ولأسرهم الخدمات السكنية والرعاية الصحية.([2])

لقد لعب قطاع النفط والغاز دوراً محورياً في الاقتصاد الوطني، حيث شكلت الإيرادات النفطية أكثر من ربع الإيرادات العامة، وساهم هذا القطاع في تمويل نصف الموازنة العامة للدولة (3)، كما ساهم في إخفاء بعض الإعتلالات الهيكلية للاقتصاد الوطني، وفي تحويل العجز في الميزانية المالية للدولة ولِعدّة سنوات إلى فائضاً في الميزانيةِ العامة، كما ساعدَ أيضاً على مواجهة الطلب المتزايد على الطاقة في القطر بما فيه الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية، وقد كانت العائدات النفطية تُغطي في جزءٍ كبيرٍ منها الخسائر التي يتكبدها القطاع العام والقطاع العام الصناعي.

كما شارك قطاع النفط والغاز في تحقيق معدّلات مُرتفعة من النمو الاقتصادي، وشارك في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وشكلت صادرات قطاع النفط (النفط الخام وبعض المشتقات النفطية) النسبة الأكبر من واردات الحكومة من العملات الصعبة خلال السنوات الماضية، إضافة إلى تأمين دخول مبالغ ضخمة إلى خزينة الدولة عن طريق حِصة الدولة من الإنتاج الخاضع للتقاسم، كل ذلك أدى إلى توفير السيولة اللازمة للاستثمار الحكومي في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

ويُعتبر الاستثمار في قطاع الصناعات الإستخراجية من أفضل التجارب الاقتصادية التي تم تطبيقها على الاقتصاد السوري، ويُعدّ هذا القطاع العام من القطاعات الحكومية الرئيسية حيث تتولى المؤسسات والشركات التابعة له كافة عمليات الإنتاج والنقل والتكرير والتخزين والتوزيع والتسويق.

إنّ استمرار تقديم الدعم الحكومي لإستجرار كميات من المُشتقاتِ النفطية من الخارج وخاصة الديزل، وتقديمها لجميع المستهلكين بالقطر بمَنْ فيهم غيرُ المُقيمين ومُستخدمي شاحنات النقل بالعبور " ترانزيت" من وإلى الدول المجاورة، وبأسعار مُنخفضة عن الأسعار العالمية، وبما يُعادل تقريباً ثلث القيمة الحقيقة لها، يؤدي إلى استمرار العبء على ميزان المدفوعات السوري، وإلى استمرار استنزاف القطع الأجنبي الضروري واللازم لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

---

[1]) التقرير السنوي لوزارة النفط والثروة المعدنية والمؤسسات و الشركات التابعة لها لعام 2010 - إجمالي إنتاج القطر من النفط/ إنتاج الشركات.

[2]) المصدر: – الشركة السورية للنفط– المديرية الإدارية – وثائق القوى العاملة لغاية 2010/12/31– تقرير العمالة عام 2010.

[3]) الخطة الخمسية العاشرة، الفصل الحادي عشر،ص 477.

ولابُدَّ من الاستفادة من الموقع الجغرافي الهام لسورية، الذي سيُمكنها من لعبِ دورٍ مهمٍ كبلد عبور لِخطوط الطاقة، وكعامل استقرار إقليمي للإمدادت النفطية، فضلاً عن امتلاك القطر لكميات احتياطية واعدة من النفط والغاز الطبيعي، تُساهم في تأمين احتياجات الاستهلاك المحلي، ومُواجهة الطلب المتزايد على الطاقة، وتدعم استمرار تدفق مشاريع الغاز الواعدة والتي تُبشّر بدورٍ اقتصادي أكثر عمقاً في عملية التنمية الشاملة، إضافة إلى تعزيز مكانة القطر الاقتصادية والسياسية والتفاوضية.

ومما لا شك فيه أنّ ترشيد الاستهلاك، والقضاء على مسارب الهدر والفاقد والفساد، والتحول إلى استخدام الغاز في الحصول على الطاقة كونه أقل تكلفة، سيؤدي إلى تعزيز الإيرادات العامة للدولة.

لقد تم تقسيم العمل على **أربعة فصول**، موزعة على الشكل التالي:

الفصل الأول: يتحدث عن استثمار النفط في سوريا وذلك من خلال تقديم لمحة عن أعمال الاستكشاف، والشركات النفطية المُحدثة، وواقع الصناعة النفطية , وتطور استثمار النفط في سوريا, وتشكّل القطاع النفطي، ويتحدث أيضاً عن عمليات الإنتاج في القطاع النفطي.

أما **الفصل الثاني** فيتحدث عن **دور النفط في تنمية القطاعات الاقتصادية**, وذلك من خلال تحليل دور النفط وأثره على القطاع الصناعي، ودور النفط وأثره على قطاع الخدمات (المواصلات - النقل)، ودوره في الناتج المحلي الإجمالي، وانعكاس النفط والغاز على التنمية الاقتصادية بشكل عام، إضافة إلى المتغيرات النفطية.

والفصل الثالث يتحدث عن **الاستثمار الحكومي في قطاع الصناعات الإستخراجية / قطاع النفط والغاز**، وذلك من خلال استعراض الاستثمار والإنفاق الفعلي في قطاع النفط والغاز (في القطاع الصناعي، وفي قطاع الطاقة والصناعات الإستخراجية، وفي الشركة السورية للنفط كمثال نموذجي), ويتحدث عن تطور الصادرات السورية من النفط وآثارها على الموازنة العامة للدولة, وأخيراً لمحة عن واقع التشغيل في الاقتصاد والقطاع الصناعي، وفي قطاع النفط والغاز، وفي الشركة السورية للنفط والصعوبات التي يواجهها أي الاستثمار في العنصر البشري.

وأخيراً **الفصل الرابع**: ويتحدث عن **النفط و دوره رفع معدلات النمو الاقتصادي في سوريا** وذلك من خلال استعراض الإيرادات النفطية وآثارها على الموازنة العامة للدولة، والعجز الحكومي، إضافة إلى دراسةٍ تحليليةٍ عن المساهمة المالية للإيرادات في الميزان التجاري، و أخيراً استعراض أهمية الاحتياطيات النفطية في تراكم الإيرادات ودورها المستقبلي في إحداث التطور الاقتصادي.

أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في تحليل دور قطاع النفط والغاز في سورية وتحديد موقعه الحيوي في الاقتصاد، فسوريا دولة مُنتجة للنفط، والاستثمار في قطاع الصناعة النفطية كان ناجعاً في كافة المقاييس والمؤشرات، وحققت النتيجة المرجوة من " استثمار النفط وطنياً " من مسح وحفر وانتاج ونقل وتكرير وتسويق وتصدير، وعكست فعالية الاستثمار في القطاع النفطي حيث ازدادت نسبة الناتج المحلي في قطاع الصناعات الاستخراجية الى إجمالي الناتج في القطاع الصناعي إلى أكثر من 85%.

ولقد لعبت الكميات المُنَتجة والاحتياطية من النفط والغاز دوراً رئيسياً في الإستراتيجية والسياسة الاقتصادية للدولة، حيث ساهمت في تقوية مواقف الدولة الاقتصادية والوطنية والإقليمية، وفي تجاوز مختلف أزماتها المالية، وساعدت على مواجهة الطلب المتزايد على الطاقة في القطر، إضافة إلى وجود مخزون استراتيجي وكميات احتياطية واعدة من الغاز الطبيعي تُبشر بدورٍ اقتصادي أكثر عمقاً في عملية التنمية الشاملة.

إنّ الموقع المتميز لسورية في قلب الجغرافية السياسية والإقليمية، والذي يربط بين الخليج العربي وأوروبا خصوصاً, سيُمكنها من لعب دورٍ مهمٍ كبلدِ عبور لخطوط الطاقة, وكعامل استقرار إقليمي للإمدادت النفطية، بالإضافة أيضاً إلى إمكانية تأمين الاحتياجات المستقبلية من النفط والغاز من الدول العربية المجاورة كالعراق والسعودية مثلاً.

تتمثل أهمية البحث أيضاً في دور النفط وموقعه الحيوي في الإيرادات العامة للدولة، وفي دعم الموازنة العامة, والتي تمثل الأداة التنفيذية لمختلف السياسات الاقتصادية والمالية للدولة.

إضافة إلى دور القطاع النفطي في توفير القطع الأجنبي للدولة, والذي يساهم بدوره في رفع معدلات النمو الاقتصادي وخلق فرص استثمارية جديدة.

إن هذا البحث يسلط الضوء على الأثر المباشر للنفط في رفع إنتاجية العمل وزيادة معدلات التشغيل.

إنّ الاستغلال الأمثل للفرص الكامنة، والتخصيص الرشيد للموارد المتاحة أصبح بغاية الأهمية خاصة مع استمرار تزايد الاستهلاك الداخلي للمشتقات النفطية بمعدلات مرتفعة، وبنسب لا تتوافق مع كميات الإنتاج النفطي الخام, بالإضافة إلى أنّ التأخر في تنفيذ المشاريع الغازية وفي تشييد مصافي التكرير، يفرض ضرورة تبني استراتيجية طموحة تتوافق مع التحديات المستقبلية تلبية لتحقيق التوازن بين العرض والطلب على مصادر الطاقة.

مُشكلة البحث:

تتمثل مُشكلة البحث في أن: دور النفط في تنمية الاقتصاد السوري قد يتقلص بشكل كبير في المدى المنظور، مما سيخلق أزمة كبيرة في كيفية تمويل الاقتصاد وتطويره.

إنّ تصاعد النمو السكاني ونمو الطلب على المشتقات النفطية في سوريا، يعني زيادة كبيرة في كمية الواردات من المشتقات النفطية، وبالتالي خروج القطع الأجنبي لتغطية تلك المستوردات، مما يؤدي الى أوضاع اقتصاديةٍ صعبةٍ في الداخل السوري، ممكن أن تنعكس آثارها على الحياة الاجتماعية ايضاً.

كما أنّ استمرار تقديم **الدعم الحكومي** لاستجرار كميات من المشتقات النفطية من الخارج، يؤدي إلى استمرار العبء على ميزان المدفوعات السوري.

والسؤال الذي يجدر طرحه هنا: **ما هو البديل لتمويل عملية التنمية في ظل انخفاض الإنتاج بشكل عام من النفط الخام في سوريا ؟**

وهل هناك حاجة لاستمرار تقديم الدعم الحكومي للمشتقات النفطية ،خاصة في ظل تصاعد الطلب عليها ؟

وكيف سيتم تأمين الحاجات الطاقوية للسوق المحلية في ظل الطاقات التكريرية الحالية؟ حيث تعتبر تجهيزات كل من المصفاتين الحاليتين: حمص وبانياس: متقادمة تكنولوجياً، وتحتاج إلى الكثير من التطوير، لتلبية احتياجات السوق المحلية من المشتقات وبالمواصفات المطلوبة.

وهل تعتبر الكميات الواعدة من احتياطيات الغاز بديلاً عن تراجع الانتاج النفطي؟ وما هي الأهداف السياسية والاقتصادية البعيدة للقائمين على الادارة النفطية.

من خلال هذا البحث سنحاول الإجابة على التساؤلات ومع الأخذ بعين الاعتبار الموقع الاستراتيجي الهام لسورية، بحيث يمكن الاستفادة منه، ليس فقط لتأمين حاجة السوق المحلية، بل للعب دورٍ اقليمي فاعل في المنطقة ككل في ظل وجود بيئةٍ استثماريةٍ غازيةٍ واعدة.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من الفرضيات التالية:

1- إنّ انخفاض الإيرادات النفطية سوف لن يؤثر على تمويل عملية التنمية.
2- ليس هناك موارد وطنية متعددة بديلة عن انخفاض الإيراد النفطي.
3- لا يوجد بدائل عن النفط بمخزون استراتيجي، كالغاز الطبيعي.

أهداف البحث:

إنّ الهدف من البحث هو إبراز **الموقع الحقيقي للنفط** في الموازنة العامة للدولة، وذلك بما يحققه من إيرادات لرفد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية, اضافة إلى دوره الفاعل في الميزان التجاري.

كما يهدف البحث إلى تسليط الضوء على **عائدات النفط** التي تُعتبر مصدراً هاماً ورئيسياً في تأمين التمويل اللازم لمشاريع البنية التحتية والهيكلية القاعدية، إضافة إلى توفير الإيرادات اللازمة لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتمويل مشاريع الطاقة.

ويتبلور الهدف من البحث من خلال **دراسة انتاج النفط والغاز** في الشركة السورية للنفط وفي مجموعة الشركات العاملة اضافة الى تحليل إجمالي الإنتاج النفطي والغازي في القطر، وتحليل إجمالي الكميات الاحتياطية لكل من النفط والغاز.

منهج البحث:

اعتمدت هذه الدراسة على:
- **المنهج الوصفي.**
- **المنهج التحليلي.**

دراسات سابقة:

هناك دراسات متعددة حول النفط والغاز في سوريا، في إطار تقارير سنوية للشركات، أو في إطار اطروحات جامعية، ماجستير أو دكتوراه، نذكر منها:

- **الصناعة النفطية وأثرها في البنية الاقتصادية في سورية**، رسالة دكتوراه في الاقتصاد والتخطيط، محمد شوقي محمد، إشراف: الدكتور عصام خوري، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد،عام 2006.

لقد توصل الباحث في الدراسة السابقة إلى النتائج التالية:
- إنّ المبالغ التي صرفتها الشركات الأجنبية للحصول على النفط شكلت تدفقات مالية هامة بالنسبة للاقتصاد الوطني، وساهمت بدخول إيرادات ضخمة إلى خزينة الدولة.
- أكدت على ضرورة إعادة النظر في بنية الطلب الاستهلاكي على المنتجات النفطية بشكل تصبح معه الصناعة النفطية وصناعة التكرير أكثر توازناً وانسجاماً مع حاجات القطر التنموية.
- إنّ النفط كان ومايزال المصدر الأول للطاقة الأولية في سورية، وإنّ قطاع الصناعة يستحوذ على الحصة الأكبر من الطاقة النهائية في سورية، وإنّ نمو الطلب على الطاقة هي حقيقة مرافقة للنمو الاقتصادي.

• **تخطيط العمالة في قطاع النفط والغاز في سوريا** (الواقع والآفاق)، رسالة ماجستير في الاقتصاد والتخطيط، رانيا معلا، إشراف د. محمد جميل عمر، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد ،عام 2007.
وقد توصلت الباحثة من خلال الدراسة إلى النتيجة التالية:
إنّ العملية الإنتاجية في الصناعة النفطية تتطلب عمالة بمواصفات خاصة وتخصصات متنوعة وعلى مستويات عالية من التحصيل العلمي والخبرة العملية، لتكون قادرة على استيعاب التطورات المتسارعة بشكل ملحوظ.

• **موقع النفط في التجارة الدولية** (مع الإشارة إلى حالة النفط السوري)، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد والتخطيط، قصي إبراهيم، إشراف الدكتور مدين علي، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد،عام 2008.
لقد توصل الباحث إلى النتائج التالية:
- إنّ البنية الهيكلية للصادرات والواردات السورية تعكس قصوراً هيكلياً، وذلك بسبب تخلف القطاع الإنتاجي، مما يعيق تقديم منتج يتمتع بخصائص تنافسية، وهذا ما تنعكس آثاره على عملية التجارة والتبادل التجاري الدولي في ظل ظروف منافسة غير متكافئة، مما يقلص من حجم الكميات المُصدرة، وتجعل عوائد عملية التصدير في حدودها الدنيا.
- لايوجد أي بديل من بدائل الطاقة لديه الإمكانية ليكون بديلاً شاملاً عن النفط في ظل الاستخدامات المتعددة له كمادة خام أساسية تُستخدم لإنتاج عشرات الآلاف من السلع (البتروكيميائية، والبلاستيكية، وحتى المواد الطبية، وغيرها).

• **النفط والغاز كمدخل اقتصادي لسوريا في الاقتصاد الدولي**، رسالة ماجستير في العلاقات الاقتصادية الدولية، رشا سيروب، إشراف: د. حبيب محمود، ، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، عام 2009.
لقد توصلت الباحثة إلى النتائج التالية:
- تمتلك الدول العربية إمكانيات نفطية هائلة، وقدرة على زيادة طاقاتها الإنتاجية الحالية والمستقبلية، وسيتعاظم دور دول العبور(منطقة الشرق الأوسط) مع اشتداد صراع القوى الكبرى (الولايات المتحدة، أوروبا الغربية، وروسيا) للسيطرة على مناطق الإنتاج.
- كان من الممكن أن يُحقق النفط العربي نتائج أفضل فيما لو تم استغلاله بالشكل الأمثل في مجال التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، حيث تبنت كل دولة عربية أسلوباً خاصاً في التمية القطرية، وتوجهت نحو الإنفاق الإستهلاكي في تبديد العوائد النفطية، واستخدمت قسماً من هذه العوائد في استثمارات خارجية وإيداعات في المؤسسات المالية العالمية.

{ مخطط البحث }

	العناوين	رقم الصفحة
	مقدمة	أ
	أهمية البحث	د
	مشكلة البحث	هـ
	فرضية البحث	هـ
	أهداف البحث	و
	منهج البحث	و
	دراسات سابقة	و
	مخطط البحث	ح
	قائمة الجداول	ك
	قائمة الأشكال	ل
الفصل الأول	**استثمار النفط والغاز في سوريا**	**(24-1)**
	مقدمة	2
المبحث الأول	**بدايات أعمال الاستكشاف و تشكل القطاع النفطي .....**	4
-1	بدايات أعمال الاستكشاف في سوريا	5
-2	بدايات تشكل القطاع النفطي.....	6
المبحث الثاني	**واقع الصناعة النفطية السورية .....**	9
-1	المرحلة الأولى: القطاع النفطي قبل التأميم.....	9
-2	المرحلة الثانية: التأميم والمرحلة الروسية	10
-3	المرحلة الثالثة: تعديل السياسات النفطية ودعوة الشركات الأجنبية.....	10
المبحث الثالث	**الشركات النفطية المحدثة .....**	12
-1	المؤسسة العامة للنفط	12
	الشركات العاملة مع المؤسسة (بموجب عقود الخدمة).....	13
-2	المؤسسة العامة لتكرير النفط وتوزيع المشتقات النفطية.....	15
المبحث الرابع	**تطور استثمار النفط والغاز من خلال الخطط الخمسية.....**	17
-1	الخطة الخمسية السابعة (من عام 1991 وحتى عام 1995).....	18
-2	الخطة الخمسية الثامنة (من عام 1996 وحتى عام 2000).....	18
-3	الخطة الخمسية التاسعة (من عام 2001- وحتى عام 2005).....	20
-4	الخطة الخمسية العاشرة (من 2006 إلى 2010).....	22
	الخلاصة	24

الفصل الثاني	**دور النفط والغاز في تنمية القطاعات الاقتصادية**	**(60-25)**
	مقدمه	**26**
المبحث الأول	**المتغيرات النفطية السورية .....**	**27**
-1	الاحتياطي.....	27
-2	الإنتاج	28
-3	الاستهلاك والتصدير.....	30
المبحث الثاني	**مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي .....**	**33**
أ)	دور النفط في القطاع الصناعي	33
ب)	دور النفط وأثره على قطاع المواصلات والنقل	34
ج)	الأثر على الاستهلاك المحلي	35
د)	العلاقة بين النمو واستهلاك المشتقات النفطية.....	37
هـ)	مساهمة قطاع النفط والغاز في الناتج المحلي الإجمالي.....	38
-1	مساهمة القطاعات المختلفة في تشكيل الناتج المحلي الإجمالي.....	38
-2	مساهمة قطاع النفط والغاز في الناتج المحلي (لقطاع الصناعة والتعدين) و(الناتج المحلي الإجمالي)	39
-3	مساهمة صافي الناتج المحلي لقطاع الصناعات الإستخراجية في ن/م للصناعة والتعدين	40
-4	الناتج المحلي الإجمالي للشركات العاملة في قطاع النفط والغاز والصناعات الإستخراجية	41
المبحث الثالث	**انعكاس إنتاج النفط على التنمية الاقتصادية**	**44**
	أهمية الشركة السورية للنفط	44
-1	إنتاج النفط الخام في الشركة السورية للنفط	46
-2	إنتاج النفط الخام في الشركات العاملة	48
-3	إجمالي إنتاج النفط الخام على مستوى الاقتصاد الوطني	50
المبحث الرابع	**انعكاس إنتاج الغاز على التنمية الاقتصادية**	**53**
	مقدمه.....	53
-1	إنتاج الغاز الخام في الشركة السورية للنفط	54
-2	إنتاج الغاز الخام في الشركات العاملة	55
-3	إجمالي إنتاج الغاز الخام على مستوى الاقتصاد الوطني	57
-4	الجزء المحلي من مشروع خط الغاز	59
	خلاصة	**60**
الفصل الثالث	**الاستثمار الحكومي في قطاع الصناعات الإستخراجية/قطاع النفط والغاز**	**(83-61)**
	مقدمه.....	**62**
المبحث الأول	**الاستثمار والإنفاق الفعلي في القطاع النفطي (مثال نموذجي: السورية للنفط والغاز).....**	**63**
-1	الإنفاق الاستثماري للشركات الحكومية العاملة في قطاع الصناعات الإستخراجية....	63
-2	الإنفاق الاستثماري للشركات الأجنبية.....	66

المبحث الثاني	**تطور الصادرات السورية من النفط والغاز.....**	68
-1	صادرات النفط الخام	69
-2	صادرات المشتقات النفطية	70
-3	أثر قطاع النفط والغاز على إجمالي الصادرات والمستوردات	70
أ)	الأثر على إجمالي الصادرات	71
ب)	الأثر على إجمالي المستوردات	73
المبحث الثالث	**واقع التشغيل والاستثمار في العنصر البشري .....**	74
-1	توزع القوى العاملة حسب النشاط الاقتصادي والقطاع (قطاع الصناعة، النفط والغاز)	74
-2	تطور القوى العاملة في قطاع النفط والغاز والصناعات الإستخراجية	77
-3	تطور القوى العاملة في الشركة السورية للنفط وتوزعها وفق الشهادة والاختصاص.	78
	خلاصة	82
الفصل الرابع	**النفط ودوره في رفع معدلات النمو الاقتصادي**	(109-84)
	مقدمه	85
المبحث الأول	**الإيرادات النفطية ومساهمتها في الموازنة العامة للدولة .....**	86
-1	أهمية الموازنة العامة للدولة	86
-2	آلية عمل الموازنة العامة للدولة	87
-3	مساهمة الإيرادات النفطية في المالية العامة للدولة	88
المبحث الثاني	**المساهمة المالية للإيرادات النفطية في الميزان التجاري .....**	93
-1	الميزان السلعي ونسبة تغطية الصادرات للواردات.....	94
-2	الميزان السلعي غير النفطي ونسبة تغطية الصادرات للواردات	95
-3	الميزان التجاري النفطي (من عام 2005 – 2010)	96
المبحث الثالث	**أهمية الاحتياطيات النفطية في تراكم الإيرادات ودورها المستقبلي في التطور الاقتصادي**	98
-1	مقارنة احتياطي النفط في القطر	99
-2	مقارنة احتياطي الغاز في القطر	101
-3	توقعات الاستهلاك والطلب المستقبلي على الغاز	102
-4	الدور المستقبلي للاحتياطيات في إحداث التطور الاقتصادي	103
	خلاصة	108
	اختبار الفرضيات والاستنتاجات والمقترحات	(121-110)
	اختبار الفرضيات.....	111
	الاستنتاجات	112
	المقترحات	118
	مراجع البحث	(125-122)

{ قائمة الجداول }

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1	مقارنة الاحتياطي الجيولوجي للنفط في سورية	28
2	تطور أسعار المازوت	35
3	تطور أسعار البنزين	35
4	مقارنة استهلاك المشتقات النفطية	36
5	مقارنة المشتقات النفطية المستوردة	36
6	مساهمة الإيرادات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي	38
7	توزع المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق حسب القطاعات بأسعار (2000) الثابتة خلال الفترة (1985 – 2010)	39
8	مساهمة قطاع النفط والغاز في الناتج المحلي لقطاع الصناعة والتعدين، وفي الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق (بأسعار 2000 الثابتة)	40
9	مساهمة قطاع الصناعات الإستخراجية في صافي الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة والتعدين بتكلفة عوامل الإنتاج وبالأسعار الجارية	41
10	الناتج المحلي الإجمالي للشركات العاملة في قطاع النفط و الغاز والصناعات الإستخراجية	42
11	إنتاج النفط الخام في الشركة السورية للنفط	46
12	إنتاج النفط الخام في الشركات العاملة	48
13	إجمالي إنتاج النفط الخام على مستوى الاقتصاد الوطني	50
14	توزع إجمالي إنتاج النفط في القطر خلال عام 2010	52
15	مقارنة إنتاج النفط الخام في الشركة السورية للنفط في عام 2009	52
16	إنتاج الغاز في الشركة السورية للنفط	54
17	إنتاج الغاز في الشركات العاملة	55
18	إجمالي إنتاج الغاز على مستوى الاقتصاد الوطني	57
19	توزع إجمالي إنتاج الغاز في القطر خلال 2010	58
20	أهم منتجات الغاز في القطر	59
21	الإنفاق الاستثماري للشركات العاملة في قطاع الصناعات الإستخراجية	64
22	مقارنة الإنفاق الفعلي مع الاعتمادات المخصصة لقطاع (النفط والغاز)، ومقارنتها مع القطاع العام الصناعي	65
23	قيم الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع النفط والغاز	66
24	تطور إجمالي قيمة الصادرات النفطية	68
25	تطور صادرات النفط الخام بنوعيه خفيف/ ثقيل	69
26	تطور صادرات المشتقات النفطية	70

27	تطور صادرات النفط الخام والمشتقات النفطية بالنسبة إلى إجمالي الصادرات	71
28	تطور مستوردات النفط الخام والمشتقات النفطية بالنسبة إلى إجمالي المستوردات	73
29	توزع القوى العاملة حسب النشاط الاقتصادي والقطاع ، في القطاع العام الصناعي، وقطاع النفط والغاز لعام 2010.	75
30	حركة القوى العاملة حسب النشاط الاقتصادي والقطاع ، في القطاع العام الصناعي، وقطاع النفط والغاز	76
31	تطور القوى العاملة في قطاع النفط والغاز والصناعات الإستخراجية	77
32	إجمالي عدد العاملين في الشركة السورية للنفط لغاية 2010/12/31	78
33	تطور حركة القوى العاملة في الشركة السورية للنفط وفق الشهادة والتحصيل العلمي في الفترة من 2005-2010	78
34	توزع اختصاصات المهندسين في الشركة السورية للنفط لغاية 2010/12/31	79
35	توزع اعداد العاملين وفق الشهادة الجامعية في الشركة السورية للنفط لغاية 2010/12/31	80
36	مؤشر الإيرادات السورية النفطية، ضريبية (غير النفطية)، غير ضريبية	89
37	الميزانيات المالية السورية متضمنة الميزان النفطي والميزان غير النفطي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للأعوام من 2005 – 2010	90
38	الميزان السلعي (من مؤشرات التجارة الخارجية) للأعوام من 2005 - 2010	94
39	كميات و قيم مادة الغاز المنزلي المستوردة من 2005- 2010	95
40	الميزان السلعي غير النفطي (من مؤشرات التجارة الخارجية)، للأعوام من 2005 – 2010	95
41	الميزان التجاري النفطي من 2005- 2010	96
42	جدول مقارنة احتياطي النفط في سورية	99
43	جدول مقارنة احتياطي الغاز في سورية	101
44	جدول المشاريع الممولة بقروض خارجية خلال الفترة 2006-2010	104

{ قائمة الأشكال }

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1	الإنتاج، الاستهلاك، والتصدير النفطي السوري (1990-2015)	30
2	الصادرات النفطية السورية (1990-2010)	31
3	إنتاج النفط الخام في الشركة السورية للنفط عام 2009	47
4	المعدل اليومي لإنتاج للنفط في القطر (2006-2010)	51
5	احتياطي النفط في سورية خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة	100

الفصل الأول: استثمار النفط والغاز في سوريا

مقدمه

المبحث الأول: بدايات أعمال الاستكشاف وتشكل القطاع النفطي.

المبحث الثاني : واقع الصناعة النفطية السورية.

المبحث الثالث : الشركات النفطية المُحدثة

المبحث الرابع: تطور قطاعي النفط والغاز من خلال الخطط الخمسية.

خلاصة

مقدمـة

لعب قطاع النفط والغاز دوراً محورياً في الاقتصاد السوري, حيث شكل وحده خُمس الناتج المحلي الإجمالي, ومثلت عوائد تصدير النفط الخام ومشتقات النفط ما يقارب ثلاثة أرباع عوائد التصدير, وساهم هذا القطاع في تمويل ما يقارب نصف الموازنة العامة للدولة.(1)

لقد نَما دور هذا القطاع بشكل جوهري, وخاصَة بعد دخول الغاز كعامل رئيسي في ميزان الطاقة السوري, حيثُ ساهمت الإكتشافات النفطية والغازية لِشركات عقود الخدمة في تلبيةِ جزءاً كبيراً من الطلب الداخلي على المشتقات النفطية، وفي تحقيق عوائد تصدير بالغةِ الأهمية، إضافة إلى تمويل مشاريع الاستثمارات العامة، إلا أن هذا الدور الحيوي الذي يلعبه قطاع النفط والغاز، يَكتَنِفه العديد من الأولويات على مستوى توفر الموارد النفطية والغازية لتحقيق الاكتفاء الذاتي، خاصة مع عدم وجود زيادات ملحوظة في إنتاج النفط الخام, وعلى مستوى تطوير الاحتياطيات الغازية الضرورية لقطاعي الكهرباء والصناعة, وأخيراً على مستوى تمويل موازنة الدولة العامة والمساهمة في ميزان المدفوعات.

وإذا كانت أسعار النفط المرتفعة عالمياً تساهم في زيادة موارد الدولة بواسطة عوائد تصدير النفط الخام, إلا أنها بالمقابل تزيد من نزيف موارد القطع الأجنبي لتغطية متطلبات استيراد المشتقات النفطية والمنتجات البتروكيميائية، سواء للقطاع العام أو للقطاع الخاص, خاصة وأنّ معدل الطلب على المشتقات النفطية قد فاق معدّل النمو الاقتصادي والسكاني خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة. (2)

وإنّ بقاء سعر النفط مرتفعاً عالمياً، سيُعزّز من موقع سورية التفاوضي والاقتصادي، خاصة تجاه الشركات الأجنبية التي تسعى للحصول على عقود خدمة في القطاع النفطي السوري, وسيزيد من القيمة التقديرية لكميات الاحتياطي التجاري، وسيزيد من مردودية المشاريع النفطية في حقول الشركة السورية للنفط وفي حقول الشركات العاملة في الإنتاج النفطي والغازي، وسيساهم في الإسراع في تنفيذ المشاريع الغازية.

---

1 – هيئة تخطيط الدولة، مديرية الطاقة، الخطة الخمسية العاشرة، الفصل الحادي عشر، ص 477.

2– د. عربش– زياد أيوب ،قطاع الطاقة في سورية، الرهانات الحالية والخيارات المستقبلية، دمشق 2008، ص4

إنّ الموقع المتميز لسورية في قلب الجغرافية السياسية والإقليمية، والذي يربط بين الخليج العربي وأوروبا, سيمكنها من لعب دور مهم كبلد عبور وكعامل استقرار إقليمي لخطوط الإمدادات النفطية، وسيمكنها من تأمين احتياجاتها المستقبلية من النفط والغاز من الدول العربية المجاورة كالعراق مثلاً.

وأمام مثل هذه المعطيات فإنّ الإستغلال الأمثل للفرص الكامنة والتخصيص الرشيد للموارد المتاحة أصبح بغاية الأهمية خاصة وإنّ استمرار تزايد الاستهلاك الداخلي للكهرباء والمشتقات النفطية وبمعدلات مرتفعة لا تتوافق مع زيادة إنتاج النفط الخام والكميات المصدرة منه, بالإضافة إلى أنّ التأخر في تنفيذ المشاريع الغازية وبناء المحطات الكهربائية يفرض ضرورة تبني استراتيجية طموحة تتوافق مع التحديات المستقبلية لتحقيق التوازن بين العرض والطلب على مصادر الطاقة.

المبحث الأول: بدايات أعمال الاستكشاف و تشكل القطاع النفطي:

تعتبر الصناعة النفطية والغازية من أهم الصناعات الإستخراجية الداعمة للاقتصاد الوطني، لكون هذه الصناعة تشكل المصدر الرئيسي للطاقة والدخل إضافة إلى كونها عاملاً سياسياً واقتصادياً مؤثراً للدولة.

وقد نالت هذه الصناعة دعماً كبيراً من قبل الحكومة لما لها من أهمية وضرورة اقتصادية وإستراتيجية، فهي تحقق للقطر مورداً إضافياً هاماً في توفير الإيرادات والقطع الأجنبي وهما من العناصر المؤثرة في عملية التنمية الاقتصادية.

تقوم إستراتيجية القطر النفطية على المبادئ التالية:

1. العمل على فتح آفاق جديدة في استثمار النفط وطنياً.
2. التخلص من سيطرة الشركات والاحتكارات العالمية الأجنبية.
3. حرية اتخاذ القرار في مضمون السياسة النفطية ليكون نابعاً من المصالح الوطنية والقومية.
4. تكوين الرأسمال النفطي و تحديد هيكل التجارة الخارجية وتوفير القطع الأجنبي.
5. تخفيض الاستيراد من المشتقات النفطية، عن طريق تكرير الإنتاج الخام.

إنّ أهمية الصناعة النفطية تعود لكون النفط سلعة إستراتيجية تدخل كمادة أولية في معظم الصناعات ، وتعمل على ربط القطاعات الاقتصادية بعضها ببعض عن طريق شبكة من الصناعات الوسيطة والصناعات المتكاملة، إضافة إلى اعتباره سلعة هامة معدة للتصدير.

أما الغاز المرافق للنفط فيرتكز الاهتمام به باعتباره ثروة طبيعية وحيوية هامة يجب الاستفادة منها من أجل دعم برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية, إضافة لكونه سلعة إستراتيجية تلبي حاجة السوق المحلية، لذلك فقد تم تنشيط قطاع الغاز، وتم التركيز على تحقيق عدد أكبر من الاكتشافات الغازية الجديدة.

ومن ناحية الاستهلاك الداخلي فإنّ أهمية النفط والغاز تنبع من كونهما يُمهدان السبيل لبناء قاعدة صناعية متطورة في مجال التكرير والبتروكيماويات وغيرها من الصناعات اللاحقة الأخرى، فضلاً عن أنهما يعدان من أهم مصادر الطاقة الضرورية للاستهلاك المحلي.

إضافة إلى تزايد أهمية الغاز الطبيعي كونه يتفوق على كل من الفحم والنفط في بعض الاستعمالات مثل توليد الطاقة الكهربائية، إضافة إلى أنه يُعد من أقل مصادر الطاقة التي تلوث البيئة.

أولاً: بدايات أعمال الاستكشاف في سوريا:

يعود تاريخ التنقيب عن النفط في القطر العربي السوري إلى نهاية القرن التاسع عشر، عندما منحت سلطات الاحتلال العثماني في عام 1892م شركة ألمانية، حق التنقيب عن النفط في منطقتي لواء اسكندرون والحدود الأردنية ،حيث قامت هذه الشركة بحفر عدة آبار إلا أنه لم يعثر من خلالها على أية نتائج إيجابية.

جرى بعد ذلك حفر عدة آبار خلال فترة الانتداب الفرنسي في منطقة دير الزور.

في عام 1931م عقد اتفاق بين الحكومة السورية وشركة نفط العراق لتسهيل مرور خط لأنابيب النفط عبر أراضي الجمهورية العربية السورية.

في عام 1934م بدأت عمليات الحفر العميق بهدف اكتشاف النفط ،عندما حصلت شركة نفط سوريا (وهي فرع من شركة نفط العراق) على امتياز للتنقيب عن النفط [1]، وبعد عام 1941م توقف الحفر بسبب نشوب الحرب العالمية الثانية.

عادت شركة نفط سوريا في عام 1947 و بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية للقيام بأعمال التنقيب والحفر حيث أنهت أعمالها في عام 1951م، وقد نفذت الشركة حفر و تركيب عدة آبار، إلا أنها أوقفت نشاطاتها مدعية عدم العثور على مواد هيدروكربونية، وتوقفت بذلك كافة عمليات الحفر والتنقيب في القطر العربي السوري.

في عام 1955م تم استئناف عمليات الحفر والتنقيب في القطر عندما حصلت شركة "نجيب منهل" الأمريكية على امتياز للبحث والتنقيب عن النفط ، فبدأت أعمال الحفر أولا في بئر كراتشوك شمال سوريا، وبنتيجة أعمالها تم العثور على " نفط تجاري" لأول مرة في سوريا إلا أنها لم تستمر بعملها نظراً لإيقافها بسبب مخالفتها لشروط الامتياز الممنوحة لها.

في عام 1956م حصلت شركة "كونكورديا الألمانية" على تراخيص للتنقيب عن النفط في محافظتي الحسكة ودير الزور ،حيث عثرت على النفط لأول مرة عام 1959م في حقل السويدية واستمرت بأعمال الحفر لمدة ثلاث سنوات حتى عام 1962م ،ثم توقفت أعمالها بسبب سعيها للحصول على امتياز جديد لاستثمار النفط في سوريا، إلا أن الحكومة السورية رفضت إعطائها هذا الامتياز ، وألغت جميع التراخيص الممنوحة لهذه الشركة.

---

[1]) د. سلوم، عرفان: **الامتيازات والتشريعات النفطية في البلاد العربية**، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1978م، ص 71، تعريف **عقد الامتياز**: يعرف كما يلي: (امتياز خدمة عامة هو نوع من توكيل الخدمة يقضي بأن تكلف مجموعة عامة (مانحة الامتياز) شخصاً ما، فرداً وفي أكثر الأحيان شركة، (صاحب الامتياز) بموجب اتفاق معقود بينها بالقيام بتشغيل الخدمة العامة على نفقته ومسؤوليته لقاء تعويض يتقاضاه من المنتفعين).

ونتيجة إدراك الحكومة في سوريا لأهمية الثروة الوطنية النفطية، وتطبيقاً للمرسوم التشريعي رقم /133/ لعام 1964م، رفعت الحكومة شعار استثمار النفط وطنياً.

وفي عام 1965م صدر مرسوم تشريعي بتأميم كافة شركات توزيع منتجات شركة مصفاة حمص.

وبذلك أصبحت جميع العمليات التي تتعلق : الاستكشاف ،التنقيب ، الإنتاج، التكرير، والتسويق محصورة بالحكومة السورية، وبالنسبة لعمليات الاستكشاف والتنقيب، فقد حصرت بشركة " النفط الوطنية".

بدأ الإنتاج الأولي للنفط في سوريا عام 1967 م .

أما الإنتاج الفعلي فقد بدأ في عام 1968م حيث تدفق النفط لأول مرة في تاريخ الاقتصاد السوري بعد أن تم إنشاء أول محطة ضخ في تل عدس شمال شرق سوريا، حيث تم ضخ النفط من حقول السويدية وكراتشوك والرميلان عبر خط نقل الخام الممتد من المحطة إلى مرفأ طرطوس عبر مصفاة حمص، ووصل أول برميل معد للتصدير إلى مرفأ طرطوس في الأول من أيار عام 1968.

ثانياً: بدايات تشكل القطاع النفطي:

بدأ نشاط التنقيب والاستثمار في سوريا على أيدي الشركات الأجنبية منذ عام 1933، وفي عام 1956 أُحدثت **مؤسسة النفط السورية** بموجب القانون رقم (200) والتي تختص بإنشاء واستثمار مصفاة للنفط، وبيع وتوزيع ما تنتجه المصفاة من مشتقات نفطية مختلفة، إضافة إلى استيراد الزيوت وإدارة المستودعات، فهي بذلك تتولى الأعمال التي لا تتعلق بالتنقيب عن النفط واستثماره، وحصرت هذه الأعمال خلال تلك الفترة بشركتي نجيب منهل الأمريكية وكونكورديا الألمانية.

وإثر قيام الوحدة بين سوريا ومصر حلت هذه المؤسسة وأوقفت أعمال شركة منهل نظراً لمخالفتها شروط الامتياز، وأحدثت بموجب القانون رقم (167) لعام 1958م **الهيئة العامة لشؤون البترول** على مستوى دولة الوحدة ،حيث قامت بأعمال المسح والتنقيب والحفر والإنتاج، وأيضاً قامت باستكمال أعمال شركة منهل، إضافة إلى مهام أخرى في مجال التكرير والنقل وشراء المشتقات النفطية.

وفي عام 1964م صدر المرسوم التشريعي رقم (133) الذي حظر منح تراخيص التنقيب والاستثمار للشركات الأجنبية، وحصرها فقط بالدولة، فجاء لينص على ما يلي (يمنع اعتباراً من نفاذ هذا المرسوم التشريعي إعطاء أي امتياز لاستثمار الثروات المعدنية والبترولية في أراضي الجمهورية العربية السورية لأي شخص طبيعي أو اعتباري). وبموجب هذا المرسوم تم إيقاف العمل بالاتفاقية مع شركة كونكورديا أيضا.

أما المرسوم التشريعي رقم (139) لعام 1966م فقد أحدث **المؤسسة العامة للنفط** لتحل محل الهيئة العامة للبترول، كما أحدث الشركة السورية لتوزيع المواد البترولية لتحل محل شركات التوزيع الأجنبية.

وبدأ في أيار من عام 1968 ومن ميناء طرطوس **تصدير أول شحنة نفط سوري** إلى الخارج.

وفي عام 1969م صدر المرسوم التشريعي رقم (269) الذي عدل تسمية المؤسسة العامة للنفط لتصبح شركة حكومية تحت اسم **الشركة العامة للنفط.**

وهكذا تطورت الصيغ القانونية للجهات المشرفة على أعمال التنقيب والإنتاج، إلى أن صدر المرسوم التشريعي رقم (9) لعام 1974م وبموجبه حُلت الشركة العامة للنفط وأحدثت بدلاً عنها **الشركة السورية للنفط** التي تتولى تنفيذ كل ما يتعلق بالتنقيب عن النفط والغاز، واستثمارهما وبيعهما في القطر العربي السوري، وأُحدثت إلى جانبها، شركات أخرى متخصصة في مجالات التكرير والنقل.

وخلال النصف الثاني من السبعينيات وقعت الحكومة العربية السورية كممثل عن الجانب السوري العديد من الاتفاقيات مع بعض الشركات الأجنبية في إطار عقود الخدمة والتي سنتحدث عنها لاحقاً.

أما **الشركة السورية لنقل النفط** فيعود تأسيس هذه الشركة المؤممة (لشركة نفط العراق المحدودة سابقاً) إلى الثلاثينات من القرن الماضي، بعد أن تم تأسيس شركة نفطية في العراق عام 1925م، كان الهدف من تأسيس هذه الشركة في سوريا هو نقل وتصدير النفط العراقي عبر مصب: طرابلس في لبنان، وبانياس في سوريا.

وفي عام 1972م صدر المرسوم رقم /46/ وبموجبه تأسست **الشركة السورية لنقل النفط** والذي يقضي بتأميم جميع ممتلكات شركة نفط العراق داخل أراضي الجمهورية العربية السورية وبموجبه أصبحت خطوط الأنابيب ومحطات الضخ، والإنشاءات والتجهيزات بما فيها المصب البحري في بانياس بإدارة الشركة السورية لنقل النفط (سكوت) Scot.

تقوم هذه الشركة بنقل النفط الخام المستورد إلى مصفاتي حمص وبانياس، ونقل المشتقات التي تستوردها الشركة السورية لتخزين وتوزيع المواد البترولية (محروقات)، كما تقوم بنقل المشتقات النفطية التي تصدرها مصفاتي حمص وبانياس ،أي أن عملها يرتكز على نقل المستوردات(خام ومشتقات) ونقل الصادرات من مشتقات.

كذلك تشرف على عمليات النفط الخام الخفيف الذي تنتجه شركات عقود الخدمة من حقول الإنتاج إلى مراكز التكرير ومرافئ التصدير.

أما **شركة نقل النفط الخام السوري فقد أحدثت** بموجب المرسوم رقم /9/ لعام 1974م بعد أن كانت إحدى مديريات الشركة العامة للنفط، وتقوم: بضخ النفط الخام الثقيل السوري ونقله عبر خط الأنابيب من حقول النفط والغاز في القطر العربي السوري إلى مصافي التكرير المحلية في حمص وبانياس، أو إلى مرفأ التصدير في طرطوس.

وتقوم بتأمين الخدمات البحرية اللازمة للناقلات في مصب طرطوس، وتعمل على توفير السعات التخزينية وحمايتها وتحسين إمكانيات الضخ، فضلاً عن تأمين الإنشاءات اللازمة للمحطات في المناطق الصحراوية لضمان استمرارية الضخ المتواصل.

وفي **قطاع الغاز، بدأت الشركة السورية للنفط** باستثمار الغاز المرافق لتوليد الطاقة الكهربائية منذ عام 1975،وازداد النشاط الاستكشافي للشركة ليمتد إلى المناطق الوسطى والشرقية، بعد أن كانت محصورة في الشمالية والشمالية الشرقية وأصبح الغاز يشكل أحد مصادر الطاقة الرئيسية. وابتداءً من عام 1984 اكتشف النفط الخفيف في دير الزور بعد أن كانت معظم الاكتشافات قبل عام 1984 من النفط الثقيل.

وبتاريخ 2003/3/22م صدر المرسوم التشريعي رقم /121/ القاضي بضم الشركة المذكورة: شركة نقل النفط الخام السوري إلى **الشركة السورية لنقل النفط**، والذي بموجبه أنيط لها مهمة نقل النفط الخام السوري من شمال شرق سوريا إلى مصافي حمص وبانياس، وتصدير الفائض من إنتاج المصافي من المشتقات النفطية عبر مصب طرطوس ، واستيراد احتياجات القطر من المشتقات النفطية.

وأمام تحديات وصعوبات التنقيب والاستكشاف ارتأت وزارة النفط ممثلة بالشركة السورية للنفط أنه من الأفضل لها أن تتعاقد مع الشركات الأجنبية للعمل على استكشاف النفط وإنتاجه وتطويره من خلال ما يعرف بعقود الخدمة ([1]).

[1]) اللبابيدي، محمد مختار: **حاضر ومستقبل صناعة النفط والغاز في الوطن العربي**، الندوة السورية الأولى للنفط والغاز، مكتبة الأسد، دمشق، نيسان 2002م، ص3، **تعريف عقد الخدمة**: تقوم الشركات الأجنبية بعمليات الاستكشاف على نفقتها، وفي حال إعلان الاكتشاف التجاري يتم إنشاء شركة مشتركة للإنتاج، مكونة من الشركة الوطنية والشركة العاملة، وتسترد الشركة العاملة كامل النفقات أو بعضها بحصولها على نسبة معينة من النفط المنتج حسب نصوص العقد، إضافة إلى نسبة معينة من الإنتاج، أما إذا لم تعثر الشركة العاملة على نفط تجاري فإنها لا تسترد أية نفقات.

المبحث الثاني: واقع الصناعة النفطية السورية:

استأثر القطاع النفطي بجل اهتمام الحكومات في سوريا منذ بداية اكتشاف النفط وحتى الآن، وأصبح يشكل الركيزة الأهم في البنيان الاقتصادي السوري، نظراً للعلاقة المباشرة لهذا القطاع بمختلف القطاعات والفعاليات الاقتصادية الأخرى، مما دفع الحكومات السورية المتتالية إلى زيادة الاهتمام بهذا القطاع، وإعطائه الأولوية.

ويمكن القول أن السياسة النفطية السورية قد مرت بثلاث مراحل عبّرت كل منها عن منطق ساد فيها؛ المرحلة الأولى: القطاع النفطي في مرحلة ما قبل التأميم (عام 1964)، والمرحلة الثانية هي: مرحلة التأميم (من عام 1964- وحتى عام 1974)، أما المرحلة الثالثة فهي: مرحلة التعديل واعتبار الشركات الأجنبية فاعلاً حقيقا، وتمتد منذ منتصف السبعينيات وحتى الآن.

- **المرحلة الأولى: القطاع النفطي قبل التأميم؛ 1964:**

بدأت مع اهتمام المصالح النفطية الدولية بمنطقة الشرق الأوسط، لكن أعمال التنقيب في حينها لم تؤدّي إلى أي اكتشاف، بما فيها نشاط شركة العراق للنفط (IPC)، وفي عام 1955 وبعد أن حصلت شركة (منهل الأمريكية) على امتياز للتنقيب، وأجرت بعض المسوحات الجيولوجية والجيوفيزيائية، حيث حفرت ستة آبار في تركيب كراتشوك النفطي في شمال شرقي البلاد، وتم الحصول على أول تدفق تجاري من كراتشوك عام 1956.

كما حفرت شركة (كونكورديا الألمانية) 12 بئراً في 7 تراكيب (بواب، شيخ صلاح، القامشلي، الباردة، تشرين، تويمان، سويدية)، وبمساعدة الاتحاد السوفييتي (مؤسسة إكسبورت السوفيتية) تم وضع خريطة جيولوجية للقطر في الفترة الممتدة بين عام 1958 و1961، بالإضافة إلى خرائط تكتونية وهيدروجيولوجية، وحفرت عدة تراكيب استكشافية في شمال شرقي سورية وتم التأكيد فيها على وجود النفط والغاز وهي (رميلان، حمزة، ديريك، الجبسة)، وتم العمل على تطويرها.

وكانت سورية في تلك المرحلة بفعل موقعها الجغرافي والاستراتيجي بلد عبور للنفط العراقي والسعودي، قبل تأميمها لأصول الشركات الأجنبية، والذي أصبح ممكناً مع بروز التيارات الوطنية. *

---

*- كانت سورية بحكم موقعها الجغرافي بلد عبور للنفط العراقي (1934- 1982: شركة الـ IPC لغاية 1972 ثم للنفط العراقي المؤمم من 1973- 1982) والنفط السعودي (شركة الـ Tapline فرع Aramco 1951- 1970). ويشار هنا إلى أن 70% من النفط العراقي و35% من النفط السعودي كان يمر عبر سورية).

- **المرحلة الثانية: التأميم والمرحلة الروسية؛ 1964- 1974:**

سعت الحكومات المتعاقبة منذ بداية الخمسينيات (رغم أن سورية لم تكن حينها منتجة للنفط بعد) إلى تأكيد سيطرتها على النفط، وخاصة مع تزايد الوعي السياسي الداخلي ودعم الاتحاد السوفييتي السابق.

الأمر الذي أسهم في صدور القانون رقم 133/ 1964، (يمنع إعطاء أي امتياز لاستثمار الثروات المعدنية والنفطية لأي شخص طبيعي أو اعتباري)، لتكون سورية بذلك أول بلد عربي يُؤمم قطاعه النفطي.

ولجأت الدولة بعدها في منتصف الستينيات إلى استثمار الثروة النفطية بمساعدة دول المنظومة الاشتراكية (عقود المساعدات الفنية؛ أي تحصل الشركات على التعويض نقداً، أو كميات من النفط المنتج، مقابل خدمات محددة)، حيث وضعت برنامجاً استثمارياً هائلاً لتطوير الحقول، وتم إنشاء شبكة أنابيب تربط حقل كراتشوك بمرفأ طرطوس، وتم أيضاً تجهيز مصفاة حمص، وبدأ إنتاج النفط في عام 1968 بـ 20 ألف ب/ي ليصل إلى 192 ألف ب/ي عام 1976. [1]

- **المرحلة الثالثة: تعديل السياسات النفطية ودعوة الشركات الأجنبية:**

غداة حرب تشرين التحريرية 1973، ظهرت حاجات تنموية متزايدة لكنها اصطدمت بنقص التكنولوجيا، ورؤوس الأموال، والخبرة المتكاملة في الشؤون النفطية، وارتفاع نسبة المستوردات النفطية إلى المستوردات الكلية؛ مترافقاً مع عدم القدرة على استكشاف أكثر من 8% من المناطق المفتوحة للتنقيب، مما اضطر الحكومة السورية إلى دعوة الشركات الأجنبية عام 1974، (ما سمي حينها بسياسة الانفتاح)، والتي أعطت الشركات الأجنبية الحق في الوصول إلى المصادر النفطية عن طريق عقود تقاسم الإنتاج، على أن تتحمل تلك الشركات مخاطر التنقيب، ونفقات التنمية والإنتاج، مقابل حصة من الخام- عيناً أو نقداً- لقاء خدماتها.

واحتفظت الشركة السورية للنفط بالمناطق التي كانت درجة احتمال وجود النفط فيها عالية، وفتحت المناطق الأخرى للشركات الأجنبية، وفي عام 1974 تم التعاقد مع شركة Rompetrol الرومانية، ومنذ تلك الفترة وحتى عام 1992 تم التوقيع على 27 عقداً نفطياً، لتليها فترة انقطاع استمرت من عام 1992 لغاية عام 2000، لم يوقع خلالها إلا على عقد كونوكو (عقد معمل الغاز بقيمة 430 مليون دولار أمريكي)، لتحصل الشركة البلغارية مول (Mol) والكرواتية إينا (INA) على عقود تنقيب وإنتاج بعد هذا الانقطاع،

---

[1]- د. عربش. زياد أيوب، السياسات النفطية في سورية، دمشق، 2007، ص4،5.

ولتتوالى بعدها عودة اهتمام الشركات النفطية الدولية، حيث تم التوقيع بعدها وفي الفترة الواقعة بين عام 2003 ونهاية عام 2006 على عدد كبير من العقود مع شركات الاستكشاف والإنتاج الدولية، بما فيها الشركات الغربية. [1]

وتميزت العقود النفطية السورية مع الشركات الأجنبية منذ عام 1974 بالمرونة، متأرجحة بين الرخاء والشدة، وذلك تبعاً للمتغيرات النفطية الداخلية والدولية، وللعوامل الاقتصادية والسياسية، الداخلية منها والإقليمية، مثل (صفات المناطق المفتوحة للتنقيب، حالة الميزان التجاري، تطور سعر النفط العالمي، سياسات الشركات الأجنبية، درجة المنافسة فيما بينها)، ففي الفترة الواقعة بين 1974- 1986، راعت السياسة السورية الشروط التي يمكن أن تقبلها الشركات الدولية، وعملت على تشجيعها للاستثمار في سورية.

أما الإستراتيجية الثانية، الموصوفة بالشدة، فطبقت بين 1987 و1992، وذلك بعد اكتشافات شركتي (شل وماراتون) في منتصف الثمانينيات، وتزايد اهتمام الشركات الدولية للحصول على عقود استكشاف وإنتاج في سورية، فاتصفت العقود في تلك المرحلة (وكان عددها 13 عقداً من أصل 27)؛ بأنها كانت أكثر منفعة للجانب السوري، حيث تمت زيادة المبالغ التي يتوجب على الشركة إنفاقها وزيادة عدد آبار الحفر، وخفضت خلالها فترات التنقيب، كما عملت الحكومة على تعظيم حصتها من الأرباح بزيادة أتاوتها، وتخفيض حصة الإنتاج المخصصة لاسترداد النفقات، وحصة الشركة الأجنبية من ربح النفط (Profit of Oil).

لكن التردد الذي حصل في القطاع النفطي بعد عام 1991 أدى إلى مغادرة عدد من الشركات الدولية، وذلك بسبب عدم اكتشافها للنفط، أو لعدم تحقق الريعية، الأمر الذي أدى لاحقاً إلى تطبيق سياسة تشجيع دخول الشركات، عن طريق تخفيض الشروط التعاقدية، فقد تم منذ عام 2003 ولغاية نهاية عام 2006 التوقيع على 14 عقداً (لتقاسم الإنتاج)؛ الأمر الذي مثل تطوراً ملحوظاً لجهة استقدام الشركات العالمية بعد فترة من التردد.

ويمكننا القول أن سورية تتميز بمناخ استثماري جيد، جاذب للاستثمارات العربية والأجنبية وذلك لما تقدمه الحكومة من سلة من التسهيلات المتكاملة للشركات والأفراد، إضافة إلى إنشاء عدة مدن صناعية مع البنى التحتية والخدمات المكملة لها، كما تتمتع سورية بمناخ اقتصادي متفائل، وذلك وفق ما أعلنته الحكومة السورية وبدأت بتطبيقه بدءا من إصلاح اقتصادي وإداري وتشريعي، شمل كل نواحي الحياة الاقتصادية السورية، إضافة إلى أنها تعد من أقل دول المنطقة مديونية. ♣

---

[1]- (مرجع سابق) د. عربش. زياد أيوب، السياسات النفطية في سورية، ص7-9.

♣- بلغ الدين الخارجي (3.69 مليار دولار)، (4.1 مليار دولار)، (6.8 مليار دولار)، (6.6) مليار دولار) في الأعوام 2001، 2003، 2005، 2006. كما بلغت نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي (17.4%)، (18.1%)، (25%)، (22.6%) في الأعوام 2001، 2003، 2005 ،2006. كما بلغت نسبة خدمة الدين إلى الصادرات (19.5%)، (14%)، (16.1%)، (10.4%) في الأعوام السابقة نفسها. (المرجع: تقرير خبراء صندوق النقد الدولي في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام 2006 مع الجمهورية العربية السورية، ص31.

المبحث الثالث: الشركات النفطية المحدثة:

تعتمد صناعة النفط والغاز على ربط القطاعات الاقتصادية بعضها ببعض عن طريق شبكة من الصناعات الوسيطة و الصناعات المتكاملة، وهذا يتطلب تقسيم هذه الأعمال على عدة شركات.

وعمل المشرفون على السياسة النفطية السورية إلى تطوير الصيغ القانونية الناظمة لأعمال التنقيب والإنتاج النفطي والغازي في القطر، حتى قامت الحكومة بإصدار قوانين ومراسيم، هدفت بموجبها إلى إنشاء شركات متخصصة في مجال النفط والغاز، حيث تم إصدار المرسوم التشريعي رقم /9/ لعام 1974 الذي أحُدثت بموجبه الشركة السورية للنفط SPC، وأحُدثت إلى جانبها مجموعة من الشركات الأخرى المتخصصة في مجالات التكرير والنقل والتوزيع والدراسات، وتتبع جميعها للوزارة المختصة وهي وزارة النفط والثروة المعدنية.
وقد حُددت مهام و اختصاصات وزارة النفط في البدايات بموجب المرسوم التشريعي رقم /139/ لعام 1966، ثم عُدلت تسميتها بالمرسوم التشريعي رقم /9/ لعام 1974حيث أصبحت تسمى وزارة النفط و الثروة المعدنية بدلاً من وزارة النفط و الكهرباء،و عُدلت مهامها مؤخراً بالقانون رقم /45/ لعام 2001 ، وتعمل حالياً على المشاريع الحيوية التالية:
الاستكشاف والتنقيب عن النفط والغاز في البر والبحر وفي مناطق جديدة التي لم تكتشف سابقا، وعلى تطوير حقول النفط القديمة بالتعاون مع شركات نفطية عالمية، وعلى زيادة إنتاج حقول النفط المستثمرة، وتطوير حقول الغاز المكتشفة وإنشاء معامل جديدة، وتطوير التكرير، وتوسيع شبكة النقل والتخزين والتوزيع للنفط والغاز والمشتقات النفطية، واستكمال مشاريع الربط الدولي لنقل وتسويق الغاز.

وتتبع لوزارة النفط: المؤسسة العامة للنفط، والمؤسسة العامة لتكرير النفط ([1]).

أولاً- المؤسسة العامة للنفط:
تم في بداية عام 2009 إعادة هيكلة الشركات النفطية العاملة في القطر ، فتم إصدار المرسوم التشريعي رقم /15/ لعام 2009 والقاضي بإحداث مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادي تسمى "المؤسسة العامة للنفط" تتمتع بالاستقلال المالي والإداري، مركزها الرئيسي في مدينة دمشق.
وترتبط بالمؤسسة الشركات التالية:
أ) الشركة السورية للنفط المُحدثة بالمرسوم التشريعي رقم 9 لعام 1974 .
ب) الشركة السورية للغاز المُحدثة بالمرسوم رقم 50 لعام 2003 .
ج) الشركة السورية لنقل النفط المحدثة بالمرسوم التشريعي رقم 46 لعام 1972 المعدل بالمرسوم رقم 121 لعام 2003، (وبناء عليه تحل المؤسسة العامة للنفط محل الشركة السورية للنفط والشركة السورية للغاز، بكل ما لهما من حقوق وما عليهما من التزامات).

وهنا لا بد من أن نستعرض الشركات التابعة لها:
أ) الشركة السورية للنفط (SPC):
أحدثت الشركة السورية للنفط بالمرسوم التشريعي رقم 9 لعام 1974, وهي مسؤولة عن التنقيب عن الثروة النفطية و الغازية واستثمارها و بناء المنشآت النفطية و تجديدها كما تساهم الشركة في دعم الاقتصاد الوطني من خلال مساهمتها في تأمين حاجة القطر من النفط الخام اللازم لتأمين الطلب الداخلي المتزايد سنوياً،

[1]) التقرير السنوي لوزارة النفط والثروة المعدنية والمؤسسات والشركات التابعة لها، لعام 2010، الهيكل التنظيمي للوزارة، ص5.

وتأمين الكميات المتاحة للتصدير بهدف الحصول على القطع الأجنبي اللازم لعملية التنمية الشاملة، والمساهمة في تأمين حاجة القطر من الغاز الطبيعي، وتتبع للشركة السورية للنفط، مديرية الحسكة، ومديرية الجبسة وعدد من الفروع في محافظات: طرطوس واللاذقية وحمص وحلب.
وتقوم الشركة بصناعة أعلى البئر: بواسطة إدارة كل برامج استكشاف النفط، وعمليات التطوير الحقلية، وعمليات الإنتاج، إضافة إلى إشرافها على نشاطات الشركات الأجنبية المشتركة معها بعقود خدمة.

ب) الشركة السورية للغاز:
أحدثت بموجب المرسوم التشريعي رقم /50/ لعام 2003م كإحدى شركات وزارة النفط وتعمل في مجال تجميع واستثمار الغاز الطبيعي وتتبع للشركة عدة مديريات.
وبموجب القرار الوزاري رقم /702/ تاريخ 2003/7/16م صدر الهيكل التنظيمي للشركة الذي يتألف من ثلاثة عشر مديرية يتكامل عملها لتنفيذ مهام الشركة، وأهم هذه المهام:
1- تشغيل المنشآت الغازية : معامل غاز السويدية و الجبسة، ومشاريع غاز عودة وحمزة والمنطقة الوسطى.
2- تشغيل خطوط أنابيب لنقل الغاز: (خط أنابيب غاز الجبسة- حمص)، (خط أنابيب غاز تدمر- حمص- زيزون)، (خط أنابيب غاز تدمر- حمص).
3- الإشراف على تشغيل وتوزيع منتجات المشاريع الغازية في القطر.
4- الإشراف الفني على المنشآت الغازية لشركات عقود الخدمة، كمعمل غاز العمر وخط نقل الغاز التابع له.
5- إدارة وتسويق وتوزيع منتجات المشاريع الغازية في القطر.
6- الإشراف على تنفيذ المشاريع الغازية.
7- التخطيط والإعداد لمشاريع الغاز المستقبلية سواء الخاصة بإنتاج الغاز أم بتوسيع شبكة نقل الغاز الحالية.
8- التعاون الإقليمي والدولي في مجال نقل وتسويق الغاز الطبيعي.

ج) الشركة السورية لنقل النفط:
جددت الشركة السورية لنقل النفط بالمرسوم التشريعي رقم 121 لعام 2003، وتعمل الشركة في مجال نقل النفط الخام بنوعيه الخفيف و الثقيل، إلى مصبي طرطوس وبانياس، و تعمل على تأمين احتياجات مصفاتي حمص وبانياس من النفط الخفيف و الثقيل، وتصدير الفائض عن احتياجات المصفاتين من المشتقات النفطية، واستيراد المشتقات النفطية، والضخ لصالح شركة محروقات، وتأمين السعات التخزينية لجميع الشركات المستفيدة من خدمات التخزين، وتدير الشركة خطين للنفط الخام هما منظومة نقل النفط الخفيف، و منظومة نقل النفط الثقيل.
وتقوم هذه الشركة بنقل النفط الخام المستورد إلى مصفاتي حمص وبانياس، ونقل المشتقات التي تستوردها الشركة السورية لتخزين وتوزيع المواد البترولية (محروقات)، كما تقوم بنقل المشتقات النفطية التي تصدرها مصفاتي حمص وبانياس.
وكذلك تشرف على عمليات نقل النفط الخام الخفيف الذي تنتجه شركات عقود الخدمة من حقول الإنتاج إلى مراكز التكرير ومرافئ التصدير.
وهنا لابد من أن نستعرض الشركات العاملة مع المؤسسة.

الشركات العاملة مع المؤسسة (بموجب عقود الخدمة): ([1])
أ) شركة الفرات للنفط: وهي من أكبر وأقدم الشركات العاملة المشتركة, تأسست عام 1985 بين الشركة السورية للنفط وشركة شل / بيكتن الأمريكية، وذلك بعد الإعلان التجاري لعدة مناطق نفطية وسميت الاتفاقية بعقد دير الزور.

[1]) مرجع سابق، (التقرير السنوي لوزارة النفط والثروة المعدنية والمؤسسات والشركات التابعة لها)، ص6.

وتلاها توقيع أربعة عقود رئيسية هي : عقد البادية, عقد الشام , عقد الملحق الرابع الغاز , عقد اتفاقية الحفر العميق والجانبي ، ويتبع للشركة معمل غاز العمر.
وتعد العمالة في شركة الفرات للنفط الأكبر في الشركات العاملة من حيث الكادر الوطني المدرب والمؤهل، حيث تضم مهندسين من مختلف الاختصاصات (كهرباء، ميكانيك، نفط،..)، وحملة الشهادات الجامعية المتنوعة (اقتصاد، ترجمة، علوم،..)، ومعاهد متوسطة متنوعة، وعدد كبير من العمال الفنيين والمهرة، ويبلغ إجمالي عدد العاملين فيها من مفرزين من الشركة السورية ومتعاقدين مع شركة الفرات: 3185 عامل([1]).

ب) شركة دير الزور للنفط: تعتبر الشركة الثانية من الشركات العاملة وتأسست عام 1990 بين الشركة السورية للنفط وشركة توتال فينا إلف الفرنسية، وذلك بعد الإعلان عن اكتشافات تجارية في عدة مناطق نفطية منتجة منها (الجفرا – القهار – المزرعة – الطابية – عطا الله).

ج) شركة حيان: أحدثت عام 2004 بين الشركة السورية للنفط وشركة إينا الكرواتية بعد الإعلان عن الاكتشاف التجاري لعدة مناطق منتجة منها (الجهار – المهر – بالميرا) , وتم إنشاء معمل غاز مستقل لاستثمار الغاز.

د) شركة كوكب للنفط والغاز: أحدثت الشركة في عام 2004 بين الشركة السورية للنفط والشركة الصينية للنفط (**CNOPCI**) وذلك لتطوير حقل كبيبة وتطبيق طرق إنتاج مدعم لرفع مردود النفط.

هـ) شركة عودة للنفط: أحدثت الشركة في عام 2004 مع الشركة الوطنية الصينية ساينوبك (دبلن سابقاً) لتطوير حقل عودة في الشمال الشرقي من سوريا و تطوير حقلي تشرين والشيخ منصور.

و) شركة دجلة للنفط: أحدثت في عام 2008 بين الشركة السورية للنفط وشركة غالف ساند البريطانية.

ز) شركة إيبلا: تأسست بين الشركة السورية للنفط وشركة بتروكندا (مارثون سابقاً) لتطوير الحقول الغازية في المنطقة التدمرية وإنشاء معمل لمعالجة الغاز الطبيعي خاصة من حقلي الشاعر والشريفة.

ح) شركة البوكمال للنفط: أحدثت في نهاية عام 2009 بين شركة تات نفت الروسية والمؤسسة العامة للنفط وذلك بعد الاكتشاف التجاري في حقل جنوب الكشمة.

ط) شركة الرشيد: شركة مشتركة أحدثت بين المؤسسة العامة للنفط وشركة **IPR** (أمريكية - هندية) في عام 2010 بعد أن دخلت مرحلة الإنتاج.

الشركات المشتركة للخدمات البترولية مع المؤسسة العامة للنفط:
شركة مشتركة لخدمات وهندسة سوائل الحفر مع شركة ايميك المصرية.
شركة مشتركة للقياسات البئرية مع شركة أورينت (تدمر).
شركة مشتركة سورية مصرية لخدمات الحفر.

---

[1]) المصدر: شركة الفرات للنفط، المديرية الإدارية، وثائق القوى العاملة، تعداد العمالة لغاية 2010/12/31، (منهم 753 مفرز من الشركة السورية للنفط و2432 متعاقد مع شركة الفرات).

ثانيا: المؤسسة العامة لتكرير النفط وتوزيع المشتقات النفطية. [1]

أحدثت مؤخرا بموجب المرسوم التشريعي بموجب رقم / 14 / لعام 2009 مؤسسة عامة تسمى "المؤسسة العامة لتكرير النفط وتوزيع المشتقات النفطية" وهي ذات طابع اقتصادي و تتمتع بالاستقلال المالي والإداري و مركزها الرئيسي في مدينة دمشق

وترتبط بالمؤسسة الشركات التالية:

أ) - شركة مصفاة حمص:

وضعت مصفاة حمص بالاستثمار في عام 1959 كأول مصفاة لتكرير النفط في القطر العربي السوري بطاقة تصميميه تبلغ 5.45 مليون طن سنويا" وبنسب مزج بين نوعي النفط الخام (40%خفيف،60% ثقيل).
وتتضمن أربع وحدات تقطير رئيسية بالإضافة إلى الوحدات الأخرى الرئيسية والخدمية، ويضاف إلى نشاط الشركة إنتاج بخار باستطاعة 380 طن/ سا , وقدرة كهربائية 64 ميغا واط ساعي مع أنظمة المرافق والخدمات، ويتبع للشركة معملاً لمزج الزيوت، بدأ العمل فيه منذ عام 1975 بطاقة إنتاجية وصلت حالياً إلى (60) ألف طن سنوياً، ويتم تسويق المشتقات والزيوت المعدنية داخلياً وخارجياً.

ب) شركة مصفاة بانياس:

أحدثت الشركة بموجب المرسوم التشريعي رقم (1035) لعام 1975م، بموجب العقد رقم (2) لعام 1974م الموقع مع شركة اندستريال اكسبورت الرومانية وتم الاستلام المؤقت للمصفاة بتاريخ 1982/3/21م.
تعمل هذه المصفاة على مزيج من النفط الخام الثقيل والخفيف، وتقوم هذه الشركة بتأمين حاجة القطر من المنتجات النفطية الرئيسية، والتي لم تتمكن مصفاة حمص من تأمينها.
ومهمتها: تكرير النفط الخام، وإنتاج المشتقات النفطية لتغطية حاجة السوق المحلي وتصدير الفائض إلى الأسواق العالمية، وشراء النفط الخام اللازم للمصفاة، وإنشاء المشاريع اللازمة للمصفاة.
وتقدر طاقة التكرير لمصفاة بانياس حوالي /6/ ملايين طن في السنة من النفط الخام بنوعيه الخفيف والثقيل، 40% النفط الثقيل و60% النفط الخفيف.

ج) الشركة السورية لتخزين وتوزيع المشتقات النفطية (محروقات):

أحدثت بالمرسوم التشريعي رقم 9 لعام 1974، وقد أنيطت بها مهام تأمين المنتجات النفطية بأنواعها إلى القطاعات المستهلِكة في القطر، وتأمين كافة المستلزمات لتنفيذ مهامها من نقل وتخزين وتوزيع المنتجات النفطيَّة المحليَّة أو المستوردة عن طريق استثمار وإنشاء المنشآت التي تخدم عملها من (خزّاناتٍ ومستودعات، وخطوط أنابيب، ومراكز تموين وتوزيع، ومحطّات شحن بالقطارات والصهاريج العادية، ومحطات الضخ، ووحدات تعبئة الغاز، وورشات صيانتها، ومحطّات بيع المشتقات النفطيَّة، واستقبال الناقلات البحرية، ووحدات ومحطّات تموين الطيران)، وغير ذلك من الأعمال التي تساهم في تحقيق مهام الشركة، حيث تؤمن الشركة القسم الأكبر من المواد النفطية التي تتعامل بها من الإنتاج المحلي (مصفاة حمص - مصفاة بانياس) وتستورد باقي احتياجاتها عن طريق مكتب تسويق النفط.

[1]) مرجع سابق، (التقرير السنوي لوزارة النفط والثروة المعدنية والمؤسسات والشركات التابعة لها)، ص7.

وتهدف هذه الشركة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية:
1- تأمين حاجة القطر من المشتقات النفطية، عن طريق استيراد المشتقات والزيوت والشحوم من خارج القطر، أو الشراء الداخلي من مصفاتي حمص وبانياس.
2- تقوم باستثمار شبكة من الأنابيب، وأسطولاً متخصصاً من الصهاريج الحديثة، لتموين الطائرات بالوقود الممتاز.
3- تأمين الحماية والوقاية والأمن الصناعي في كافة مرافق الشركة.
وتتولى مسؤولية إمداد السوق المحلية بالمنتجات النفطية ، مستخدمة في سبيل ذلك؛ إمكانيات للتخزين بسعات ضخمة، وشبكات متعددة لنقل المنتجات، وشاحنات نقل متخصصة تابعة لها، وتم مؤخراً إحداث الشركة السورية للغاز، وبذلك أصبحت شركة محروقات (سادكوب) مسؤولة فقط عن توزيع المنتجات النفطية.

د) الشركة السورية لتوزيع الغاز:
أحدثت الشركة السورية لتوزيع الغاز بموجب المرسوم التشريعي /162/ لعام 2003. وحدت مهامها بما يلي:
1- تخزين وتعبئة وتوزيع الغاز البترولي المسيل للمستهلكين.
2- إنشاء وإدارة وتشغيل وتطوير وصيانة شبكات أنابيب توزيع الغاز المنزلي إلى المساكن، ووسائط نقل الغاز بالتنسيق مع الجهات المختصة.
3- إبرام وتنفيذ عقود شراء الغاز من مصادر إنتاجه أو أماكن تسليمه سواء أكانت محلية أم خارجية.
4- المساهمة في شركات ومشاريع مشتركة داخل أراضي الجمهورية العربية السورية وخارجها بموافقة الجهات المختصة ووفقاً لأحكام القوانين والأنظمة النافذة.
5- تحل الشركة السورية لتوزيع الغاز محل الشركة السورية لتخزين وتوزيع المواد البترولية (محروقات) في جميع الحقوق والالتزامات ذات الصلة بموضوع تأمين الغاز ونقله وتخزينه وتوزيعه.

ومما سبق نلاحظ أن إدارة الحكومة لقطاع النفط والغاز في القطر ترسخ من خلال إنشاء شركات متخصصة في مجالات الإنتاج والتكرير والنقل والتوزيع والدراسات، وتتبع جميعها للوزارة المختصة وهي وزارة النفط والثروة المعدنية.

وأصبح القطاع النفطي والغازي يشكل الركيزة الأهم في البنيان الاقتصادي السوري، نظراً لعلاقة هذه القطاع المباشرة بمختلف القطاعات والفعاليات الاقتصادية الأخرى، مما دفع الحكومات السورية المتتالية إلى زيادة الاهتمام بهذا القطاع من أجل تفعيل مشاركته في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المبحث الرابع: تطور استثمار النفط والغاز من خلال الخطط الخمسية

شهد قطاع النفط والغاز في سوريا تطورا هاما منذ عدة عقود, وتزايد الاهتمام بشكل كبير بالسياسات النفطية وخاصة المتعلقة بالإنتاج والتصدير، فقد أدى وجود النفط والغاز في سورية، إلى اهتمام الحكومات المتعاقبة بإدارة الصناعة النفطية وطنياً، وإلى تكوين ثروة لا يستهان بها من الخبرة العملية في مجال التقنيات النفطية المتقدمة.

منذ العام 1961 اتجه الاقتصاد السوري نحو نمط الاقتصاد الموجه، حيث تم البدء بإعداد الخطط الخمسية، وبعد عام 1970 اخذ القطاع العام على عاتقه تنمية الاقتصاد وإدارة الموارد الاقتصادية للبلاد.

وخلال عقد السبعينيات تمكن الإداريون والتقنيون، بشتى أنواع تخصصاتهم المعرفية، من إمساكهم بناصية تشغيل وتطوير الاقتصاد الوطني في إطار الإدارة والتخطيط، والقيام بعمليات إنتاج النفط والغاز في سوريا، وبالتوازي، تمكن القائمون على السياسة النفطية من تطوير الصيغ القانونية الناظمة للجهات المشرفة على أعمال التنقيب والإنتاجي النفطي والغازي في القطر، إلى أن قامت الحكومة بإنشاء شركات مختصة، وإصدار المرسوم التشريعي رقم /9/ لعام 1974 الذي أحدثت بموجبه وكما ذكرنا سابقاً، الشركة السورية للنفط SPC ، وأحدثت مجموعة من الشركات الأخرى المتخصصة في مجالات التكرير والنقل والتوزيع والدراسات، والتي تتبع جميعها لوزارة النفط والثروة المعدنية.

وبعدها بدأت الإدارة الاقتصادية السورية بالتوجه نحو تحرير النشاط الاقتصادي أكثر فأكثر، وإفساح المجال أمام القطاع الخاص للمساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني؛ وفي المشاركة في إنشاء مشاريع كان ممنوعاً من القيام بها وخاصة بعد منتصف الثمانينات من القرن الماضي، وتخلل هذه الفترة سقوط النمط الاقتصادي الاشتراكي الموجه، وبعدها أصبحت التعددية الاقتصادية سمة أساسية للاقتصاد السوري، وجهد الاقتصاديون إلى تعبئة كل الموارد المتاحة لتحقيق معدلات نمو مرتفعة.

يمكننا أن ننوه أنه في البدايات لم يكن وضع النفط والغاز في سوريا على المستوى المطلوب, ويعزى ذلك إلى عدة عوامل أهمها: انخفاض سعر البرميل، إلا أن قطاع النفط والغاز استطاع أن يحتل مرتبة متقدمة مقارنة مع بقية القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد الوطني، ويعود ذلك إلى الاهتمام والدعم الحكومي لهذا القطاع بشكل خاص من بين كافة قطاعات الصناعات الاستخراجية وذلك عن طريق وضع وتنفيذ العديد من الخطط الخمسية, وتجسد هذا الدعم الحكومي بشكل فعال ومركز من خلال الخطط الخمسية، خاصة من الخطة " السابعة " وحتى الخطة " العاشرة ".

ويمكننا أن نلاحظ مدى الاهتمام والتطور الذي لحق بقطاعي النفط والغاز وذلك من خلال استعراض واقع وأهداف الخطط الخمسية (من الخطة السابعة التي بدأت في عام 1991، وحتى الخطة الأخيرة العاشرة والتي انتهت في عام 2010)، والتي وضعتها الدولة ضمن عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، واستغلال الموارد المتاحة لتحقيق معدلات نمو مرتفعة للاقتصاد السوري، ونستعرضها وفق ما يلي:

واقع وأهداف الخطط الخمسية (1):

أ) **الخطة الخمسية السابعة (من عام 1991 وحتى عام 1995):**

تتجلى أهداف الخطة الخمسية السابعة في ما يلي:

1- تكثيف وتعميق عمليات التنقيب والاستكشاف للثروات الطبيعية المعدنية وشبه المعدنية، وخاصة النفط والغاز الطبيعي إضافة إلى الفوسفات، وذلك بهدف زيادة الاحتياطي الجيولوجي والاحتياطي القابل للاستثمار.

2- تطوير وتحديث كافة المعدات والتجهيزات والنظم والأساليب المتعلقة بالاستكشاف، وذلك بهدف تحسين مردود العمل الاستكشافي، ورفع مستوى الدراسات التقييمية باستخدام النظم والبرامج المتطورة.

3- تطوير أساليب الحفر الإنتاجي باستخدام الطرق الحديثة والمتطورة والعالية تكنولوجياً، والتي أثبتت فعاليتها على المستوى العالمي (كالحفر المائل مثلا) وذلك بهدف تلافي التراجع الحاصل في كميات إنتاج النفط الخام الثقيل قدر الإمكان.

4- تحديد برامج الإنتاج من النفط والغاز ضمن إطار بعيد المدى، يكفل استقرار الإنتاج ويأخذ بعين الاعتبار التطورات التي تطرأ على المخزون من جهة، والاحتياجات المحلية المتزايدة ومتطلبات التصدير من جهة ثانية.

5- التوسع في استثمار الغاز الطبيعي وإحلاله محل المشتقات النفطية السائلة في منشآت توليد الطاقة الكهربائية والمنشآت الصناعية المختلفة كلما كان ذلك اقتصادياً, مع إعطاء الأولوية لاستثمار الغاز المرافق، ومن ثم الغاز الحر كمتمم لعملية تلبية الاحتياجات الأساسية.

6- رفع مستوى الكوادر الوطنية المؤهلة من خلال اتباع دورات تدريبية حديثة وذلك داخل مواقع العمل وخارجه.

ب) الخطة الخمسية الثامنة (من عام 1996 وحتى عام 2000):

عملت الخطة الخمسية الثامنة على تحقيق الأهداف التالية:

1- زيادة أحجام كل من الاحتياطي الجيولوجي والاحتياطي القابل للاستثمار من الثروات الطبيعية المعدنية وشبه المعدنية وبخاصة النفط والغاز الطبيعي والفوسفات.

1- هيئة تخطيط الدولة، مديرية التخطيط الاقتصادي، واقع الخطط الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، الخطط الخمسية لوزارة النفط والثروة المعدنية(الخطة السابعة، الثامنة، التاسعة، العاشرة).

2- تحسين الإنتاجية ورفع المردود النفطي والغازي في الطبقات المنتجة.

3- التركيز على حفر الآبار التطويرية (العمودية والأفقية) للمحافظة على سويات متقاربة من الإنتاج سواء فيما يتعلق بالنفط الخام أو الغاز المرافق.

4- تدعيم أعمال المسح والاستكشاف باستخدام أجهزة حديثة ومتطورة تكنولوجياً.

5- العمل على تدعيم معدات الحفر الاستكشافي باقتناء بعض الحفارات الحديثة بدلاً من استخدام حفارات شبه مستهلكة.

6- توفير مستلزمات الحفر الاستكشافي والإنتاجي من حيث الكميات والمواعيد، واعتبار تخصيص التمويل اللازم لذلك من الأولويات الرئيسية.

7- الاستمرار في رفع مستوى الكوادر الوطنية وتدريبها وتأهيلها داخل مواقع العمل وخارجه.

وتجلى تنفيذ أهداف الخطة في ضخ الاستثمارات المخططة من قبل الحكومة في قطاع النفط وتوزيعها على المشاريع والشركات، وقيام الشركات بالإنفاق الاستثماري وفق الخطط الموضوعة، ولقد تناولت بشيء من التفصيل والتحليل الاستثمار الحكومي في قطاع النفط والغاز وإنفاق الشركات و المؤسسات وذلك ضمن الفصل الثاني من هذا البحث، حيث وزعت الحكومة الاعتمادات على الشركات والجهات التالية:

مديرية الأبحاث الجيولوجية- الشركة السورية للنفط- الشركة السورية للغاز- الشركة السورية لنقل النفط- شركة نقل النفط الخام السوري- شركة مصفاة حمص- شركة مصفاة بانياس- معهد المهن النفطية- الشركة السورية لتخزين المواد البترولية.

وبالمقارنة بين الخطة السابعة والثامنة نلاحظ أن كل منهما ركزت على زيادة أحجام كميات الاحتياطي الجيولوجي والاحتياطي القابل للاستثمار، كما تناولت كل منهما موضوع الإنتاج التراكمي والكميات المتبقية للإنتاج، والاهتمام بأساليب الحفر الإنتاجي، بالإضافة للإهتمام بتطوير الاستكشاف من تحديث النظم والمعدات والتجهيزات المستخدمة.

كما عملت على الاهتمام برفع تأهيل الكوادر الوطنية، والعمل على تدريبها سواء داخل القطر ضمن معاهد ومراكز التدريب النفطية، أو خارج القطر عن طريق إتباع دورات تدريبية خارجية، إضافة إلى استقطاب أعداد هامة من حملة الشهادات الجامعية، ومهندسي البترول، وعملت على زيادة عمليات استثمار الغاز الطبيعي بنوعيه الحر والمرافق، بهدف استخدامه في منشآت توليد الطاقة الكهربائية.

ج) الخطة الخمسية التاسعة (من عام 2001- وحتى عام 2005) ([1])

أتت الخطة الخمسية التاسعة في ظل التوجه الحكومي لدعم عملية التنمية في القطاعات الاقتصادية المختلفة، الذي ترافق مع إصدار العديد من المراسيم والقوانين، وجاءت هذه الخطة في ظروف مميزة، تمثلت بزيادة في نسبة النمو السكاني في القطر، وارتفاع بحجم الاستهلاك في الطاقة الكهربائية الذي ترافق مع وصولها إلى كافة أنحاء البلاد، والذي ساهم في تطور استهلاك القطر من المنتجات النفطية، ممّا أدى إلى تغييرات في بعض أهداف هذه الخطة عن سابقاتها لتتلائم مع متطلبات عملية التنمية الاقتصادية، ويمكننا أن نستعرض أهداف الخطة الخمسية التاسعة التي تجلت فيما يلي :

1-تأمين حاجة البلاد الأساسية من النفط والغاز والمشتقات النفطية.

2-توسيع استثمار الغاز الطبيعي وتطوير مرافقه الاستثمارية والاستخدامية.

3-تأمين فائض من النفط والغاز ومن المشتقات النفطية من أجل تصديره إلى الأسواق الخارجية، لِتحقيق عوائد مالية وإيرادات بالقطع الأجنبي، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- تأمين اكتشاف احتياطي جديد من النفط والغاز.

- زيادة الإنتاج عن طريق استخدام إدارة مكامن متطورة، إضافة إلى استخدام طرق الاستخلاص المدعم ضمن حقول شركات عقود الخدمة.

- توظيف استثمارات جديدة للمحافظة على استمرارية الإنتاج الحالي من النفط الخام الثقيل عن طريق تحسين تقنيات عزل المياه في الآبار وتحسين نوعية إنتاج الآبار القائمة.

4- المحافظة على البيئة المحيطة بمواقع الاستخراج والنقل والإنتاج والاستهلاك، والحد من تلوث البيئة عن التوسع في استخدام الغاز كبديلاً جزئياً عن منتجات الوقود السائلة, واعتماد الدارة المركبة في إنتاج الكهرباء كتقانةٍ اقتصاديةٍ ملائمةٍ للبيئة.

5- تطبيق برامج تأهيل وتدريب متطورة ومستمرة والتركيز على تقانات الحفر الأفقي في قطاع النفط، وتقانات تجميع الغاز ونقله واستثماره وتسويقه.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف فقد وضعت مجموعة من السياسات التنفيذية نستعرض أهمها:

أهم السياسات التنفيذية في هذه الخطة فهي :

1- متابعة الأعمال الاستكشافية باستخدام التقنيات الحديثة في نشاط المسح الجيوفيزيائي ومعاملة القياسات البئرية.

2- تطوير تقنيات الإنتاج لتحسين مردود المكامن النفطية والغازية.

---

[1]) نفس المصدر السابق، هيئة تخطيط الدولة، مديرية التخطيط الاقتصادي، واقع الخطط الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، الخطط الخمسية لوزارة النفط والثروة المعدنية (الخطة السابعة، الثامنة، التاسعة، العاشرة).

3- إنجاز أعمال الحفر الأفقي والعمودي للمحافظة على معدلات الإنتاج النفطي الحالية.

4- مضاعفة إنتاج الغاز الطبيعي بتطوير واستثمار موارده من الغاز الحر والغاز المرافق.

5- التشغيل الأمثل لأنظمة إنتاج ومعالجة ونقل الغاز والتنسيق بين مصادر الإنتاج والمستهلكين.

6- تلبية الطلب على الغاز من خلال استكشافات جديدة، وتطوير الحقول القائمة.

7- مواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية بما يحقق أعلى فعالية ممكنة .

8- تعزيز التعاون العربي المتعلق بتدفق النفط بما يحقق المصلحة القومية.

9- متابعة تنفيذ الاتفاقيات العربية المتعلقة بتبادل مادة الغاز عن طريق شبكة أنابيب تصل بين الدول المجاورة (مصر, الأردن، لبنان ، سوريا ، تركيا) لما لهذه المادة من أهمية كبيرة بالمحافظة على نظافة البيئة، وتخفيف حدة التلوث، وتحسين المردودية الإنتاجية.

10- استمرار التعاون مع الشركات الأجنبية في مجالات التنقيب عن النفط والغاز واستثمارهما.

وبعد الإطلاع على أهداف الخطة الخمسية التاسعة، نلاحظ الاهتمام الحكومي المتزايد بهذا القطاع بشكل عام، والغاز بشكل خاص، وذلك من حيث تطوير إنتاج الغاز الطبيعي، وزيادة استثماره بشكليه الحر والمرافق، ودراسة الجدوى من تشغيله في محطات توليد الطاقة الكهربائية، والتركيز عل مد خطوط نقل الغاز بين المنتج والمستهلك، والعمل على تطوير الحقول الحالية وتحقيق اكتشافات جديدة.

ومما سبق نستنتج تزايد الاهتمام الحكومي في دعم قطاع النفط والغاز وذلك من خلال الأهداف والسياسات التنفيذية للخطة الخمسية، واستخدامها كأداة لمعالجة تفاقم المشكلات الاقتصادية المتمثلة في نمو حاجة الطلب المحلي للمشتقات النفطية، وزيادة حجم المستوردات منها وخاصة المازوت، وما تبعها من مشكلات اقتصادية أخرى، كل ذلك أدى إلى البحث في مسألة رفع الدعم عن هذه المادة خاصة في ظل الضغوط التي تسببها لميزان المدفوعات وللموازنة العامة للدولة.

ويمكن القول أن الاهتمام بزيادة إنتاج المشتقات النفطية خلال فترة الخطط السابقة جاءت من أجل مواجهة الطلب المحلي المتزايد عليها، فقد شهد إنتاج المشتقات النفطية تزايداً ملحوظاً بعد تحسن القدرة الإنتاجية لمصفاة حمص، فبعد أن كانت كمية الإنتاج من المشتقات تبلغ 132.4 ألف برميل باليوم في عام 1980، ارتفعت لتصبح 285 ألف برميل باليوم في عام 2000([1])، بما يعادل نسبة زيادة مقدارها 53.3%، وذلك من أجل مواجهة الطلب المحلي المتزايد على المشتقات.

وهنا لابد من أن نتناول الخطة الأخيرة وهي الخطة الخمسية العاشرة.

[1]) المصدر: التقرير السنوي لوزارة النفط والثروة المعدنية والمؤسسات و الشركات التابعة لها لعام 2001 ، شركة مصفاة حمص.

د) الخطة الخمسية العاشرة (من 2006 إلى 2010):

تمثلت الرؤية لقطاع النفط والغاز بتأمين العرض من الطاقة بمصادرها المختلفة وبأقل التكاليف لتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي من خلال زيادة الناتج المحلي لهذا القطاع، إضافة إلى مساهمته في زيادة الناتج المحلي لبقية القطاعات الاقتصادية، وقد هدفت الخطة الخمسية العاشرة إلى تحقيق ما يلي:

1 - استقرار مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي من خلال عكس منحى الإنتاج النفطي .

2- درء مستويات هبوط إنتاج الشركات العاملة خاصة في الحقول الهامشية.

3- زيادة إنتاج حقول الشركة السورية للنفط بتحسين مردود وكفاءة الحقول المنتجة في السنوات القادمة.

4- زيادة عقود الاستكشاف والإنتاج في المناطق غير المطورة والهامشية والجديدة.

5- تحقيق الكلفة المنخفضة لاستخراج برميل النفط في الحقول المنتجة كافة.

6- تعزيز نشاط نقل النفط بواسطة الأنابيب، نظرا للموثوقية التي يتمتع بها و تكلفة النقل الاقتصادية إذا ما قورنت بوسائل النقل الأخرى.

7- تلبية حاجة السوق الداخلية من المنتجات النفطية بإضافة طاقات تكريرية جديدة، وتحديث المصافي القائمة، واعتماد المواصفات الأوروبية للمواد المنتجة وبما يتوافق مع الإستراتيجية البيئية في سورية والاتفاقيات الأوروبية المتوسطية.

8- زيادة مساهمة قطاع الغاز في الناتج المحلي بالاستثمار الكثيف في البنية التحتية لتطوير احتياطيات الغاز والإنتاج ليكون الرديف الأساسي للنفط حتى عام 2010، وذلك من خلال التوسع في أنشطة الغاز واستخداماته في قطاع الكهرباء والصناعة.

9- تحقيق التوازن بين أسعار تكلفة إنتاج وتسويق (المحروقات والغاز) وأسعار المبيع في السوق الداخلية، والوصول إلى قطاع طاقة تنافسي يساهم من خلال هيكلية الأسعار لمختلف مواد الطاقة في التخصيص الأمثل للموارد المتاحة.

10- توظيف الموارد المتاحة لاستغلال الثروة الجيولوجية بالشكل الأمثل، وزيادة الاحتياطيات المعدنية وغير المعدنية المعدة للإنتاج التجاري.

مما سبق نلاحظ، أن هذه الخطة هدفت إلى زيادة إنتاج الشركة السورية للنفط لتغطية النقص الحاصل في إنتاج الشركات النفطية العاملة، (وهذا ما سنتناوله بالتفصيل في الفصل الثاني)، وعملت الخطة على التركيز على إضافة طاقات تكريرية جديدة إلى القطاع، وتحديث المصافي الحالية لتلبية حاجات الاستهلاك المحلي، وتطوير إنتاج الغاز الطبيعي، وزيادة استثمار الغاز الحر والغاز المرافق، والعمل على زيادة استغلاله في توليد الطاقة الكهربائية.

أمّا السياسات التنفيذية للخطة الخمسية العاشرة من عام 2006 وحتى عام 2010 وهي فترة الدراسة فنستعرضها كما يلي:

- إن استقرار مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي يتجلى عن طريق زيادة الدور المحوري للشركة السورية للنفط من خلال تطوير عمليات الاستكشاف والإنتاج ابتداءً من الحقول التابعة لها خصوصاً حقول السويدية، والتعاقد مع شركات دولية عن طريق عقود الخدمة، لتطوير الحقول الهامشية إضافة إلى استكشاف في مناطق جديدة، وتطبيق سياسة تعاقدية أكثر جذباً للشركات الدولية، والقيام بعملية نقل النفط والمشتقات النفطية بواسطة شبكة جديدة من الأنابيب، وتحسين كفاءة الخطوط القديمة.

- إن زيادة مساهمة قطاع الغاز في الناتج المحلي الإجمالي وتلبية حاجة قطاع الكهرباء من الغاز، تتجلى من خلال تطوير الاحتياطيات الغازية لزيادة الإنتاج الغازي، وتعاقد الشركة السورية للنفط، والشركة السورية للغاز، مع الشركات الدولية بموجب عقود الخدمة، وقيام الشركات العاملة بمجال الغاز في القطر، بتطوير الاحتياطي المكتشف، إضافة إلى بناء معامل لمعالجة الغاز.

- الارتقاء بمستوى إنتاج مصفاتي بانياس وحمص تكنولوجياً ليتوافق إنتاجهما مع احتياجات السوق الداخلية، إضافة إلى الحد من التلوث البيئي بتعميم تطبيق المواصفات الأوروبية على إنتاج المشتقات البترولية.

- تحرير أسعار الطاقة تدريجياً بهدف تقليل الدعم وتقليص خسارة الشركات العامة، وتخفيف أعباء الموازنة العامة للدولة، باعتماد آلية فعّالة للحد من أعباء ارتفاع تكاليف الطاقة.

وبالمقارنة بين الخطة التاسعة والخطة العاشرة، نلاحظ أن كل منهما ركزت على إبرام العديد من عقود الإنتاج والتطوير النفطي والغازي، وركزتا على تحقيق اكتشافات جديدة، وزيادة إنتاج النفط والغاز الطبيعي، وزيادة استثمار الغاز بنوعيه الحر والمرافق، مع الاهتمام بمشاريع نقل النفط والغاز، والتركيز على مد خطوط نقل الغاز بين المنتج والمستهلك، ومقارنة الجدوى من تشغيل الغاز في محطات توليد الطاقة الكهربائية، ودراسة إمكانية تطوير الحقول الحالية.

إلا أننا نلاحظ أن التوسع الكبير في بناء وتوسيع القاعدة الأساسية للبنية التحتية للاقتصاد الوطني، بالتزامن مع زيادة عدد المعامل والآلات التي تعتمد على المشتقات لتشغيلها، بالإضافة إلى استمرار تطور معدل النمو السكاني، كل ذلك أدى إلى زيادة بالكميات المستهلكة من المنتجات النفطية، فضلاً عن عدم إتباع سياسة ترشيد الاستهلاك أمام انخفاض أسعار الوقود.

ويمكن القول أن هذا القطاع الحيوي قد حظي بدعم حكومي خاصة من خلال وضع خطط خمسية، وتطبيق خطط تنموية اقتصادية, حيث ركزت هذه الخطط على تطوير إنتاج النفط والغاز الطبيعي، وزيادة استثمار الغاز بشكليه الحر والمرافق، إضافة إلى التوسع والتطور الذي لحق بالشركات الحكومية التابعة لقطاع النفط والغاز، لتشكل بمجملها صناعة نفطية وغازية تشكل المحرك الأساس لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

خلاصة

منذ بداية الإنتاج النفطي في 1968، أصبح النفط المنتج محلياً، إضافة إلى عوائد العبور من الدول العربية، يمثل الركيزة الأساس للنهوض بمشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سوريا؛ وخاصة في عقد السبعينيات. وقد كانت معظم الاكتشافات قبل عام 1984 هي من النفط الثقيل، مما تطلب استيراد النفط الخفيف من بلدان عربية بكميات تتراوح بين (40 إلى 90 ألف ب/ي)، وذلك حتى عام 1987 حيث تم اكتشاف النفط الخفيف في منطقة دير الزور.

اكتسب النفط صفة **السلعة الإستراتيجية** بامتياز، خاصة بعد فتح القطاع النفطي أمام الشركات الأجنبية في عام 1974، وزيادة مستوى الإنتاج المحلي بعد عام 1985، ولقد ساهمت اكتشافات الشركات الأجنبية العاملة في القطر وبالنصف الثاني من عقد الثمانينيات وبالتلازم مع إنتاج الشركة السورية للنفط، ساهمت في زيادة مستوى الإنتاج وزيادة **الكميات المصدرة** من النفط.

وهنا لابد من الإشارة إلى أن التجربة السورية، في بعدها التاريخي وعلى امتداد حوالي أربعين عاماً تميزت بتدخل مباشر للدولة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية، وتقديمها لخدمات أساسية فيها عن طريق وضع **الخطط الخمسية** وأدوات تنفيذها.

إن قطاع النفط والغاز في سوريا نال نصيبا من الاهتمام والدعم الحكومي خاصة من خلال خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية , حيث ركزت هذه الخطط على تطوير الصناعة النفطية والغازية بمراحلها المختلفة (المسح، الاستكشاف, التنقيب, الإنتاج, التكرير، التخزين، وأخيرا التوزيع والتسويق) إضافة إلى التوسع والتطور الذي لحق بالشركات الحكومية التابعة لقطاع النفط والغاز، لتشكل أعمالها المختلفة بمجملها صناعة **نفطية متكاملة** تعتبر ركيزة أساسية من ركائز الاقتصاد الوطني.

أما الخطة الخمسية العاشرة الممتدة من عام 2006 وحتى عام 2010 (وهي فترة الدراسة) فقد هدفت إلى زيادة **إنتاج الشركة السورية** للنفط لتغطية النقص الحاصل في إنتاج الشركات النفطية العاملة، وعملت على التركيز على إضافة طاقات تكريرية جديدة إلى القطاع، وتحديث المصافي الحالية: مصفاتي حمص وبانياس وذلك لتلبية حاجات الاستهلاك المحلي، كما ركزت على **تطوير إنتاج الغاز الطبيعي**، وزيادة استثمار الغاز الحر والغاز المرافق، والعمل على استغلاله في توليد الطاقة الكهربائية، وإن استقرار مساهمة قطاع النفط والغاز في الناتج المحلي يتجلى عن طريق **زيادة الدور المحوري** للشركة السورية للنفط من خلال تطوير عمليات الاستكشاف والإنتاج، والتعاقد مع شركات دولية لتطوير الحقول الهامشية إضافة إلى استكشاف مناطق جديدة، وتطبيق سياسة تعاقدية أكثر جذباً للشركات الدولية.

وإن زيادة مساهمة قطاع الغاز في الناتج المحلي الإجمالي وتلبية حاجة قطاع الكهرباء من الغاز تتجلى عن طريق تطوير الاحتياطيات الغازية لزيادة الإنتاج الغازي، ويتم ذلك من خلال تعاقد الشركة السورية للنفط والشركة السورية للغاز، مع الشركات الدولية بموجب عقود الخدمة، وقيام الشركات العاملة بالقطر في المجال الغازي بتطوير الاحتياطي المكتشف، إضافة إلى بناء معامل جديدة لمعالجة الغاز.

الفصل الثاني: دور النفط والغاز في تنمية القطاعات الاقتصادية

مقدمة

المبحث الأول: المتغيرات النفطية السورية

المبحث الثاني: مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي

المبحث الثالث: انعكاس إنتاج النفط على التنمية الاقتصادية

المبحث الرابع: انعكاس إنتاج الغاز في التنمية الاقتصادية

خلاصة

مقدمة

إنَ للنفط والغاز دورٌ استراتيجيٌ في الاقتصاد السوري، فسوريا دولةٌ منتجةٌ للنفط، وقد ساعد قطاع النفط والغاز الدولة كثيراً على تقوية مواقفها الاقتصادية والوطنية والإقليمية، وعلى تجاوز مختلف أزماتها المالية من خلال مساهمته الفاعلة في توفير القطع الأجنبي الضروري لإستيراد مستلزمات عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

لقد اكتسب النفط صفة السلعة الإستراتيجية بامتياز، خاصة بعد فتح القطاع النفطي أمام الشركات الأجنبية في عام 1974، وزيادة مستوى الإنتاج المحلي بعد عام 1985، وساهمت اكتشافات الشركات الأجنبية والعاملة في النصف الثاني من عقد الثمانينيات، وبالتلازم مع ازدياد إنتاج الشركة السورية للنفط، ساهمت في زيادة إجمالي مستوى الإنتاج وزيادة الكميات المصدرة من النفط.

يساهم قطاع النفط و الغاز في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي، وتكوين الناتج المحلي الإجمالي، حيث يشكل وحده خُمس الناتج المحلي الإجمالي، ويُعتبر قطاع النفط و الغاز من القطاعات الحكومية الرئيسية، حيث تتولى الجهات العامة في الدولة الدور الأكبر في إنتاج مصادر الطاقة الأولية، ونقلها وتكريرها و توزيعها مع مشاركةِ بعض الشركات الأجنبية في أعمال الاستكشاف والإنتاج عبر عقود مشاركة مع الحكومة عن طريق الشركة السورية للنفط، كما يتولى القطاع الخاص المحلي توزيع المشتقات النفطية عبر محطات توزيع الوقود.

وإذا كانت أسعار النفط المرتفعة عالمياً في الوقت الراهن تساهم في زيادة عوائد التصدير وزيادة موارد الدولة على الرغم من انخفاض الإنتاج، فإنها تزداد بالمقابل الحاجة إلى إيرادات القطع الأجنبي من أجل استيراد المشتقات النفطية ذات القيمة المضافة العالية أيضاً، تلبية لِحاجات القطاعين العام والخاص، وذلك في ظل تنامي معدلات الطلب عليها، وفي ظل عدم القدرة الحالية للمصافي على تأمين حاجة السوق المحلية من المشتقات النفطية، خاصة وأن معدل الطلب على المشتقات يفوق معدل النمو الحالي الاقتصادي والسكاني.

كما يساهم قطاع النفط والغاز في تأمين مصادر الطاقة اللازمة وبأسعار منخفضة عن الأسعار العالمية، ويساهم أيضاً في تأمين القطع الأجنبي اللازم لاستيراد متطلبات عملية التنمية الضرورية لدعم عملية التحديث والتطوير الاقتصادي، إضافة إلى تأمين السيولة اللازمة للاستثمارات الحكومية في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وخاصة السيولة اللازمة لِدعم مشاريع البُنى التحتية، أما مساهمة النفط بشكل مباشر في الاقتصاد السوري فيظهر أغلب مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.(1)

---

1) إنَ نسبة مساهمة النفط في الناتج = إجمالي الإيرادات النفطية / الناتج المحلي الإجمالي.

المبحث الأول:المتغيرات النفطية السورية:

أولاً: الاحتياطـــي: بلغ الاحتياطي الجيولوجي المؤكد خلال فترة الخطة الخمسية العاشرة حوالي 24.610 مليون برميل(1)، والغالبية العظمى منه موجودة في شمال شرقي سورية، ويتوزع احتياطي الشركة السورية للنفط والذي يعتبر من النفط الثقيل على حقول عديدة، أهمها الحقول المتواجدة في **منطقة الحسكة**؛ كحقل السويدية المكتشف عام 1968 ومازال قيد الإنتاج، وحقل: كراتشوك، الرميلان، عودة، إضافة إلى الحقول المتواجدة في **منطقة الجبيسة**؛ كحقل الجبيسة، كبيبة، تشرين، والهول.

واحتياطي شركة الفرات للنفط والذي يعتبر من النفط الخفيف فهو موزع بين عدة حقول أهمها: حقل العمر، التيم، سيجان، التنك، العزبة، والمالح، وتم اكتشافها في الفترة الواقعة بين 1984- 1992.

وأما احتياطي شركة دير الزور للنفط، والذي يعتبر أيضاً من النفط الخفيف، فهو موزع بين عدة حقول أهمها: حقل عطاالله، جفرا، القاهر، المزرعة، واكتشفت في الفترة الواقعة بين 1990- 1994.

ويظهر هنا تحدي حقيقي وهو تجدد الاحتياطي القابل للإنتاج، ويمكن زيادة هذا الاحتياطي في الحقول المتوسطة والكبيرة للشركة السورية للنفط، وكذلك في العديد من الحقول الهامشية التابعة لها وللشركات العاملة، وفي المناطق المعادة للاستكشاف والتي تحتوي على احتياطيات يمكن استغلالها بتطبيق نظم الاستخلاص المدعم، كما تمتلك سورية هامشاً كبيراً في مجال الاستكشاف في مناطق جديدة تماماً، حيث يوجد مناطق شاسعة لم يتم استكشافها حتى الآن كما هي الحال في مياه الساحل السوري.

لقد بلغ الاحتياطي الجيولوجي للنفط الخام في بداية الخطة الخمسية العاشرة /في عام 2006/ حوالي / 24104/ مليون برميل تقريباً, بينما بلغ الاحتياطي الجيولوجي للنفط الخام في نهاية الخطة /في عام 2010/ حوالي/25083,5/ مليون برميل, وبلغت الكمية الوسطية السنوية لكامل فترة الخطة /24.610/ مليون برميل.

---

[1]) واقع عمل وزارة النفط والثروة المعدنية والمؤسسات والشركات التابعة لها ،خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة، 2010.

الجدول رقم (1) جدول مقارنة الاحتياطي الجيولوجي للنفط في سورية خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة (الوحدة: مليون برميل)

العام	2006	2007	2008	2009	2010	الكمية الوسطية السنوية
الاحتياطي الجيولوجي	24245	24376	24868	24980	25083,5	24610

(المصدر : واقع عمل وزارة النفط والثروة المعدنية خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة، المجموعة الإحصائية للشركة السورية للنفط -مديرية التخطيط- عامي 2010.2009)

نلاحظ من الجدول السابق زيادة في الاحتياطي الجيولوجي بشكل طردي بدءا من عام 2005 وحى عام 2010، ليصل إلى أعلى مستوياته في نهاية فترة الخطة بمعدل 25083.5 مليون برميل.

ثانيا - الإنتاج:

بدأ إنتاج النفط في سورية عام 1968 بمعدل 20 ألف ب/ي، وازداد بشكل مستمر حتى وصل إلى ذروته في عام 1995 بمعدل 615 ألف برميل باليوم ولعدة أسابيع، وكان المعدل الوسطي للإنتاج في معظم أشهر عام 1996 بحدود 600 ألف برميل باليوم، إلا أنّ هذا المعدل انخفض إلى 500 ألف ب/ي في عام 2001، واستمر في الانخفاض حتى وصل إلى 407 ألف ب/ي في عام 2005، ثم وصل المعدل الوسطي لإنتاج النفط الخام إلى 381 ألف ب/ي في عام 2008، وإلى 386.1 ألف ب/ي في عام 2010. ([1])

وإذا استمر انخفاض إنتاج النفط الخام على هذا النحو، وبدون دخول حقول نفطية جديدة على خط الإنتاج، أو من دون تحقيق اكتشافات هامة في كميات الاحتياطي النفطي، فإنه يُخشى مِن أنْ تصبح سورية مُستوردة أكثر للمشتقات النفطية، الأمر الذي سيقلص موارد الدولة من القطع الأجنبي، وموارد الميزانية العامة، فضلاً عن تأثير هذا الأمر في قضايا تنموية واجتماعية عدة.

وكان معدل إنتاج الشركة السورية للنفط مستقراً حول 160 ألف برميل باليوم في نهاية عقد التسعينيات، لكنه تحسن تدريجياً حتى وصل إلى 191.1 ألف ب/ي في عام 2006، وإلى معدل 192.9 ألف ب/ي في عام 2010([2]) وذلك نتيجة عمليات التطوير في بعض الحقول التابعة للشركة السورية للنفط.

[1]) بالاستناد إلى الجدول رقم 13 ص 50 ، جدول إجمالي إنتاج النفط الخام في القطر.
[2]) بالاستناد إلى الجدول رقم 11 ص 46 ، جدول إجمالي إنتاج النفط الخام في الشركة السورية للنفط.

وتهدف وزارة النفط حالياً إلى تطوير الإنتاج في الحقول التابعة للشركة السورية للنفط؛ في سباق مع الزمن، لتخفيف انحدار مستوى الإنتاج الكلي، وتعزيز جبهة الاستكشاف والتطوير حتى الوصول إلى معدل إنتاج 220 ألف برميل باليوم في السنوات القليلة القادمة.([1])

لكن مستوى إنتاج الشركات العاملة من النفط الخام (خاصة شركة الفرات للنفط، ودير الزور للنفط) يعكس انخفاضاً مستمراً منذ عدة سنوات، فبُعيدَ انطلاقة شركة الفرات للنفط في عام 1985، ازداد الإنتاج وبشكل مستمر حتى وصل إلى ذروته في عام 1993 بمعدل 409 آلاف برميل باليوم، واستمر عدة سنوات، إلا أن بدأ معدل الإنتاج بالانخفاض المتواصل، حتى وصل إلى 300 ألف ب/ي في عام 2000، ووصل إلى 175 ألف ب/ي في عام 2006، ثم إلى 98.712 ألف ب/ي عام 2010 ، وأما في بداية عام 2012 فقد وصل المعدل إلى 70 ألف برميل باليوم ([2])، ويتوقع استمرار هذا الانحدار في معدل الإنتاج في السنوات القليلة القادمة حتى يصل إلى أقل من 60 ألف ب/ي بحلول عام 2015.

وكذلك إنتاج شركة دير الزور للنفط؛ والتي بدأت عمليات الإنتاج في عام 1991 بمعدل إنتاج متواضع وهو 8 آلاف ب/ي، وازداد إنتاجها من النفط الخام وبشكل مستمر حتى وصل إلى ذروته في عام 1999 بمعدل 61 ألف ب/ي، ثم انخفض تدريجياً حتى وصل إلى 14 ألف ب/ي عام 2006 ([3])، واستمر الانخفاض بشكل طفيف لعدة سنوات متتالية.

ويمكن القول أن الإنتاج النفطي السوري **سيتأثر** في السنوات القادمة بعوامل متعددة أهمها:

سعر النفط العالمي: (يؤدي ارتفاع أسعار النفط عالمياً إلى: ارتفاع عائدية عدد من الآبار المنتجة، وتأخير خروج عدد آخر منها من الإنتاج، ويؤدي أيضاً إلى زيادة كميات الاحتياطي القابل للإنتاج من خلال إمكانية استخدام طرق الاستخلاص المدعم والمعزز والحفر الأفقي والتي تحتاج إلى حجم استثمارات أكبر).

كما يتأثر الإنتاج **بتطور معامل الاستخلاص** في حقول الإنتاج (حيث أنّ كميات الاحتياطي الجيولوجي أكبر بكثير من كميات الاحتياطي القابل للإنتاج، ومعامل الاستخراج في بعض الحقول لا يتجاوز أكثر من 15% إلى 20%، وإنَّ زيادة هذه المعدلات بنسب بسيطة (5% مثلاً) يمكن أن تؤخِّر هبوط الإنتاج إلى عدة سنوات، إضافة إلى أنَّ الإنتاج **يتأثر بعقود الاستكشاف** الجديدة، واستراتيجية الشركات الأجنبية في المنطقة بشكل عام وفي سورية بشكل خاص، وكذلك يتأثر في **سياسة الحكومة لِترشيد الطاقة**، إضافة إلى **الخطط والسياسات الاقتصادية** المُتبعة في الاقتصاد السوري.

---

1) الشركة السورية للنفط -مديرية التخطيط- التقرير السنوي عام 2010.
2) شركة الفرات للنفط، مديرية العمليات، دائرة عمليات تطوير الإنتاج، جداول الإنتاج السنوي2010.
3) شركة دير الزور للنفط، مديرية العمليات، دائرة الإنتاج، تقارير الإنتاج السنوي 2007.

ثالـثاً- الاستهلاك والتصدير: يشهد معدل استهلاك النفط والمشتقات النفطية نمواً مستمراً منذ السبعينيات، فقـد ارتفـع من 153 ألف ب/ي عام 1990، إلى 254 ألف ب/ي عام 2006، وكما نلحظ من الشكل البيانـي رقم (1) فإن معدلات الاستهلاك في السنوات الأخيرة، قد ازدادت بنسب كبيرة لم تعرفها سورية مـن قـبل، وذلك نتيجة **عدة عوامل** أهمها: الزيادة في حجم قطاع النقل البري، وارتفاع معدلات استهلاك المازوت في قطاعي النقل والتدفئة، وزيادة عمليات "التهريب" إلى الدول المجاورة نتيجة الفروق الكبيرة في الأسـعار، وكذلـك الزيادة في حجم التبادل الدولي" آليات المرور بالعبور" والتي تستفيد من انخفاض سعر المازوت في سوريا، إضافة إلى الزيادة المستمرة في استهلاك الغاز المنزلي نتيجة النمو السكاني، والزيادة فـي اسـتهلاك بقـية المشـتقات النفطـية كالفيول والذي يخصص نسب كبيرة منه لمحطات توليد الطاقة الكهربائية.

الإنتاج، الاستهلاك، التصدير النفطي السوري (1990-2015) ألف ب/ي

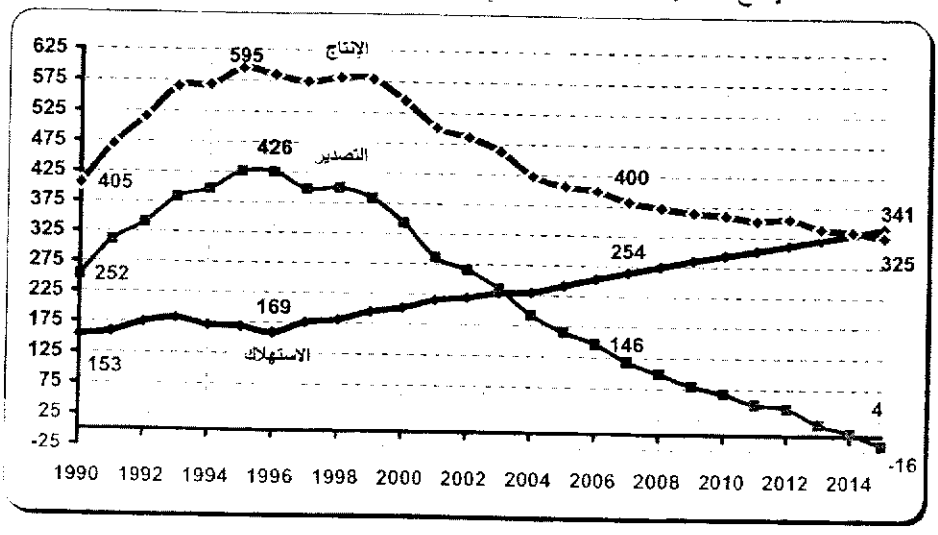

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى معطيات هيئة تخطيط الدولة 2007

الشكل البياني رقم (1)

ويُتوقع أن يبقى نمو الطلب على المنتجات النفطية مرتفعاً حتى عام 2015، وإن اختلفت نسب نمو الطلب على المشتقات فيما بينها، حيث **يُميّز بين مرحلتين**؛ الأولى: مرحلة النمو المستمر 2004 -2011، والثانية: مرحلة النمو المستقر 2012-2015، وتكون معدلات نمو الطلب على الاستهلاك (المرحلة الأولى) **مستمرة بالارتفاع** بمعدل سنوي 5% تقريباً، مع استمرار نمو الطلب على مادة المازوت (حتى في حال ارتفاع سعر

الليتر)، على أن تنخفض نسبة نمو الطلب على الاستهلاك في السنوات القليلة القادمة (المرحلة الثانية)، وتصبح **نسبة النمو** مستقرة نسبياً، خاصة بعد أن يتم تحويل عدد من محطات توليد الكهرباء لِتعمل على الغاز،مع توقع الوصول إلى مرحلة الإشباع النسبي، سيما وأنَّ الغاز سيلعب دوراً متنامياً في توليد الطاقة. (1)

وهنا نرى أنَّ نقطة التعادل، بين الإنتاج والاستهلاك، ستكون بحلول العام 2015، ليكون بذلك الاستهلاك قد تجاوز حينها مستوى 335 ألف ب/ي، وربما تتأخر نقطة التعادل إلى ما بعد ذلك في حال اكتشاف حقول جديدة.

وينعكس مستوى **الإنتاج** ومستوى **الاستهلاك**، بشكل واضح **على التصدير**، فقد كانت سورية تصدر كمية من النفط بحدود 72 ألف برميل في عام 1971 ، وهي كانت من النفط الثقيل، ثم ازدادت كمية الصادرات النفطية مع زيادة الإنتاج ، حتى وصلت في عام 1990 إلى 252 ألف ب/ي، (منها 54 ألف برميل نفط ثقيل، و121 ألف برميل نفط خفيف، و77 ألف برميل منتجات نفطية مكررة).

♣ ووصلت كمية الصادرات النفطية إلى ذروتها في عام 1996، وبلغت 426 ألف برميل (منها 64 ألف برميل نفط ثقيل، و281 ألف برميل نفط خفيف، والباقي 81 ألف ب/ي منتجات نفطية مكررة).

الشكل البياني رقم (2)

الصادرات النفطية السورية (ثقيل، خفيف، منتجات مكررة) 1990-2010، ألف ب/ي

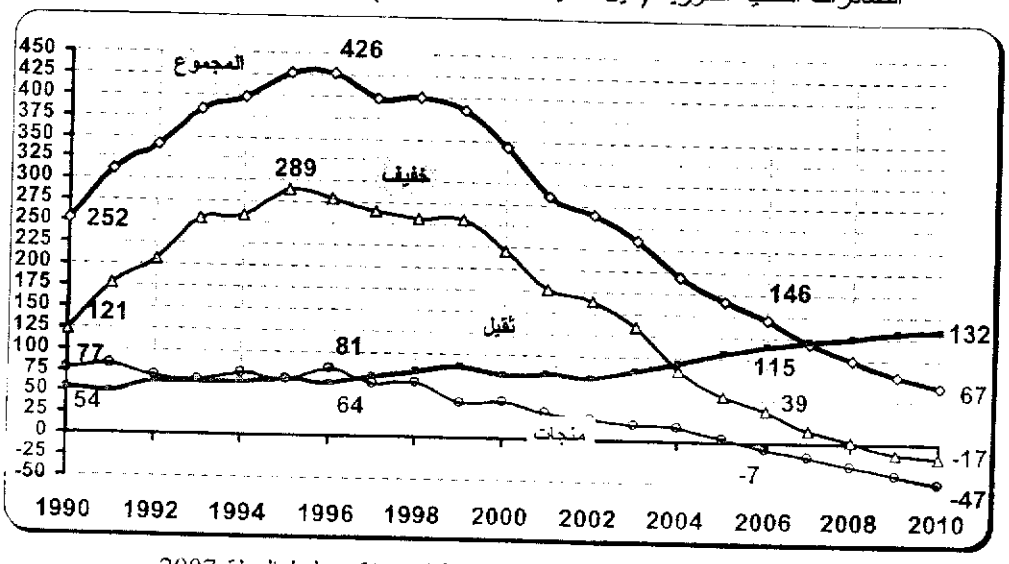

المصدر من إعداد الباحث بالاستناد إلى معطيات هيئة تخطيط الدولة 2007.

---

[1]- (مرجع سبق ذكره) د. عربش، زياد أيوب- السياسات النفطية في سورية- دمشق- 2007، ص14.

*- تعبر هذه القيم عن صافي الصادرات أي (الصادرات- الواردات).

مع العلم أن كمية الصادرات السورية من النفط الخام وفي ظل معدلات الإنتاج الحالية بلغت 150 ألف برميل في نهاية عام 2011. ([1])

ويمكن القول بأن تغيير مستويات الإنتاج وكميات الاستهلاك، يؤثران بشكل مباشر على مستويات الصادرات النفطية، وهناك تناسب طردي بين كمية الصادرات النفطية والعوائد النفطية المحققة([2])، وبالتالي فإنَّ ازدياد كميات الصادرات النفطية يؤدي إلى ازدياد حجم العوائد النفطية المحققة من القطع الأجنبي الضروري لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية (والعكس صحيح)، وبالتالي يتوجب على الإدارة النفطية إتباع خطة اقتصادية رشيدة للمحافظة على مستويات متقاربة من التصدير بما يحقق استقرار نسبي في الحصول على القطع الأجنبي.

يمكن العمل على تأمين الإمدادات من **العوائد النفطية** وزيادة حجمها من خلال: تفعيل العلاقات العربية والإقليمية والاستفادة من عوائد مرور خط النفط العراقي وخط الغاز العربي لتمويل عملية الإصلاح الاقتصادي، إضافة إلى ضرورة العمل على زيادة حجم **العوائد غير النفطية** كزيادة الإيرادات الضريبية، والبحث عن البديل التمويلي من القطاعات الاقتصادية الأخرى، وفي مقدمتها القطاع الصناعي والقطاع الزراعي.

---

1) المؤسسة العامة للنفط، مديرية التخطيط، التقرير السنوي لعام 2011، صادرات النفط الخام.

2) تمت الدراسة التفصيلة لكميات وقيم صادرات النفط الخام السوري بنوعيه الخفيف والثقيل خلال فترة الخطة الخمسية العاشرة في الفصل الثالث، المبحث الثاني، ص70.

المبحث الثاني : مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي:

أ) دور النفط في القطاع الصناعي :

إنَّ وجود قطاع صناعي فعّال، يساهم بشكل رئيسي في دعم الاقتصاد الوطني، ويؤدي إلى دخول السلع الصناعية في مجال التصدير وخاصة تلك التي تتمتع بميزة نسبية في إنتاجها، مما يؤدي إلى تطور ايجابي في بنية الصادرات، مقابل انخفاض الأهمية النسبية للسلع والمواد الخام.
وإنَّ أي توسع في صناعة معينة يؤدي بالنتيجة إلى تحريض للصناعات الأخرى على التوسع أيضاً لإقامة صناعات جديدة، مما يعني خلق فرص عمل إضافية، وفرص جديدة للاستثمار.

إنَّ الازدياد المستمر للتراكم الرأسمالي في الصناعة يؤدي إلى نمو الدخل الصناعي والذي يترتب عليه زيادة في نمو الدخل الوطني، مما ينعكس بشكلٍ إيجابي على معدل نمو الدخل الفردي.

ويساهم القطاع الصناعي النفطي عن طريق صادرات النفط والمشتقات النفطية في تأمين القطع الأجنبي الضروري للحصول على مستلزمات الإنتاج لكافة القطاعات داخل الاقتصاد الوطني، ومن هنا تأتي أهمية قطاع الصناعة النفطية كأحد أهم المصادر التمويلية لعملية التنمية الاقتصادية، إضافة إلى تأمين الوقود والذي يُعتبر أحد أهم المدخلات اللازمة للعملية الإنتاجية، وتعتمد عليه بقية القطاعات كمصدر رئيسي للطاقة، كقطاع الزراعة والمواصلات والخدمات والكهرباء، ويوفر العديد من المواد الأولية اللازمة لقطاع الصناعات البتروكيميائية.

يتراوح معدل نمو الطلب على الطاقة في سورية بين 6-8% سنوياً([1])، وهو بذلك يفوق معدل النمو الاقتصادي الذي لم يتجاوز 3.5% خلال عام 2005، وتأتي زيادة وتيرة معدل نمو الطلب على الطاقة من زيادة عدد السكان وتطور أساليب الحياة، حيث يشهد الديزل (المازوت) زيادة في الطلب مقدارها 7% سنوياً ([2]) بسبب الاعتماد عليه في التدفئة المنزلية، وتسخين المياه، وبسبب انخفاض سعره الناجم عن الدعم الحكومي لهذه المادة.

كذلك الأمر بالنسبة إلى قطاع الكهرباء، فقد تطور إنتاج الكهرباء في سورية من 17279 مليون ك.و.ساعي في عام 1996 إلى 36048 مليون ك.و.ساعي في عام 2005 ([3])، وتشير الدراسات إلى توقع استمرار الزيادة في الطلب على الكهرباء حتى تصل إلى 70000 مليون ك.و.ساعي في عام 2020.

مع الأخذ بعين الاعتبار أن مشتقات النفط (الفيول) تسهم بنحو 45%([4]) من الوقود المستخدم في إنتاج الكهرباء، وبناء على المعطيات السابقة يمكننا أن نتصور الزيادة الكبيرة في الطلب على المشتقات النفطية

---

[1] . رهبان، عبد الرؤوف، التقييم الجغرافي لموارد النفط والغاز في سورية، مجلد جامعة دمشق-العدد الثاني، ص283.

[2] . (المرجع السابق) رهبان، عبد الرؤوف، ص 283.

[3] . مديرية الإحصاء، وزارة الكهرباء، تقرير الإنتاج والتشغيل لعام 2008.

[4] . (المرجع السابق) مديرية الإحصاء، وزارة الكهرباء.

خلال السنوات القادمة، الأمر الذي يحتم ضرورة المحافظة على المعدلات الحالية في الإنتاج والتي تلبي حتى الآن حاجة السوق المحلية، ويحتم البحث عن مصادر أخرى بديلة للطاقة يمكن أن تواجه إشكالية تزايد نمو الطلب على الطاقة في الاقتصاد السوري.

ب) دور النفط وأثره على قطاع المواصلات والنقل:

تكتسب إمكانية الوصول (النقل والمواصلات) للموارد الاقتصادية أهمية بالغة في التقييم الحقيقي للموارد الاقتصادية، لأنها تؤدي دوراً كبيراً في عملية استغلال هذه الموارد، ورفع قيمتها الاقتصادية بنقلها إلى الأسواق والمستهلكين.

وانسجاماً مع أهداف خطط التنمية الاقتصادية والاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية في سوريا أينما وجدت، فقد تم العمل على توسيع شبكة النقل البري (الطرق البرية والسكك الحديدية) لتلبي حاجة الاقتصاد الوطني، ولتصل بين التجمعات السكانية والمراكز العمرانية من جهة، ومناطق الإنتاج الرئيسية من جهة ثانية، ولربط مراكز الإنتاج بمراكز المحافظات وربط المنافذ البرية والبحرية للقطر مع الدول المجاورة، ولقد تم توسيع الشبكة لما تتمتع به وسائل النقل البري من مرونةٍ في الحركة وسرعةٍ في الوصول وانخفاض في تكاليف النقل إضافة إلى فاعليتها في تخديم مناطق الإنتاج.

وقد تطورت أطوال الطرق البرية الإسفلتية في سورية من 8096 كم في عام 1970 إلى 38554 كم في عام 2005([1])، وقد كان التطور ملحوظاً في منطقة الجزيرة والفرات والبادية لإنعاش العمل وتطوير استغلال الثروات المتوافرة بكثرة في هذه المناطق، ولاسيما موارد النفط والغاز، علماً بأن هذه الطرق قلما تخدّم النقل المباشر للنفط الخام والغاز من مناطق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك، وإنما هي توفر البنية التحتية التي تخدّم الإنتاج الاقتصادي بشكل عام، في حين تسهم الطرق البرية بشكل أساسي في نقل وتوزيع المنتجات النفطية بين مصافي التكرير وأسواق الاستهلاك، وهي تلبي متطلبات **قطاع** نقل وتسويق النفط والغاز الطبيعي في مستوى تطوره الحالي.

وقد شكلت الطرق البرية في المحافظات الأربع التي تتركز فيها مكامن النفط والغاز الطبيعي، (الحسكة، الرقة، دير الزور، حمص) نحو 35.85 % من مجموع الطرق البرية في سوريا.([2])

أما في مجال السكك الحديدية فتتغير الصورة قليلاً، حيث يقل طول شبكة خطوط السكك الحديدية في سوريا، فقد بلغ طول الشبكة فقط 4895 كم وذلك منذ فترة قريبة نسبياً وهي عام 2005([3])، وترتبط هذه الشبكة وبشكل رئيسي المدن الرئيسية في سوريا وبعض مراكز الإنتاج وموانئ التصدير، وتستخدم خطوط السكك الحديدية لنقل كثير من المنتجات ومن بينها المنتجات النفطية والفوسفات، وقد وصل حجم المنقولات من المنتجات النفطية بواسطة شبكة السكك الحديدية إلى 4272 ألف طن من المحروقات، و331 ألف طن من الغاز وذلك في عام 2005.([4])

---

[1] . رهبان، عبد الرؤوف، التقييم الجغرافي لموارد النفط والغاز في سورية، مجلد جامعة دمشق-العدد الثاني، ص279.

[2] . (المرجع السابق نفسه) رهبان، عبد الرؤوف، ص280.

[3] . (المرجع السابق نفسه) رهبان، عبد الرؤوف، ص280.

[4] . ناعس، هيثم، جغرافية النقل، جامعة دمشق، دمشق عام 2006، ص184.

ويمكن أن نلحظ تطور أسعار المحروقات من خلال الجدولين التاليين:

1- المازوت:

الجدول رقم (2) تطور أسعار المازوت

الأعوام	ل.س/ غالون (20 لتر)	ل.س/ لتر
من عام 2002 إلى 2008/4/30	140	**7**
من 2008/5/3 إلى 2009/3/31	500	**25**
من 2009/4/1 إلى 2011/5	400	**20**
من 2011/5 حتى الآن	300	**15**

2- البنزين الممتاز:[1]

الجدول رقم (3) تطور أسعار البنزين

الأعوام	ل.س/ غالون (20 لتر)	ل.س/ لتر
من عام 2002 إلى 2007/10/31	600	**30**
من 2007/11/1 إلى 2008/3/21	720	**36**
من 2008/3/22 إلى 2010/9/23	800	**40**
من 2010/9/24 إلى نهاية الخطة	880	**44**

ج) الأثر على الاستهلاك المحلي:

في الوقت الذي يسيطر فيه التراجع النسبي في إنتاج النفط، والتزايد في إنتاج الغاز الطبيعي بنوعيه الحر والمرافق، نجد بالمقابل تزايداً في الطلب على المشتقات وتزايداً في معدلات الاستهلاك في جميع القطاعات الاقتصادية، لاسيما القطاعات الرئيسية المستهلكة للنفط والمتمثلة بقطاع توليد الطاقة الكهربائية، وقطاع الاستهلاك المنزلي، وقطاع النقل والمواصلات، إضافة إلى القطاع الصناعي، وجميعها تشكل نسبة 85% من مجمل الاستهلاك النفطي في سوريا.([2])

وفي الوقت الذي تحقق فيه الدول الصناعية المتقدمة تراجعاً نسبياً في استهلاك المشتقات النفطية، نجد أنَّ معدل استهلاك المشتقات في سوريا يتصاعد، فقد ارتفع استهلاكها معبراً عنه بوحدة (برميل نفط خام) من 153 ألف برميل/يوم في عام 1990، إلى أكثر من 304 ألف برميل/يوم في نهاية عام 2010.([3])

ويعود السبب في هذا الارتفاع الكبير بحجم الاستهلاك، إلى مجموعة من الأسباب الاقتصادية والاجتماعية، فقد وصلت الكهرباء إلى جميع أنحاء البلاد، وارتفع نسبياً مستوى المعيشة، وتم التوسع في استخدام الأدوات المنزلية والكهربائية، إضافة إلى ازدياد عدد المعامل التي تعتمد على الديزل كمصدر للطاقة، كما ازداد عدد السيارات في القطر إلى حد كبير.

---

[1] . ملاحظة: إن سعر اللتر /44/ل.س هو مجموع سعر اللتر الفعلي /40/ل.س و/4/ل.س لصالح وزارة النقل لقاء رسوم لترسيم السيارات.

[2] . رهبان، عبد الرؤوف، التقييم الجغرافي لموارد النفط والغاز في سورية، مجلد جامعة دمشق-العدد الثاني، ص282.

[3] . د. عريش، زياد أيوب، مستقبل الطاقة في سوريا، مرجع سابق، ص10.

وشهد قطاع النقل والمواصلات زيادة كبيرة في معدلات الطلب على الوقود ولا سيما البنزين وذلك بسبب الزيادة الكبيرة في أعداد السيارات خلال السنوات الأخيرة، فقد وصل عدد السيارات السياحية إلى 510 ألف سيارة ([1])، مما أدى إلى زيادة الطلب على البنزين بمعدل 6% سنوياً.([2])

كما أن التقادم الحاصل في محطات توليد الطاقة الكهربائية، كان له أثراً كبيراً في زيادة استهلاك المحروقات، مما نجم عنه زيادةً في هدر الطاقة وزيادةً في الفاقد الطاقوي.
وشملت الزيادة في معدل استهلاك المشتقات النفطية جميع أنواع المشتقات وبشكل خاص مادة المازوت والبنزين، فضلاً عن الزيادة في معدل استهلاك الفيول والذي توسعت المعامل في استخدامه نظراً لانخفاض ثمنه نسبياً مقارنة مع مادة المازوت، وتقدّر الورقة السورية المقدمة إلى مؤتمر الطاقة العربي الثامن في عام 2006 الزيادة في معدل استهلاك مادة المازوت بحدود 8.31% سنوياً.

ويبين الجدول التالي تطور الطلب لعامين فقط، وذلك لكل من مادة البنزين، المازوت ، الفيول، الزيوت المعدنية، والغاز السائل كما يلي:

الجدول رقم (4) جدول مقارنة **استهلاك** المشتقات النفطية (الوحدة: ألف طن)

البيان	المازوت (الديزل)	البنزين	الغاز السائل LPG	زيوت معدنية	الفيول	المجموع
2009	5347	1675	831	50.5	6003	14922.8
2010	5523	1802	845	54.1	5140	13312.1

المصدر: مديرية التخطيط، هيئة تخطيط الدولة، تقرير استهلاك المشتقات، دراسة غير معدة للنشر، دمشق.

- بلغت كمية مادة المازوت المستهلكة في عام 2010 حوالي 5523 ألف طن، مقابل 5347 ألف طن في عام 2009، أي بإرتفاع 176 ألف طن بما يعادل نسبة 3% سنوياً.
- كما بلغت كمية مادة البنزين المستهلكة في عام 2010 حوالي 1802 ألف طن، مقابل 1675 ألف طن في عام 2009، أي بإرتفاع 127 ألف طن بما يعادل نسبة 8% نسبياً.

ويبين الجدول كميات أهم المشتقات النفطية المستوردة لعامين فقط، وذلك لكل من البنزين، المازوت ، الفيول، الزيوت المعدنية، والغاز السائل كما يلي:

الجدول رقم (5) جدول مقارنة المشتقات النفطية **المستوردة** (الوحدة: ألف طن)

البيان	المازوت (الديزل)	البنزين	الغاز السائل LPG	زيوت معدنية	الفيول	المجموع
2009	818	329.4	454	38.8	2025.5	3665.70
2010	1977.3	881.2	431.4	30	1288.1	4608

المصدر: مديرية التخطيط، هيئة تخطيط الدولة، تقرير استهلاك المشتقات، دراسة غير معدة للنشر، دمشق.

[1] . مديرية الإحصاء، دائرة تسجيل المركبات النقل، وزارة النقل، التقرير السنوي لعام 2009.

[2] . التقرير السنوي لوزارة النفط والثروة المعدنية لعام 2009، و2010

يلاحظ من الجدول السابق زيادةً في إجمالي كمية المشتقات النفطية المستوردة في عام 2010 عن إجمالي الكمية المستوردة في عام 2009 بحوالي مليون طن، وذلك في ظل تنامي الطلب على المشتقات النفطية، وهذه الزيادة تتمثل بصورة أساسية في مادة: المازوت (الديزل) والبنزين.

د) العلاقة بين النمو واستهلاك المشتقات النفطية:

لاشك أن العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل استهلاك الطاقة، هي علاقة وثيقة ويعبر عن هذه العلاقة بمقياس (الكثافة الطاقوية) أي عدد وحدات الطاقة اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من الناتج المحلي، إنَّ تغيّر النسبة يعني التغيّر في الكثافة الطاقوية التي ترتبط بمستوى تطور الاقتصاد.

وتعتبر سوريا كغيرها من أغلب الدول النامية في مرحلة النمو الاقتصادي، حيث ترتفع فيها معدلات استهلاك المشتقات النفطية، وأدت زيادة الاستهلاك إلى زيادة المستوردات من مادة المازوت كنتيجة حتمية في ضوء محدودية طاقات التكرير، وقد كان المعدل الكثافة الطاقوية في الفترة الواقعة بين 1996 وحتى عام 2002 في حدود 5%،([1]) في حين أنه ارتفع بعد ذلك إلى ما يقارب 7% ([2]) وهي نسبة تزيد عن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، مما يعبر عن مؤشرين أساسيين في الاقتصاد، وهما:

- **تخلف تكنولوجيا** الإنتاج من جهة.
- الزيادة في **معدلات الهدر** والفاقد بنوعيه التجاري والفني من جهة ثانية.

الأمر الذي يدعو إلى التركيز على **ترشيد الاستهلاك** والعمل على **تحديث الطرق التكنولوجية** المستخدمة وخاصة في المعامل، وفي محطات توليد الطاقة الكهربائية، وفي وسائط النقل المستخدمة.

1) و(2) د. عربش، زياد أيوب، قطاع الطاقة في سوريا، الرهانات الحالية والخيارات المستقبلية، دمشق 2008، ص11.

هـ) مساهمة قطاع النفط والغاز في الناتج المحلي الإجمالي:

ويشكل قطاع الصناعة النفطية حوالي 90% من قطاع الصناعة الإستخراجية في سوريا، وهذه الصناعة الإستخراجية تشكل بدورها حوالي 70% من قطاع الصناعة والتعدين كما سنرى لاحقا.
ولقد انخفضت نسبة مساهمة قطاع الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي من 27 % عام 2004 إلى 24 % عام 2010.♦
أما إيرادات النفط (فوائض اقتصادية، ضرائب ورسوم، إتاوة الحكومة من شركات عقود الخدمة) فقد انخفضت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي في السنوات الأخيرة وحسب الجدول المبين أدناه من 7.35% في عام 2006 إلى 5.33 % في عام 2010 .
ويبين الجدول التالي نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة بين عام 2005 وحتى عام 2010 .

الجدول رقم (6) جدول يبين **مساهمة الإيرادات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي** لنفس الفترة (الوحدة : مليون ليرة)

البيان	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الناتج المحلي الإجمالي (مليون ليرة)	1506440	1726404	2020838	2448060	2520705	2791775
الإيرادات المتعلقة بالنفط (مليون ليرة)	98914	126987	99634	131361	128229	148814
نسبة الإيرادات النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي %	%6.56	%7.35	%4.93	%5.36	%5.08	%5.33

- المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لعام 2011 ، جدول رقم (15/28)،
هيئة التخطيط والتعاون الدولي – مديرية الاقتصاد المالي والنقدي - قيم الإيرادات المتعلقة بالنفط - جداول إجمالية للفترة المذكورة، النسب من إعداد الباحث.

نلاحظ من الجدول السابق:
- أنّ مساهمة الإيرادات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي تتأرجح صعودا وهبوط تبعاً لتغيّر مستويات الإنتاج وكميات التكرير خلال الفترة المذكورة، إضافة إلى تفاوت ضرائب أرباح الشركة السورية للنفط، والضرائب على المنتجات النفطية. ♠

- وتتباين نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية المشكلة للاقتصاد الوطني في تشكيل الناتج المحلي الإجمالي، وذلك حسب توزع الاستثمارات بين القطاعات كافة، وتبعاً لحاجة كل قطاع.

1- الجدول التالي يوضح تركيب **الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق** حسب القطاعات خلال الفترة (2004 - 2010) بأسعار 2000 الثابتة .

♦ – بالاستناد إلى الجدول رقم 7 (المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي)

♠ تتكون الإيرادات المتعلقة بالنفط من ضريبة الأرباح (المطبقة مثلاً على إنتاج الشركة السورية للنفط) وضرائب على المنتجات النفطية كالتكرير، ومن أتاوات الحكومة من شركات عقود الخدمة، وفوائض القيم المضافة على الشركات النفطية.

الجدول رقم (7) توزع المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق حسب القطاعات بأسعار (2000) الثابتة خلال الفترة (2004-2010)

السنة / القطاع	2004	2005	2006	2007	2008	2009	*2010
الـــزراعـــة	23	23	24	20	18	19	16
الصناعة والتعدين	27	25	24	23	23	23	24
البنـــاء والتشـــييد	4	4	4	4	4	4	4
تـجارة الجملة والمفرق	18	20	18	20	22	21	20
النقل والمواصلات والتخزين	10	11	11	12	12	12	13
المال والتأمين والعقارات	4	4	5	5	5	5	6
خدمـات المجتمع والخدمات الشخصية	2	3	3	3	4	4	4
الخـدمـات الحكومية	11	10	11	13	12	13	14
المجمـــوع	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لعام 2011 م ، جدول رقم (15/10).

نلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

- ارتفاع الأهمية النسبية لقطاع الصناعة والتعدين في مساهمته بالناتج المحلي الإجمالي.
- ساهم قطاع الصناعة والتعدين بنسبة 27% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2004 ثم انخفضت هذه المساهمة نسبياً واستقرت على 23% في أعوام 2007 و2008 و 2009 ، ثم ارتفعت نسبة مساهمته بالناتج مؤخراً إلى 24% في عام 2010.
- إنَّ قطاع الصناعة والتعدين أصبح يحتل المرتبة الأولى من حيث مساهمته بالناتج المحلي الإجمالي من بين كافة القطاعات الاقتصادية، بعد أن كان قطاع الزراعة في أعوام سابقة يحتل هذه المرتبة، وهذا يدل على توجه الحكومة لدعم قطاعها الصناعي وتطويره.

2- ويمكن ملاحظة تطور مساهمة **قطاع النفط والغاز في الناتج المحلي لقطاع الصناعة** والتعدين **وفي الناتج المحلي الإجمالي** من خلال الجدول التالي: (مع ملاحظة تضمين قطاع النفط والغاز للشركات التالية: الشركة السورية للنفط، شركات عقود الخدمة، مصفاة حمص ، مصفاة بانياس، الشركة السورية لنقل النفط متضمنة شركة نقل النفط الخام، و شركة توزيع المواد البترولية وذلك حسب **المعلومات المتوفرة فقط للفترة من 2000-2004)** .

الجدول رقم (8) يبين مساهمة قطاع النفط والغاز في الناتج المحلي لقطاع الصناعة والتعدين، وفي الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق وبأسعار 2000 الثابتة. (القيمة: مليون ليرة سورية)

العام	قيمة الناتج المحلي الاجمالي	قيمة الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة والتعدين	قيمة الناتج المحلي الإجمالي في قطاع النفط والغاز	نسبة الناتج في قطاع النفط والغاز الى الناتج المحلي لقطاع الصناعة والتعدين	نسبة الناتج في قطاع النفط والغاز الى الناتج المحلي الإجمالي
2000	903944	272514	222001	**%81.46**	**%24.56**
2001	950245	275152	206950	**%75.21**	**%21.78**
2002	1006431	264984	213826	**%80.69**	**%21.25**
2003	1017619	248905	185121	**%74.37**	**%18.19**
2004	1105581	296760	188112	**%63.39**	**%17.01**

المصدر :

1- الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق حسب القطاعات (بأسعار 2000 الثابتة) من المجموعات الإحصائية للأعوام (2004-2005)، جدول رقم 16/9.

2- الناتج المحلي لقطاع النفط والغاز: مديريات التخطيط للشركات التابعة لقطاع النفط والغاز، تقارير لكل شركة تتبع تنفيذ الخطة. •

3- الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة والتعدين (بأسعار 2000 الثابتة) من المجموعات الإحصائية للأعوام (2004، 2005)، جدول رقم 16/9.

نلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

- شهدت نسبة الناتج في قطاع النفط والغاز إلى الناتج المحلي الإجمالي تراجعاً من 24.56% في عام 2000 إلى 17.01% في عام 2004، والسبب في ذلك يعود إلى انخفاض الإنتاج وانعكاس تأثير بعض الأمور الفنية عليه، إضافة إلى تطور بعض القطاعات الاقتصادية الأخرى.
- إضافة إلى انخفاض نسبة الناتج في قطاع النفط والغاز إلى الناتج المحلي لقطاع الصناعة بشكل عام من 81.46% في عام 2000 لتصل إلى 63.39% في عام 2004، والسبب في ذلك يعود إلى زيادة أسعار مستلزمات الإنتاج إضافة إلى انخفاض في حجم الكميات المنتجة، إضافة إلى التطور الحاصل في بعض الصناعات الأخرى.

3 - يمكن أيضاً ملاحظة تطور مساهمة **صافي الناتج المحلي** لقطاع الصناعات الإستخراجية (متضمناً النفط والغاز) بالنسبة لصافي الناتج المحلي لقطاع الصناعة والتعدين بشكل عام وبتكلفة عوامل الإنتاج خلال الفترة من 2007 وحتى 2010 وبالأسعار الجارية، من خلال الجدول التالي:

•- **ملاحظـــة:** تـم الحصـــول على أرقام الناتج المحلي الإجمالي لقطاع النفط والغاز بالأسعار الجارية وتم تحويلها إلى الأسعار الثابتة، تم اعتبار سنة الأساس هي 2000 وذلك بالاعتماد على طريقة الأرقام القياسية للأسعار العامة (باش) التي تم الحصول عليها من المجموعات الإحصائية للأعوام (2000، 2004) جـداول (9/2، 9/2 ، 10/2، 10/2) علـى التوالي، حيث تم تحويل الأرقام القياسية التي تعتمد سنة الأساس 1990 إلى أرقام قياسية تعتمد سنة الأساس 2000.

الجدول رقم (9) يبين مساهمة قطاع الصناعات الإستخراجية (متضمنا النفط والغاز) في صافي الناتج المحلي لقطاع الصناعة والتعدين، بتكلفة عوامل الإنتاج وبالأسعار الجارية (القيمة: مليون ليرة سورية)

العام	صافي الناتج المحلي لقطاع الصناعة والتعدين	صافي الناتج المحلي لقطاع الصناعات الإستخراجية (متضمنا النفط والغاز)	نسبة صافي الناتج في قطاع الصناعات الإستخراجية (النفط والغاز) إلى صافي الناتج في قطاع الصناعة والتعدين
2007	950245	275152	**%77**
2008	1006431	264984	**%79.46**
2009	1017619	248905	**%71.03**
2010	1105581	296760	**%74.44**

المصدر: - صافي الناتج المحلي لقطاع الصناعة والتعدين، وقطاع الصناعات الإستخراجية بتكلفة عوامل الإنتاج وبالأسعار الجارية من المجموعات الإحصائية للأعوام (2010 -2011)، جدول رقم 5/13 .(النسب من إعداد الباحث).

مما سبق يمكن القول إن قطاع النفط والغاز يهيمن بشكل رئيس على قطاع الصناعة والتعدين ويساهم مساهمة فعّالة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

ووصلت نسبة صافي الناتج في قطاع الصناعات الإستخراجية (متضمناً النفط والغاز) إلى صافي الناتج في قطاع الصناعة والتعدين إلى ذروتها وهي 79.46% في عام 2008، وذلك بسبب دخول عدد من الشركات العاملة في مجال النفط والغاز في مرحلة الإنتاج، وانخفضت هذه النسبة في عام 2009 بسبب بعض المشكلات الفنية المتعلقة بالإنتاج ومستلزماته، وعاودت الارتفاع في عام 2010 لِتصل إلى 74.44%، وهذا يدل على مكانة الصناعات الإستخراجية في الاقتصاد الوطني، وترهل القطاع الصناعي العام والخاص وضعف مشاركته في العملية الإنتاجية.

4- يمكننا أن نستعرض **الناتج المحلي الإجمالي للشركات العاملة** في قطاع النفط و الغاز والصناعات الإستخراجية متضمناً الشركة السورية للنفط والغاز (مع ملاحظة أن قيمة الناتج "سالبة" بالنسبة لشركة مصفاة حمص ومصفاة بانياس وشركة محروقات) وذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (10) جدول يبين الناتج المحلي الإجمالي للشركات العاملة في قطاع النفط و الغاز والصناعات الإستخراجية 2010-2006
(الوحدة :ألف ليرة)

الشركة	2006	2007	2008	2009	2010
الشركة السورية للنفط	200920041	242010139	300627521	186413161	255680428
الشركة السورية للغاز	16988246	17946314	35894792	86684257	113294070
الشركة السورية لنقل النفط	4223548	4164077	4098422	7358081	9296634
شركة مصفاة بانياس	5922767-	529751-	3255928-	8993330-	3245820-
الشركة العامة لمصفاة حمص	8969117-	9607	5660666-	5296725-	7729164-
شركة محروقات	153191832-	283453288-	422984479-	169568426-	114937143-
المؤسسة العامة للجيولوجيا	335462	506083	636326	701702	1159697
الشركة العامة للفوسفات والمناجم	2872724	4153776	15396152	5194068	8147160
المعهد التقاني للنفط والغاز	24550	26803	34260	5760	5522
المركز الوطني للرصد الزلزالي	0	10146	13672	15816	16496
الإدارة المركزية	26916	24250	28010	32196	32256
المجموع	57307771	15131844-	75171918-	102546560	261720136

(المصدر: - التقرير السنوي لوزارة النفط والثروة المعدنية لعام 2009، و2010.
- واقع عمل وزارة النفط خلال فترة الخطة الخمسية – الموازنة الاستثمارية.)

نلاحظ من الجدول السابق:
أن هناك خللاً ما في قيمة الناتج المحلي الإجمالي في بعض الأعوام، إذ يفترض أن تتزايد الأرقام مع التقدم بالزمن، إلا أننا نجدها تتزايد في بعض السنين وتتناقص في سنين أخرى، فمثلاً كانت قيمة الناتج المحلي الإجمالي سالبة لبعض الشركات، ويعود سبب ذلك **الخسائر الكبيرة** في شركة محروقات خاصة في عام 2008 ، وخسائر شركتي مصفاة حمص وبانياس، وهذه الخسائر ناجمة عن دعم الحكومة للمشتقات النفطية وخاصة المواد التالية: المازوت والغاز المنزلي والفيول، لاسيما في الفترة الواقعة قبل رفع الأسعار، إلا أنَّ هذه الخسائر ازدادت أكثر في عام 2007 بسبب زيادة الطلب على هذه المواد وبشكل خاص بعد احتلال العراق وتزايد عدد الوافدين إلى القطر من الأخوة العراقيين (1.2 مليون عراقي) مما شكل ضغطاً على الاقتصاد سرعان ما ظهر أثره وانعكس على الحالة المعيشية للمواطن.

وبالنسبة للشركة السورية للنفط فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من 200.92 مليار ليرة في عام 2006 إلى 300 مليار ليرة في عام 2008 وذلك بسبب زيادة الإيرادات من الشركات العاملة وزيادة مستلزمات الإنتاج، إلا أنّ هذا الناتج عاد وانخفض في عام 2009 إلى 186.41 مليار ليرة وأصبح في عام 2010 بحدود 255.68 مليار ليرة وذلك بسبب انخفاض الإنتاج بشكل عام وخاصة الإنتاج من النفط الخفيف.

أمّا بالنسبة للشركة السورية للغاز فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي وبشكل تصاعدي من 16.988 مليار ليرة في عام 2006 ليصل إلى الذروة وهي 113.294 مليار ليرة في عام 2010، ويعود السبب في ذلك إلى الكميات الواعدة المكتشفة من الغاز الطبيعي واستمرار تدفق إنتاجها في الاقتصاد الوطني.

وتؤكد دراسات في الشؤون الاقتصادية لمجلس الوزراء أنّ الناتج المحلي الإجمالي في سورية سيصل إلى نحو 75 مليار دولار عام 2015، الأمر الذي يتطلب وضع خطط واضحة لقطاع الصناعات الإستخراجية والطاقة، بالمشاركة بين الجهات والوزارات المعنية، كوزارة النفط، الاقتصاد، المالية، وهيئة التخطيط والتعاون الدولي.
وإنّ هذا الناتج الذي سيصل إلى نحو 75 مليار دولار عام 2015، ومن المأمول له أن يصل إلى حدود 125 مليار بحلول عام 2025, إلا أنّ هذا يتطلب السعي إلى وضع خطط واضحة وبرامج تنفيذية شاملة في قطاع الطاقة (الكهرباء) وقطاع الصناعة ليتواكب مع الزيادة في هذا الناتج.
وتشير تقارير رسمية إلى أن الناتج المحلي الإجمالي قد ازدادت قيمته من 1506.4 مليار ليرة عام 2005 إلى 2791.77 مليار ليرة عام 2010, كما سجل معدل النمو الاقتصادي في عام 2008 نسبة 4.5% , مشكلاً انخفاضا عما هو مقرر في الخطة الخمسية العاشرة.([1])

لذلك يمكننا القول إن **الرفع التدريجي** لدعم **المنتجات النفطية** وخاصة مادة المازوت، مع تطبيق سلة إصلاحات متكاملة تتمثل في زيادة في الرواتب والأجور،وتحسين مستوى المعيشة، (مع **تعويضات** عن الفرق الناجم عن رفع الدعم وذلك للمستحقين فقط)، وغيرها من الإجراءات التي تحقق: وفورات كبيرة، كل ذلك يؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي في الأجل الطويل... وإلى تصحيح ميزان المدفوعات للدولة، وتحقيق فائض في الميزان التجاري، وتعزيز مالية الدولة العامة، مما ينعكس آثاره على البنى التحتية للاقتصاد الوطني، وينعكس آثاره أيضاً على عملية التنمية الاقتصادية.

[1] . هيئة التخطيط والتعاون الدولي – مديرية الاقتصاد المالي والنقدي – قيم الناتج الإجمالي ومعدل النمو – جداول إجمالية للفترة المذكورة

المبحث الثالث: انعكاس إنتاج النفط على التنمية الاقتصادية:

يقتضي التقييم الحقيقي للنفط تحديد أهمية مشاركته في عملية التنمية الاقتصادية ودعم الاقتصاد الوطني على مختلف المستويات، حيث نوضح الكميات النفطية المنتجة على مستوى الشركة السورية للنفط، وعلى مستوى الشركات العاملة، وأخيراً الكميات المنتجة على مستوى الاقتصاد الوطني ككل، وهنا لابد أن نستعرض لمحة عن الشركة الأساس في الصناعة النفطية السورية وهي الشركة السورية للنفط.

أهمية الشركة السورية للنفط.

تحتل الشركة السورية للنفط (SPC) أحد أهم المراكز الاقتصادية في القطر العربي السوري سواء من الناحية المادية أو الاجتماعية ، فمن الناحية المادية تشكل وارداتها أكثر من 50% من إيرادات الدخل القومي .

ومن الناحية الاجتماعية تستقطب ما يقارب / 15100 / خمسة عشر ألف ومئة عامل تقريباً، موزعين على مديرياتها وفق هيكلها الإداري المُنظم، كما تقدم لهؤلاء العمال ولأسرهم الخدمات الاجتماعية والسكنية، والرعاية الصحية.

وبموجب المرسوم التشريعي رقم /9/ لعام 1974م أُحدثت الشركة الأم " الشركة السورية للنفط "، وتتولى هذه الشركة مسؤولية إدارة كافة الأعمال المتعلقة بصناعة واستخراج النفط والغاز بدءاً من أعمال البحث والتنقيب عن هذه الثروة الوطنية وانتهاءً بضخ النفط والغاز ضمن شبكة خطوط وأنابيب إلى المصافي المحلية، وإلى الموانئ على البحر المتوسط بهدف التصدير، مروراً بكافة عمليات ومراحل الصناعة النفطية من: الاستكشاف, الحفر, الدراسات الخزنية, الإنتاج, التجميع والتطوير.

ففي مجال الاستكشاف قامت الشركة السورية للنفط منذ تاريخ تأسيسها بالمشاركة والإشراف على وضع الخارطة الجيولوجية للقطر بموجب عقد التعاون مع الاتحاد السوفيتي السابق، وتنفيذ المسح الثقلي والمغناطيسي لكامل مساحات القطر مما ساهم بتوجيه أعمال المسح السايزمي بكثافات مختلفة، ووفق درجات المأمولة البترولية بحيث تراوحت الكثافة بين [0.3–2.5] كم/كم$_2$، وقد تمّ التوصل من خلال هذه الأعمال إلى ما يلي:

أ ـ توضيح البنية الداخلية للغطاء الرسوبي وتحديد سماكته في مختلف مناطق القطر .

ب ـ وضع مخطط لبنية القاعدة البلورية .

ج ـ رسم الحدود العامة لمختلف الوحدات التكوينية وربط نتائجها مع الأعمال الجيوكيميائية والجيولوجية لتحديد مأمولية هذه الوحدات بترولياً .

د ـ إنشاء المقاطع السايسموجيولوجية التي ساعدت في توضيح الشكل التركيبي لمختلف التكوينات تحت السطحية، وقراءة تاريخ تطورها الجيولوجي.

هـ ـ الحصول على اكتشافات مهمة جدا للمئات من التراكيب تحت السطحية والمأمولة نفطياً .

وفي مجال الحفر تنفذ الشركة السورية للنفط أعمال الحفر الاستكشافي والإنتاجي **في كافة أرجاء القطر، إلا أنه** وبسبب اكتشاف النفط والغاز التجاري في أواسط وشرق وشمال شرق القطر فقد تركزت أعمال الحفر ضمن هذه المناطق المكتشفة.

أما الشركة السورية للغاز[1] فتقوم بتجميع واستثمار الغاز الطبيعي، ويقع على عاتقها مهام عديدة، ومن أهم هذه المهام:

1- تشغيل المنشآت الغازية : معامل غاز السويدية و الجبسة، مشاريع غاز عودة وحمزة والمنطقة الوسطى.

2- تشغيل خطوط أنابيب نقل الغاز: خط أنابيب غاز الجبسة- حمص، خط أنابيب غاز تدمر- حمص- زيزون، خط أنابيب غاز تدمر- حمص.

3- الإشراف على تشغيل وتوزيع منتجات المشاريع الغازية في القطر.

4- الإشراف الفني على المنشآت الغازية التابعة لشركات عقود الخدمة، كمعمل غاز حقل العمر التابع لشركة الفرات للنفط وخط نقل الغاز التابع له.

5- إدارة تسويق وتوزيع منتجات المشاريع الغازية في القطر.

6- الإشراف على تنفيذ المشاريع الغازية.

7- التخطيط والإعداد لمشاريع الغاز المستقبلية، سواء المشاريع المتعلقة بإنتاج الغاز، أم بتوسيع الشبكة الحالية لنقل الغاز.

8- التعاون الإقليمي والدولي في مجال نقل وتسويق الغاز الطبيعي.

أمّا من ناحية الإنتاج النفطي، فيمكن القول أنّ انخفاض الأهمية النسبية للكميات النفطية على المستويين الإقليمي والعالمي **لا يعني** بالضرورة انخفاض الأهمية النسبية على **المستوى المحلي والوطني**، وهذا واضح من خلال زيادة معدلات الإنتاج اليومي والسنوي خلال فترات الثمانينات والتسعينات، وقد اعتمدت خطط التنمية الاقتصادية في سوريا (أي الخطط الخمسية) ولسنوات على هذه الكميات النفطية في تنمية القطاعات الاقتصادية ولاسيما في تنمية قطاع الصناعات الإستخراجية والتحويلية، إضافة إلى استمرار ظهور النفط كمادة أساسية في الصادرات السورية حتى الآن، مما ساهم في تأمين القطع الأجنبي اللازم لمتابعة تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى استيراد مستلزمات الإنتاج.

---

1) الشركة السورية للغاز: فقد أحدثت بموجب المرسوم التشريعي رقم /50/ لعام 2003 م كإحدى شركات وزارة النفط وتعمل في مجال تجميع واستثمار الغاز الطبيعي، وتتبع للشركة عدة مديريات، وبموجب القرار الوزاري رقم /702/ تاريخ 2003/7/16م صدر الهيكل التنظيمي للشركة الذي يتألف من ثلاثة عشر مديرية يتكامل عملها لتنفيذ مهام هذه الشركة.

ويمكننا أن نستعرض هنا فعاليات إنتاج النفط الخام بنوعيه الخفيف والثقيل وذلك: في الشركة السورية للنفط، وفي الشركات العاملة، وإجمالي إنتاج النفط الخام في القطر، وذلك خلال فترة الدراسة الواقعة بين عام 2006 وحتى 2010 (وهي فترة الخطة الخمسية العاشرة).

أولا – إنتاج النفط الخام في الشركة السورية للنفط:

بلغت كمية النفط الخام الإجمالية في عام 2006 (69752464) برميل, بينما بلغت هذه الكمية (70409195) برميل في عام 2010, ويبين الجدول التالي كميات النفط الخام المنتجة بالنوعين الثقيل والخفيف خلال الفترة من 2006 و2010.

الجدول رقم (11) إنتاج النفط الخام في الشركة السورية للنفط (الوحدة: برميل)

العام	النفط	مخطط	منفذ
2006	ثقيل	58601165	60190675
	خفيف	4723307	4928590
	حصة الشركة من المكثفات	3225081	4633199
	إجمالي النفط	70815987	69752464
2007	ثقيل	58950956	62633857
	خفيف	5141275	4491930
	حصة الشركة من المكثفات	1698095	2607692
	إجمالي النفط	69763109	69733479
2008	ثقيل	64177209	64350779
	خفيف	4382612	3719399
	حصة الشركة من المكثفات	1204689	1649041
	إجمالي النفط	73466522	69719219
2009	ثقيل	65385623	64922295
	خفيف	3174585	3154964
	حصة الشركة من المكثفات	669517	1564603
	إجمالي النفط	72681872	69641862

2010	ثقيل	65791723	66302104
	خفيف	2791369	3249801
	حصة الشركة من المكثفات	666813	857290
	إجمالي النفط	69249905	70409195

(المصدر: واقع عمل وزارة النفط والثروة المعدنية خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة، المجموعة الإحصائية للشركة السورية للنفط -مديرية التخطيط- عامي 2010.2009)

يبين الجدول السابق ما يلي:

1- ازدياد في الكميات المنتجة، للنفط الخام الثقيل سنويا للشركة السورية للنفط من /60,190،675/برميل في عام 2006 إلى /66,302,104/ برميل في عام 2010، بما يعادل زيادة من 164,905 برميل باليوم في عام 2006، إلى 181,649.6 برميل باليوم في 2010، أي بنسبة زيادة تعادل 10.15%.
2- انخفاض في الكميات المنتجة للنفط الخام الخفيف للشركة السورية للنفط من / 4,928,590 / برميل في عام 2006 إلى / 3,249,801/ برميل في عام 2010، بما يعادل انخفاض من 13,503 برميل باليوم في عام 2006، إلى 8,903 برميل باليوم في عام 2010، أي بنسبة نقصان تعادل 65.93%.
3- إن إجمالي إنتاج الشركة السورية للنفط في عام 2010 من نفط خفيف ونفط ثقيل ومكثفات يعادل 192,900 برميل باليوم، وهذا الإنتاج **يشكل 50% من إجمالي** إنتاج القطر لنفس العام والبالغ 386,111 برميل باليوم([1])، وهذا ما يفسر الأهمية الاقتصادية والمكانة الإستراتيجية التي تتمتع بها الشركة السورية للنفط .

إنتاج النفط الخام في الشركة السورية للنفط عام 2009
الشكل البياني رقم (3) من إعداد الباحث

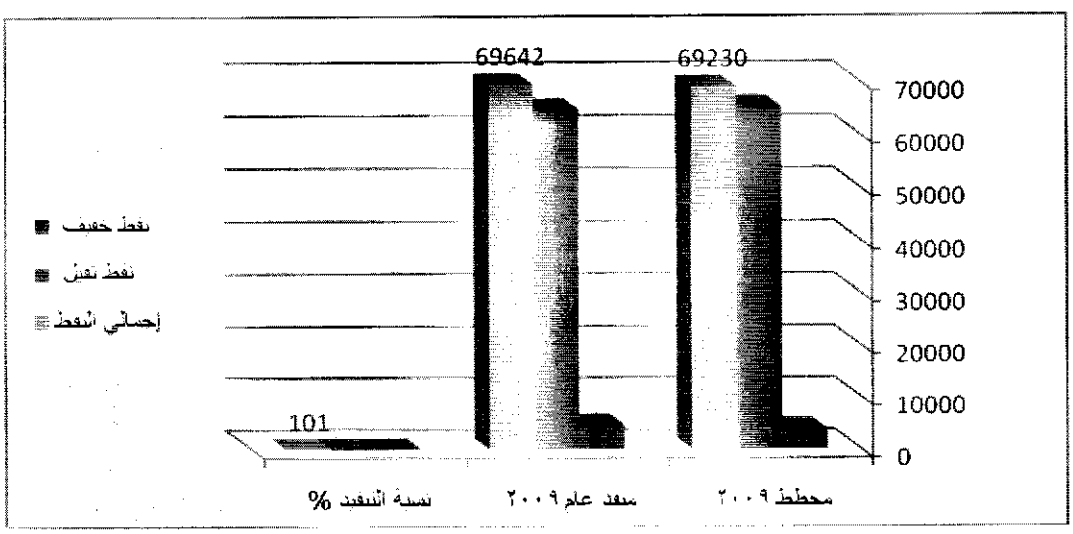

[1]) بالاستناد إلى الجدول رقم 13 ص 50، إجمالي إنتاج القطر من النفط.

ثانيا – إنتاج النفط الخام في الشركات العاملة :

من خلال دراسة الإنتاج النفطي للشركات العاملة في القطر، نلاحظ انخفاضاً في الإنتاج في هذه الشركات مقارنة بين سنوات الخطة الخمسية العاشرة, حيث بلغ الإنتاج الإجمالي من النفط الخام في السنة الأولى / 75818737/ برميل, بينما بلغ هذا الإنتاج /67172334/ برميل في السنة الأخيرة, ويبين الجدول التالي إنتاج النفط الخام بنوعيه الخفيف والثقيل خلال الفترة من 2006 و2010:

الجدول رقم (12) إنتاج النفط الخام في الشركات العاملة / (الوحدة: برميل)

العام	النفط	مخطط	منفذ
2006	خفيف	68031779	68853302
	ثقيل	8895909	6966502
	إجمالي النفط	72661254	75818737
2007	خفيف	56998332	59945594
	ثقيل	10208389	7472530
	إجمالي النفط	63233938	67418124
2008	خفيف	49086422	55033014
	ثقيل	9755763	12305819
	إجمالي النفط	55140173	67338833
2009	خفيف	44175306	48831546
	ثقيل	19378812	16827733
	إجمالي النفط	63554118	65658586
2010	خفيف	42227262	49123151
	ثقيل	19802984	18049183
	إجمالي النفط	62030246	67172334

(المصدر : واقع عمل وزارة النفط والثروة المعدنية خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة، المجموعة الإحصائية للشركة السورية للنفط -مديرية التخطيط- عامي 2010.2009)

وهنا نستطيع أن نستخلص من الجدول السابق ما يلي:

1- ازدياد في كميات الشركات العاملة المُنتجة من النفط الخام **الثقيل** سنويا من /6,966,502 /برميل في عام 2006 إلى / 18,049,183/ برميل في عام 2010، بما يعادل زيادة من 19,086 برميل باليوم في عام 2006، إلى 49,450 برميل باليوم في عام 2010، أي بنسبة زيادة تعادل159 %.

2- انخفاض في الكميات المنتجة للنفط الخام **الخفيف** للشركات العاملة من / 68,853,302 / برميل في عام 2006 إلى / 49,123,151/ برميل في عام 2010، بما يعادل انخفاض من 188,639 برميل باليوم في عام 2006، إلى 134,584 ب/ي في عام 2010، أي نقصان إلى مستوى 71.34 %.

والنتيجة: **انخفضت** الكميات المنتجة من **النفط الخفيف** في فترة سنوات الدراسة من 2006-2010 سواء في الشركة السورية للنفط أم في الشركات العاملة، وبالمقابل **ازدادت** الكميات المنتجة من **النفط الثقيل** بشكل عام في نفس الفترة سواء في الشركة السورية للنفط أم في الشركات العاملة.

وإنّ **إنتاج الشركات** العاملة من النفط الخفيف والبالغ 134,584 برميل باليوم في عام 2010 **يشكل 86.8 %** من إجمالي إنتاج القطر لنفس العام والبالغ 155,012 برميل باليوم([1])، وهذا ما يفسر **أهمية العمل** بمبدأ **عقود الخدمة**، خاصة بعد فتح القطاع النفطي أمام الشركات الأجنبية لزيادة مستوى الإنتاج المحلي، حيث أسهمت الشركات العاملة في زيادة كميات الإنتاج من النفط وخاصة من النفط الخفيف وبالتالي ساهمت في زيادة إجمالي الكميات المصدرة من النفط.

ولقد لعبت إجمالي الكميات المنتجة من النفط الخام الخفيف والثقيل دوراً رئيسياً في الإستراتيجية الوطنية، والسياسة الاقتصادية للدولة، وقد ساهمت في تأمين حاجة القطر من الاستهلاك المحلي، ومواجهة الطلب المتزايد على الطاقة في القطر، وفي توليد الطاقة الكهربائية ، وشاركت في دور اقتصادي أكثر عمقاً في عملية التنمية الشاملة.

[1]) بالاستناد إلى الجدول رقم 13 ص 50، إجمالي إنتاج القطر من النفط.

ثالثا: إجمالي إنتاج النفط الخام على مستوى الاقتصاد الوطني (في القطر):

بلغ إنتاج النفط الخام خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة ما يعادل /702.514.171/برميل في إنتاج متفاوت خلال سنوات الخطة الخمس، وبمعدل وسطي للإنتاج يصل إلى / **384,939 /ألف برميل** يومياً ، وهذا يتجاوز أهداف الخطة الخمسية العاشرة والتي حددت عدم هبوط الإنتاج لأقل من/ 300 / ألف برميل يومياً.

الجدول رقم (13) إجمالي إنتاج النفط في القطر / (الوحدة: ألف برميل)

السنة	البيان	مخطط	منفذ	متوسط الإنتاج اليومي ألف برميل/يوم
2006	خفيف	75980167	78992863	400,2
	ثقيل	67497074	67157177	
	المجموع	143477241	146150040	
2007	خفيف	63837702	68748925	380,4
	ثقيل	69159345	70106387	
	المجموع	132997047	138855312	
2008	خفيف	54673723	62424011	381
	ثقيل	73932972	76656582	
	المجموع	128606695	139080593	
2009	خفيف	48019408	55747356	376,7
	ثقيل	88216582	81750028	
	المجموع	136235990	137497384	
2010	خفيف	45685454	56579555	386,1
	ثقيل	85594707	84351287	
	المجموع	131280161	140930842	
المجموع	خفيف	288196454	322492709	176,708
	ثقيل	384400680	380021462	208,231
المجموع الإجمالي		672597134	702514171	384,939

(المصدر: واقع عمل وزارة النفط والثروة المعدنية خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة، من المجموعة الإحصائية للشركة السورية للنفط، مديرية التخطيط عامي 2009. 2010، كميات الإنتاج اليومي مقدرة ب: برميل/يوم، من إعداد الباحث)

نلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

- إنَّ **معدل الإنتاج اليومي للنفط الخام السوري في عام 2010** بنوعيه الخفيف والثقيل **386،111** ب/ي (يقارب معدل إنتاج فترة الخطة) منه 155,012 ب/ي من النفط الخفيف، و231,099 ب/ي من النفط الثقيل.
- بينما بلغ معدل **الإنتاج اليومي للنفط الخام السوري** في عام 2009 بنوعيه الخفيف والثقيل[1] 376,700 برميل في اليوم، منه 152,732.5 ب/ي نفط خفيف، و 223,972.6 ب/ي نفط ثقيل، وتكون الزيادة في الإنتاج اليومي لعام 2010 عن عام 2009 هي بمقدار 9406 برميل في اليوم منها 2,279.5 ب/ي نفط خفيف، و 7,126.5 ب/ي نفط ثقيل.
- لقد كان عام 2009 هو أدنى معدل إنتاج يومي في فترة الخطة، بينما كان عام **2006 هو عام الذروة** في الإنتاج حيث بلغ معدل الإنتاج اليومي **400,411 ب/ي**، منه 216,307.8 ب/ي نفط خفيف، و 183,892 ب/ي نفط ثقيل، وبالتالي نلاحظ أن الكميات المنتجة **من النفط الخفيف قد انخفضت على مستوى القطر** ككل خلال فترة سنوات الدراسة (من 2006-2010) من 216,307.8 ب/ي إلى 155,012 ب/ي أي انخفضت بنسبة **28.34%**، وبالمقابل **ازدادت الكميات المنتجة للنفط الخام الثقيل** من 183,892 ب/ي إلى 231,099 ب/ي أي بنسبة زيادة **25.67%.**
- ونلاحظ أيضاً أنَّ **وسطي الإنتاج اليومي** الفعلي للسنوات الخمس أي فترة الخطة هو **384,900** برميل لليوم، متضمنا إجمالي الإنتاج من النفط الخفيف والثقيل ومكثفات الشركة السورية للغاز، وهو أعلى من الإنتاج المخطط والمقدر ب 368,500 ب/ي.

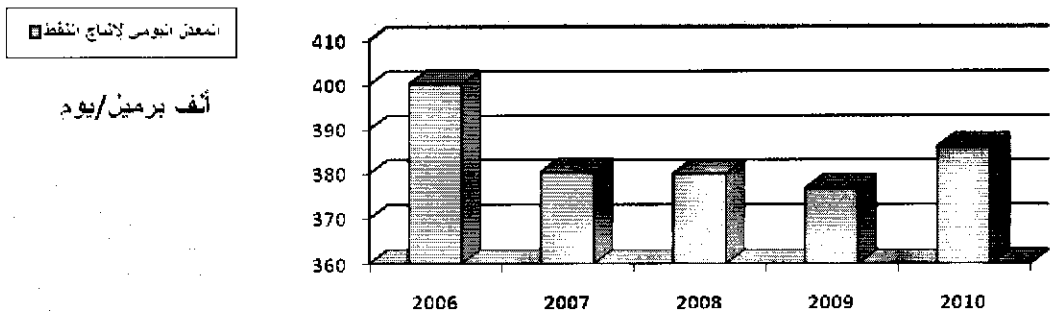

الشكل البياني رقم (4) من إعداد الباحث

المعدل اليومي لإنتاج للنفط في القطر خلال الخطة

وهنا لابد أن نستعرض إجمالي إنتاج النفط في القطر لعام 2010 موزع بين الشركة السورية للنفط والشركة السورية للغاز والشركات العاملة والشركات من خلال الجدول التالي:

[1]) تم احتساب كميات الإنتاج من قبل الباحث من النفط الثقيل والخفيف مقدرة ب/ برميل باليوم.

الجدول رقم (14) توزع إجمالي إنتاج النفط في القطر (الوحدة : برميل)

البيان	نفط ثقيل /برميل	نفط خفيف /برميل	المجموع
الشركة السورية للنفط	66.302.104	4.107.091	70.409.195
الشركات العاملة	18.049.183	49.123.151	67.172.334
مكثفات الشركة السورية للغاز	-	3.349.312	3.349.312
المجموع	84.351.287	56.579.555	140.930.842

(المصدر : التقرير السنوي لوزارة النفط والثروة المعدنية والمؤسسات و الشركات التابعة لها لعام 2010)

نلاحظ من الجدول السابق أنّ إجمالي إنتاج الشركة السورية للنفط هو 70،409،195 برميل من نفط خفيف ونفط ثقيل ومكثفات وهو يعادل **192,900** برميل باليوم، وبالتالي فهو **يشكل حوالي 50%** من إجمالي إنتاج القطر والبالغ 386,111 برميل باليوم([1]) وهذا ما يؤكد مكانة الشركة السورية للنفط الاقتصادية الهامة في دعم الاقتصاد الوطني ومشاركتها الأساس في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويمكننا أن نستعرض من خلال الجدول التالي المقارنة بين الإنتاج المخطط والإنتاج الفعلي للشركة السورية للنفط بنوعيه الخفيف والثقيل لعام 2009.

الجدول رقم (15) مقارنة إنتاج النفط الخام في الشركة السورية للنفط في عام 2009 / (الوحدة: برميل)

إنتاج النفط	مخطط عام 2009	منفذ عام 2009	نسبة التنفيذ %
نفط خفيف	3844102	4719567	123
نفط ثقيل	65385623	64922295	99
إجمالي النفط	**69229725**	**69641862**	**101**
إجمالي نفط + نفط مكافئ	**109241363**	**109046063**	**99.8**

(المصدر :التقرير السنوي لوزارة النفط والثروة المعدنية والمؤسسات و الشركات التابعة لها لعام 2009)

نلاحظ من الجدول السابق أنّ نسبة تنفيذ الخطة لإجمالي إنتاج النفط بنوعيه الخفيف والثقيل مع النفط المكافئ لعام 2009 بلغت 99.8%، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن معدلات تنفيذ الخطط في الشركة السورية للنفط تقارب معدلات تنفيذ الخطط في كبرى الشركات النفطية العالمية، وكلما كانت البيانات للواقع الفعلي قريبة من الخطط الموضوعة دلّ ذلك على مقدار نجاح الشركة، وبالتالي فإن كادر العمل وفي مختلف المستويات الهيكلية للشركة من إدارة وموظفين وفنيين وعمال يعملون بروح فريق عمل واحد.

[1]) بالإستناد إلى الجدول رقم 13 ص 50، إجمالي إنتاج القطر من النفط.

المبحث الرابع: انعكاس إنتاج الغاز على التنمية الاقتصادية:

مـقدمـه

يُعتبر الغاز أحد أهم المصادر الطبيعية للطاقة، ولقد بدأ الاستثمار الفعلي للغاز في سوريا عام 1970م وذلك بعد حدوث أزمة الطاقة، حيث كان الغاز المرافق للنفط قبل تلك الفترة, يحرق في الجو مسبباً تلوثاً للبيئة وهدراً وضياعاً لمصدر هام ورئيسي من مصادر الطاقة، حيث كانت تغلق حقول الغاز الحُر الموجودة في الطبيعة بالإضافة إلى الحقول الغازية المكتشفة، إلا أنه بعد عام 1970 عملت الحكومة على الاستفادة من الغاز الطبيعي المكتشف والغاز المرافق للنفط في توليد الطاقة الكهربائية وفي سد الحاجة المحلية التي تتطلبها الاستخدامات المنزلية إضافة إلى الصناعات الكيميائية.

وتزايد الاهتمام بالغاز في سوريا تدريجياً بعد تحقق عدة اكتشافات هامة للاحتياطيات الغازية، وبشكل خاص بعد تراجع الإنتاج النفطي نسبياً، وبدأ يحتل قطاع الغاز مكانته الهامة منذ عام 1995 تحديداً، وازدادت كميات الغاز الحُر المنتجة في القطر إلى 4704 مليون م3 في عام 2006، أي ما يعادل 13 مليون متر مكعب في اليوم وهو نفسه إنتاج الشركة السورية للنفط حينها حيث لم يكن هناك إنتاجاً للغاز الحُر من قبل الشركات العاملة في العام نفسه (كما سنرى لاحقاً)، ووصلت إجمالي الكميات المنتجة من الغاز (الحُر والمرافق) إلى ذروتها بكمية 6877 مليون م3 في نهاية عام 2010 ([1]) ، أي ما يعادل 18.85 مليون متر مكعب في اليوم، وذلك بسبب زيادة إنتاج الشركة السورية للنفط في عامي 2009 و 2010 من جهة، وبسبب إنشاء مشاريع تطوير وإنتاج الغاز الطبيعي إضافة إلى تشييد عدد من الشركات العاملة في مجال صناعة الغاز في سوريا من جهة أخرى.

ويُمثل هذا الإنتاج: الغاز الخام، حيث يُعاد ضخ جزء منه في الحقول لرفع الضغط في الآبار، وزيادة معدل استخراج النفط والحصول على المكثفات، ويمكن أن نستعرض العوامل التي أثرت على تطور صناعة الغاز في سوريا وهي: (2)

- التوجه للحفاظ على البيئة من التلوث، حيث أعتمد على استخدام الغاز النظيف في تشغيل العديد من المعامل للأغراض الصناعية ومثال ذلك: استخدامه في توليد الطاقة الكهربائية.
- تأمين كميات من الفيول الصناعي المستخدم لأغراض صناعية بهدف تصديرها للخارج، والحصول على ما يعادلها من القطع الأجنبي.
- تخفيض كلفة الإنتاج في المصانع التي اعتمدت على الغاز في صناعتها، وذلك بسبب القيمة الحرارية المرتفعة للغاز.
- إنتاج بعض المركبات الهيدروكربونية أثناء تصنيع الغاز مثل البنزين الطبيعي، الغاز الطبيعي، إضافة إلى المذيبات الأخرى.

وقد تم مؤخراً إنشاء العديد من المشاريع لاستثمار الغاز في سوريا لِدعم الاقتصاد وتفعيل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

---

[1]) بالاستناد إلى الجدول رقم 18 ص 57، إجمالي إنتاج الغاز في القطر ، وتم احتساب كميات الغاز اليومية من قبل الباحث مقدرة ب مليون م3.

[2]) الدعاس، بشير: **النفط والتنمية الاقتصادية في سوريا**، رسالة ماجستير، **إشراف: د. مطانيوس حبيب**، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد، 1992م، ص105- 106.

وهنا يمكننا أن نستعرض فعاليات إنتاج الغاز بنوعيه الحر والمرافق في الشركة السورية للنفط، والشركات العاملة، وإجمالي إنتاج الغاز في القطر، وذلك من عام 2006 وحتى عام 2010.

أولا – إنتاج الغاز الخام في الشركة السورية للنفط :

يبين الجدول التالي إنتاج الغاز الطبيعي بنوعيه الحر والمرافق في الشركة السورية للنفط من عام 2006 وحتى عام 2010, حيث يلاحظ هبوط في كمية الإنتاج الإجمالية في عام 2007 لتعاود هذه الكمية صعودها وتقارب / 7114/ مليون م3 في عام 2010.

الجدول (16) **إنتاج الغاز في الشركة السورية للنفط** (الوحدة: مليون م3)

العام	الغاز	مخطط	منفذ
2006	مرافق	1060,276	1010, 102
	حر	4311,978	4704 ,029
	إجمالي الغاز	5372,254	5714,131
2007	مرافق	1039,158	1126, 248
	حر	4160,573	4339 ,257
	إجمالي الغاز	5199, 731	5465 ,505
2008	مرافق	1278 ,764	1360 ,272
	حر	3987 ,974	4172 ,910
	إجمالي الغاز	5266, 738	5533 ,182
2009	مرافق	1640 ,039	1430,773
	حر	4721 ,314	4834 ,005
	إجمالي الغاز	6361,353	6264,778
2010	مرافق	1187,395	1192,725
	حر	5301، 696	5921,225
	إجمالي الغاز	6489 ,091	7113 ,950

(المصدر: واقع عمل وزارة النفط والثروة المعدنية خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة، من المجموعة الإحصائية للشركة السورية للنفط، مديرية التخطيط، أعوام 2009 . 2010)

نلاحظ من الجدول السابق:

- ازدياد في كميات الغاز المرافق المنتجة من 1010 مليون م3 في عام 2006 إلى 1430 مليون م3 في عام 2009 ، لتعود وتنخفض في عام 2010 إلى 1192 مليون م3.

- و انخفاض في كميات **الغاز الحر** المنتجة من 4704 مليون م3 في عام 2006 إلى 4172 مليون م3 في عام 2008 ، لتعود و**ترتفع لتصل إلى 5921** مليون م3 في عام 2010 .

وباستثناء السنة الأولى نلاحظ أنّ إجمالي كميات الغاز المُنتجة في الشركة السورية للنفط قد ازدادت من 5465 مليون م3 في عام 2007 لتصل إلى **الذروة** خلال فترة الخطة وهي **7113 مليون م3** في عام 2010، بنسبة ارتفاع 30.16 % وهذا ما يبشر **بكميات واعدة** من الغاز الطبيعي ويؤكد النشاط و**الأهمية الاقتصادية** التي تتمتع بها الشركة السورية للنفط، ليس في إنتاج النفط فحسب **بل في إنتاج الغاز** أيضا.

ثانيا – إنتاج الغاز الخام في الشركات العاملة:

يلاحظ من الجدول التالي أنّ كميات الغاز الكلية **المنتجة في** الشركات العاملة تتجه للانخفاض عاماً بعد عام ومنذ بداية الخطة لتزداد فجأة في عام 2010, ويعود ذلك إلى انخفاض في كمية الغاز المرافق المُنتجة, في حين أنّ الغاز الحر قد بُدأ بإنتاجه في عام 2007 وازدادت كمياته المنتجة حتى وصل إلى /956/ مليون م3 في نهاية فترة الخطة عام 2010.

الجدول (17) إنتاج الغاز في الشركات العاملة (الوحدة: مليون م3)

العام	الغاز	مخطط	منفذ
2006	مرافق	2214, 934	2559, 549
	حر	-	-
	إجمالي الغاز	2214,934	2559,549
2007	مرافق	2078 ,301	2208 ,806
	حر	137 ,220	142 ,778
	إجمالي الغاز	2215 ,521	2351 ,584
2008	مرافق	1777 ,459	1863 ,665
	حر	417,700	177 ,151
	إجمالي الغاز	2195 ,159	2040,816
2009	مرافق	1413 ,252	1583 ,582
	حر	173 ,600	276 ,289
	إجمالي الغاز	1586 ,852	1867 ,780
2010	مرافق	2028,022	1998
	حر	442، 871	956
	إجمالي الغاز	2470 ,893	2954

(المصدر: واقع عمل وزارة النفط والثروة المعدنية خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة، المجموعة الإحصائية للشركة السورية للنفط، مديرية التخطيط عامي 2009 . 2010)

نلاحظ من الجدول السابق **انخفاض** في كميات الغاز **المرافق** المنتجة من 2559 مليون م3 في عام 2006 إلى 1583 مليون م3 في عام 2009 ، لتعود وترتفع في عام 2010 إلى 1998 مليون م3.

أما في عام 2006 فلم يكن هناك إنتاج للغاز الحُر من قبل الشركات العاملة، وبُدأ بالإنتاج في عام 2007 بكمية **142** مليون م3 وازدادت بشكل تدريجي لتصل كمية الغاز **الحُر** المنتجة إلى **956** مليون م3 في عام 2010، وذلك بسبب إنشاء شركات تطوير وإنتاج للغاز الطبيعي في سوريا كشركة إيبكو العاملة، وهي شريك بين شركة بتروكندا العالمية والشركة السورية للنفط، إلا انه يمكن القول أنّ إجمالي كميات الغاز المُنتجة من قبل الشركات العاملة قد **بلغت ذروتها** في عام 2010 (نهاية فترة الخطة) ب **2954 مليون م3**، وهذه الكمية تعادل **41.53%** من إنتاج الشركة السورية للنفط.[1] وهذا مؤشر هام على **الأهمية الاقتصادية** للشركات العاملة والسورية للنفط في إنتاج الغاز أيضاً.

وبناء على ما سبق يمكن القول أنه من **الأهمية** بمكان الاستمرار بتحويل **المحطات الكهربائية القائمة التي تعتمد** على الفيول كمصدر للطاقة لأن تعتمد على الغاز، مما يساعد على تخفيف الضغط على المشتقات النفطية المطلوبة في توليد الطاقة الكهربائية، ويتوقف ذلك إلى حد كبير على الاستمرار في تطوير الحقول الغازية المكتشفة على التوازي مع تنفيذ مشاريع البنى التحتية، كتشييد وإقامة المحطات الكهربائية الجديدة التي تعمل على الغاز بدلاً المازوت أو الفيول، ويمكن اعتبار نسبة الاعتماد على الغاز في توليد الكهرباء كمؤشر للتقدم في السياسات الاقتصادية للبلاد، وتعكس مدى الاستفادة من الموارد المحلية المتاحة، والمساهمة في التخطيط لتخفيف الطلب المحلي على منتجات المصافي من المشتقات النفطية.

[1]) بالاستناد إلى الجدول رقم 16 ص 54، إجمالي إنتاج الغاز في الشركة السورية للنفط ، تم احتساب النسب من قبل الباحث

ثالثا : إجمالي إنتاج الغاز الخام على مستوى الاقتصاد الوطني (في القطر):

يرتبط تزايد إنتاج الغاز في سوريا بالتوسع في استخداماته في توليد الطاقة الكهربائية وفي إنشاء المعامل ومنشآت الطاقة، وذلك لاعتباره مصدراً نظيفاً للطاقة، ويرتبط تزايد إنتاجه أيضاً بأسباب بيئية واقتصادية بحتة تزداد مع تنفيذ مشاريع البنية التحتية وتزداد أيضاً مع التوسع في المشاريع الحالية للطاقة الكهربائية ومع إقامة مشاريع جديدة، ويبين الجدول التالي أنَّ إجمالي إنتاج الغاز الطبيعي خلال سنوات الخطة الخمسية الأخيرة بلغ /40,5/ /مليارم3، وهذا ما يتوافق مع المرامي الكميَة للخطة الخمسية العاشرة.

الجدول (18) **إجمالي إنتاج الغاز في القطر** (الوحدة: مليون م3)

العام	الغاز	مخطط	منفذ
2006	مرافق	3275,21	3569 ,651
	حر	4311 ,978	4704 ,029
	إجمالي الغاز	7587 ,188	8273 ,68
2007	مرافق	3117 ,459	3335 ,054
	حر	4297 ,793	4482,035
	إجمالي الغاز	7415,252	7817 ,089
2008	مرافق	3056 ,223	3223,937
	حر	4405 ,674	4350 ,061
	إجمالي الغاز	7461,897	7573 ,998
2009	مرافق	3053 ,291	3022 ,264
	حر	4894 ,914	5110 ,294
	إجمالي الغاز	7948,205	8132,558
2010	مرافق	3215,417	3191
	حر	5744,567	6877
	إجمالي الغاز	8959 ,984	10068

(المصدر : واقع عمل وزارة النفط والثروة المعدنية خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة، المجموعة الإحصائية للشركة السورية للنفط، مديرية التخطيط عامي 2009. 2010، كميات الإنتاج اليومي مقدرة بمليون متر مكعب).

يبين الجدول السابق ما يلي:

1- إن **إجمالي الكميات المنفذة** لإنتاج الغاز بنوعيه الحر والمرافق هي أعلى من الكميات المخططة بشكل عام للسنوات من 2006 وحتى 2010 وبلغت **40,5 مليار** م3 بما يعادل **22.2 مليون** م3 **باليوم.**

2- **إن كميات الغاز الحر المنتجة في القطر** في عام 2006 هو نفسه إنتاج الشركة السورية للنفط البالغ 4704 مليون م3، حيث لم يكن هناك إنتاج للغاز الحر من قبل الشركات العاملة.

3- **انخفاض كميات الغاز الحر** المنتجة من 4704 مليون م3 في عام 2006 إلى 4350 مليون م3 في عام 2008 والسبب في ذلك يعود إلى انخفاض الكميات المُنتجة في الشركة السورية للنفط، ثم تعود هذه الكميات للازدياد لتصل إلى **الذروة** وهي **6877 مليون م3** في عام 2010 (أي **ما يعادل 18.85 مليون م3 في اليوم)** وذلك بسبب زيادة الإنتاج في الشركة السورية للنفط في عامي 2009 و 2010 من جهة، وبسبب إنشاء شركات تطوير وإنتاج الغاز الطبيعي وتشييد عدد من الشركات العاملة في مجال صناعة الغاز في سوريا من جهة أخرى.

وهنا لابد أن نستعرض إجمالي إنتاج الغاز في القطر لعام 2010 موزّع بين الشركة السورية للنفط والشركات العاملة من خلال الجدول التالي:

الجدول (19) توزع إجمالي إنتاج الغاز في القطر (الوحدة: مليون م3)

البيان	غاز حر /مليون م3	غاز مرافق /مليون م3	المجموع
الشركة السورية للنفط	5921	1193	7114
الشركات العاملة	956	1998	2954
المجموع	6877	3191	10068

(المصدر : التقرير السنوي لوزارة النفط والثروة المعدنية والمؤسسات و الشركات التابعة لها لعام 2010)

ويشكل إجمالي إنتاج الشركة السورية للنفط والشركات العاملة من الغاز الخام بنوعيه الحر والمرافق كمية 10068 مليون م3 في عام 2010 وهذا ما يفسر **المكانة الاقتصادية** الهامة التي يحتلها **قطاع الغاز** في دعم الاقتصاد الوطني وفي مشاركته في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويمكن القول أنّ تزايد كميات الغاز المنتجة (الإجمالي أو الحر) في الأعوام من 2008 وحتى 2010 ، يعود إلى التوسع في مشاريع الغاز القائمة بالإضافة إلى إنشاء مشاريع غازية جديدة.

أما أهم منتجات الغاز في القطر فنستعرضها من خلال الجدول التالي:

الجدول (20) المنتجات الغازية في القطر

البيان	الوحدة	2006	2007	2008	2009	2010
الغاز الخام المعالج	م.م^3	6591299	6065,307	5898,845	6546,109	7754,750
الغاز النظيف المنتج	م.م^3	6382,733	5858,978	5600,445	6257,820	7338,078
غاز نظيف مسلم للشبكة	م.م^3	3906,195	3753,581	3613,528	5357	6954
غاز منزلي	طن	272812	236168	219230	262879	304728
مكثفات	طن	218050	166244	220453	279445	376198
كبريت	طن	15070	12281	14174	14728	15424

(المصدر : التقرير السنوي لوزارة النفط والثروة المعدنية والمؤسسات و الشركات التابعة لها لعام 2010)

رابعا : الجزء المحلي من مشروع خط الغاز :

يمثل الجزء المحلي من مشروع خط الغاز الدولي، مشروع إقليمي لربط خطوط الغاز بين مصر والأردن وصولاً إلى تركيا، وقد بدأ تنفيذه في أواخر عام 2005 من العريش في مصر إلى الأراضي السورية، وقد نُفذ الخط ضمن الأراضي السورية على مرحلتين:

1- الجزء الأول: تبدأ من الحدود السورية الأردنية إلى محطة الريان شرقي مدينة حمص متضمناً إنشاء محطة قياس و تفريعة إلى المحطة الكهربائية في دير علي جنوب دمشق بطول 14 كم , ويبلغ الطول الإجمالي لهذه المرحلة **325كم**، وقد تم تنفيذ هذه المرحلة لتزويد **محطة دير علي** بالغاز **المصري** إضافة إلى تصدير الغاز المصري إلى لبنان.

2- الجزء الثاني: من محطة الريان وحتى الحدود السورية التركية **بطول 230 كم** مع تركيب ضواغط اللازمة, ويجري تنفيذ وصلة بطول/62/كم وقطر /36/ إنش تمتد من محطة غاز حلب إلى نقطة الربط مع الحدود السورية التركية في كيليس، وذلك ل**ربط شبكة الغاز السورية** مع الشبكة التركية وهي قيد المباشرة اعتبارا من 2009/11/15.

خلاصة

يساهم النفط في تأمين الطاقة اللازمة، وتأمين **القطع الأجنبي اللازم** لاستيراد متطلبات التنمية الضرورية لدعم عملية التطوير الاقتصادي، وتأمين السيولة اللازمة للاستثمار الحكومي في القطاعات الاقتصادية المختلفة وفي قطاع البنية التحتية خصوصاً، ويشكل قطاع الصناعة النفطية حوالي 90% من قطاع الصناعة الإستخراجية في سوريا، وهذه الصناعة الإستخراجية تشكل بدورها حوالي 70% من قطاع الصناعة والتعدين، وقد انخفضت مساهمة قطاع الصناعة الإستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي من 27% في عام 2004 إلى 24% في عام 2010.

إنَّ قطاع النفط والغاز **يُهيمن بشكل رئيسي على قطاع الصناعة والتعدين** ويساهم مساهمة فعّالة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، حيث وصلت نسبة صافي الناتج في قطاع الصناعات الإستخراجية (متضمناً النفط والغاز) إلى صافي الناتج في قطاع الصناعة والتعدين إلى **ذروتها 79.46% في عام 2008**، وفي عام 2010 شكلت النسبة 74.44% من قطاع الصناعة والتعدين، وهذا يدل على مكانة الصناعات الإستخراجية في الاقتصاد الوطني، وترهل القطاع الصناعي العام والخاص، وضعف مشاركته في العملية الإنتاجية.

وبالنسبة **للشركة السورية للنفط** فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من 200.92 مليار ليرة في عام 2006 إلى 300,62 مليار ليرة في عام 2008 وذلك بسبب زيادة الإيرادات من الشركات العاملة وزيادة مستلزمات الإنتاج، وأصبح الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010 بحدود 255.68 مليار ليرة وذلك بسبب انخفاض الإنتاج بشكل عام وخاصة انخفاض الإنتاج من النفط الخام الخفيف.
أما بالنسبة للشركة السورية للغاز فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي وبشكل تصاعدي من 16.988 مليار ليرة في عام 2006 ليصل إلى الذروة 113.294 مليار ليرة في عام 2010 ويعود السبب في ذلك إلى الكميات الواعدة المكتشفة من الغاز الطبيعي واستمرار تدفق إنتاجها في القطر.

أما بالنسبة **لإنتاج النفط الخام** فقد بلغ إجمالي إنتاج الشركة السورية للنفط في عام 2010 من نفط خفيف ونفط ثقيل ومكثفات 192,900 ب/ي، وهذا الإنتاج يشكل 50% من إجمالي إنتاج القطر لنفس العام والبالغ 386,111 ب/ي، وهذا ما يفسر الأهمية الاقتصادية **والمكانة الإستراتيجية التي تتمتع بها الشركة السورية للنفط**.
وبلغ معدل الإنتاج اليومي للنفط الخام السوري على مستوى الاقتصاد الوطني في عام 2010 بنوعيه الخفيف والثقيل 386,112 ب/ ي (يقارب معدل إنتاج فترة الخطة) منه 155,012 ب/ي نفط خفيف، و231,099 ب/ي نفط ثقيل، وإنَّ وسطي الإنتاج اليومي الفعلي للسنوات الخمس أي فترة الخطة هو 384,900 برميل باليوم، متضمناً إجمالي الإنتاج من النفط الخفيف والثقيل ومكثفات الشركة السورية للغاز، وهو **أعلى من الإنتاج المخطط** والمقدر بحوالي 368,500 ب/ي.

أما **إنتاج الغاز**: فإنَّ إجمالي الكميات المنفذة لإنتاج الغاز **بنوعيه الحر والمرافق هي** أعلى من الكميات المخططة للسنوات من 2006 وحتى 2010 وبلغت 40,5 مليار م3 بما يعادل 22.2 مليون م3 باليوم، أما إنتاج **الغاز الحر** فوصل إلى الذروة في عام 2010 وهي6877 مليون م3 (**بما يعادل 18.85 مليون م3 في اليوم**).

وبلغ إجمالي إنتاج الشركة السورية للنفط في عام 2010 كمية 7113 مليون م3، بنسبة ارتفاع 30.16 % عن عام 2007 وهذا ما يُبشر بكميات واعدة من الغاز الطبيعي ويؤكد النشاط والأهمية الاقتصادية التي تتمتع بها الشركة السورية للنفط، ليس في إنتاج النفط فحسب **بل في إنتاج الغاز أيضا**.

الفصل الثالث: الاستثمار الحكومي في قطاع الصناعات الإستخراجية- قطاع النفط والغاز

مقدمه

المبحث الأول : الاستثمار والإنفاق الفعلي في القطاع النفطي

المبحث الثاني : تطور الصادرات السورية من النفط والغاز

المبحث الثالث: واقع التشغيل والاستثمار في العنصر البشري

خلاصة

مقدمـة

شَهِدَ القطاع النفطي في سوريا تطوراً هاماً منذ عدة عقود، وتزايد الاهتمام به بشكلٍ كبيرٍ من حيث الإنتاج والتصدير، واستطاع قطاع النفط أن يحتل مرتبة متقدمة في الاقتصاد السوري مقارنة مع بقية القطاعات الإنتاجية، ويعود ذلك إلى اهتمام الحكومة بهذا القطاع بشكل خاص من بين كافة قطاعات الصناعات الإستخراجية.

ويعتبر الاستثمار في قطاع النفط والغاز من أفضل التجارب الاقتصادية التي تم تطبيقها على الاقتصاد السوري، حيث زادت وتيرة الإنتاج إلى أقصى الحدود الممكنة اقتصادياً، وذلك من أجل توفير القطع الأجنبي الضروري لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية واستيراد مستلزمات الإنتاج، إضافة إلى دور زيادة الإنتاج في تطوير التركيب الهيكلي لبنية الاقتصاد السوري.

ويساهم النفط في تطوير النشاط الاقتصادي وقطاع التجارة الخارجية في اقتصاديات الدول، ويتجلى قطاع التجارة في مظهرين أساسيين هما الواردات والصادرات، ويعكس حجم هذه التجارة شدة ارتباط اقتصاد البلد باقتصاديات البلدان الأخرى، كما يعكس طبيعة هذا الارتباط، إضافة إلى أن العمليات التجارية الخارجية تعكس –إلى حد كبير- البنية الإنتاجية في كل دولة، ومستوى التنمية الاقتصادية التي بلغتها هذه الدولة.

شكلت صادرات القطاع النفطي (النفط الخام ومشتقاته) النسبة الأكبر من واردات الحكومة من العملات الصعبة خلال السنوات الماضية، ومثلت عوائد صادرات القطاع النفطي حوالي نصف عوائد التصدير. إضافة إلى ما يسهم به هذا القطاع من رفد خزينة الدولة من الموارد الذاتية على شكل حصة الدولة وفوائض وضرائب دخل مما يُظهر ارتباطاً كبيراً للاقتصاد السوري بإنتاج النفط وتصديره

إنَّ الهيكل السلعي للتجارة الخارجية يعكس بشكل أساس تطور القاعدة الإنتاجية والهيكلية للقطاع الصناعي لأي بلد، وبالمقابل تعكس الواردات في أي بلد قصور القطاع الصناعي عن تأمين حاجات الأفراد من السلع والخدمات التي يحتاجها للاستهلاك المحلي.

ويمكن القول إن تعدد العمليات والمراحل الإنتاجية في صناعة النفط والغاز يتطلب عمالة بمواصفات خاصة وتخصصات مختلفة، وعلى مستوى عالٍ من التحصيل العلمي والتدريب المهني، بحيث تكون قادرة على إدارة هذه الصناعة واستيعاب التطورات التقنية المستمرة والمتسارعة فيها.

المبحث الأول : الاستثمار والإنفاق الفعلي في القطاع النفطي:
(مثال نموذجي الشركة السورية للنفط،الغاز)

إنّ الاستثمار في مجال النفط والغاز بغية تحقيق مردود اقتصادي عالي،لا بد أن يتم بكفاءة وأداء اقتصادي عالٍ، حيث لا بد من توفر المعدات والآلات، ومستلزمات الإنتاج، والتجهيزات التقنية الحديثة، إضافة إلى الخبرات الكافية، ومراكز البحث والتدريب المتطورة.

إنّ من أفضل التجارب الاقتصادية التي تم تطبيقها على الاقتصاد السوري كان الاستثمار في قطاع النفط والغاز، وذلك من أجل توفير القطع الأجنبي الضروري لتمويل المشروعات التنموية، واستيراد مستلزمات الإنتاج، وتطوير التركيب الهيكلي لبنية الاقتصاد السوري، فضلاً على خلق صناعة نفطية كاملة ومتناسقة، إضافة إلى تأمين الخبرات والأجهزة اللازمة لها.

وقد أولت جميع الخطط الخمسية في سوريا أهمية كبرى لِقطاع الصناعات الإستخراجية عامة، وقطاع النفط والغاز خاصة، وخصصت لهذا القطاع اعتمادات في الموازنة العامة للدولة و اعتمادات لكل شركة من الشركات العاملة في قطاع الصناعات الإستخراجية.

أولاً: الإنفاق الاستثماري للشركات الحكومية العاملة في قطاع الصناعات الإستخراجية:

بلغت الاعتمادات المخصصة الشركات العاملة في قطاع الصناعات الإستخراجية متضمناً النفط والغاز (بما فيها الشركة السورية للنفط والشركة السورية للغاز) خلال فترة الخطة الخمسية العاشرة نحو / 109,044/ مليار ليرة سورية([1])، وقد تركز الإنفاق الاستثماري على استثمار الثروة النفطية والغازية، وبناء معامل الغاز و إنشاء خط الغاز العربي، وبناء شبكات وخطوط لِنقل النفط الخام والمشتقات، والمحافظة على الطاقة التكريرية القائمة، وزيادة السعات التخزينية، واستثمار الثروة المعدنية.

لقد بلغ إجمالي الإنفاق الاستثماري في نهاية عام 2010 ما مقداره /93,271/ مليار ل.س ([2]) بنسبة تنفيذ مقدارها 86% من إجمالي الاعتمادات الملحوظة لكامل فترة الخطة الخمسية العاشرة.

وتجدر الإشارة إلى أن الاعتمادات الاستثمارية الفعلية التي تم تخصيصها في الموازنات خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة بلغت /94,123/مليار ليرة سورية و بذلك يمكن القول أن نسبة التنفيذ بلغت 99 % من الاعتمادات الفعلية المرصودة.([3])

---

1) و(2) الإنفاق الاستثماري للشركات العاملة في قطاع الصناعات الإستخراجية، الجدول رقم 21، ص64.

3) من واقع عمل وزارة النفط والثروة المعدنية خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة ، فصل الإنفاق الاستثماري ص 134

ويمكننا أن نستعرض **الإنفاق الاستثماري** للشركات العاملة في قطاع الصناعات الإستخراجية لكامل فترة الخطة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (21) **الإنفاق الاستثماري للشركات العاملة في قطاع الصناعات الإستخراجية** خلال الفترة 2006-2010
(الوحدة ألف ليرة سورية)

لشركة	اعتمادات الخطة الخمسية العاشرة	الاعتمادات الاستثمارية المرصودة وفق الموازنات	**المنفذ الفعلي خلال** سنوات الخطة	نسبة التنفيذ للاعتماد النهائي
الشركة السورية للنفط	37,500,000	38,652,324	38,256,526	%98,98
الشركة السورية للغاز	43,731,114	34,647,966	34,384,399	%99,24
الشركة السورية لنقل النفط	3,866,500	4,339,368	4,326,164	%99,70
شركة مصفاة بانياس	4,385,000	3,756,523	3,755,059	%99,96
الشركة العامة لمصفاة حمص	3,431,500	1,391,959	1,390,730	%99,92
شركة محروقات	9,719,200	8,842,304	8,723,170	%98,65
المؤسسة العامة للجيولوجيا	1,317,255	879,212	858,047	%97,59
الشركة العامة للفوسفات و المناجم	4,635,200	1,360,972	1,344,910	%98,82
المركز الوطني للزلازل	305,000	130,500	117,982	%90,41
معهد المهن النفطية	123,500	119,855	112,587	%93,94
الإدارة المركزية	29,750	2,145	1,439	%67,09
المجموع	109,044,019	94,123,378	93,271,013	%99,09

(المصدر: واقع عمل وزارة النفط والثروة المعدنية خلال الخطة الخمسية العاشرة، فصل الإنفاق الاستثماري ص 134).

يُبين الجدول السابق الاعتمادات الاستثمارية المخصصة لقطاع الصناعات الإستخراجية متضمنا النفط والغاز، حيث تم تخصيص الشركة السورية للنفط بمبلغ وقدره 37,500 مليار ليرة سورية خلال السنوات من 2006-2010 وبما يعادل نسبة 35% تقريباً من إجمالي الاعتمادات الاستثمارية خلال سنوات الخطة العاشرة, ويعتبر هذا دليلا واضحاً على الأهمية الاقتصادية التي تحتلها الشركة السورية للنفط في هذا القطاع الحيوي، إضافة إلى رغبة الحكومة في تطوير الاستثمار في القطاع النفطي عن طريق الشركة السورية للنفط.

بالإضافة إلى ذلك فقد تم تخصيص الشركة السورية للغاز بمبلغ وقدره 31,731 مليار ليرة سورية خلال السنوات من 2006-2010 وبما يعادل نسبة 40.11% من مجموع الاعتمادات الاستثمارية الإجمالية خلال سنوات الخطة، ويعود سبب ذلك لتأمين السيولة اللازمة للاستثمار في المشاريع الغازية الجديدة المكتشفة، وبالتالي يمكن القول إنّ مجموع ما تم تخصيصه للشركتين: السورية للنفط والسورية للغاز **يفوق نسبة 75%** من مجموع **الاعتمادات الاستثمارية** المرصودة لقطاع الصناعات الإستخراجية، مما يؤكد الدور الريادي لهما **والمكانة الاقتصادية** الرئيسية التي تتمتعان بها في الاقتصاد السوري، إضافة إلى رغبة الحكومة في تطوير الاستثمار في هذا القطاع الاقتصادي الحيوي، قطاع النفط والغاز.

ويبين الجدول التالي الإنفاق الفعلي و الاعتمادات المخصصة لقطاع النفط والغاز ومختلف أوجه الإنفاق الاستثماري في 2010 ومقارنتها مع الاعتمادات المخصصة في الموازنة العامة للقطاع العام الصناعي:

الجدول رقم (22) مقارنة **الإنفاق الفعلي مع الاعتمادات المخصصة لقطاع** (النفط والغاز)، ومقارنتها مع القطاع العام الصناعي لعام 2010
(الوحدة: ألف ليرة سورية)

اسم المؤسسة أو الشركة	الإنفاق الفعلي								
	الاعتمادات	أراضي	مباني وإنشاءات	الآلات والمعدات	وسائل النقل والإنتقال	العدد والأدوات والقوالب	الأثاث ومعدات المكاتب	نفقات تأسيس وتجارب تشغيل	المجموع
الشركة السورية للنفط	**8010000**	6000	4216414	1753141	5222	49846		1881249	**7898252**
الشركة السورية للغاز	**5662087**		183900	5476115				381	**5660396**
الشركة السورية لنقل النفط	**951500**								**951500**
شركة مصفاة بانياس	**508671**		17055	438180	45580			7853	**508668**
الشركة العامة لمصفاة حمص	**189485**		109214	59604				20106	**188924**
شركة محروقات	**1052823**								**1040713**
المؤسسة العامة للجيولوجيا	**109397**	58	2217	59597	5908	1436	800	37775	**107791**
الشركة العامة للفوسفات و المناجم	**33600**		11844	10353		4105	1000	76	**27378**
المركز الوطني للزلازل	**38900**								**38601**
معهد المهن النفطية	**25000**								**23214**
مجموع قطاع النفط والغاز	**16581463**	**6058**	**4540644**	**7796990**	**56710**	**55387**	**1800**	**1947440**	**16445437**
النسبة(ضمن القطاع نفسه)			27 %	47 %		1 %	3 %	12 %	
مجموع القطاع العام الصناعي	**66275204**	**279491**	**8036931**	**53582460**	**792597**	**190392**	**178143**	**2195811**	**65255825**
نسبة قطاع النفط والغاز إلى القطاع الصناعي	**25 %**	**2 %**	**56 %**	**15 %**	**7 %**	**29 %**	**1 %**	**89 %**	**25 %**

(المصدر: المجموعة الإحصائية لعام 2011، جدول رقم 5/17، النسب من إعداد الباحث)

ويتضح من هذا الجدول أن إجمالي الاعتمادات الاستثمارية المخصصة لقطاع الصناعات الإستخراجية متضمناً النفط والغاز لعام 2010 بلغت 16581 مليار ليرة سورية، وهي **تشكل نسبة 25%** من إجمالي اعتمادات القطاع العام الصناعي المخصصة في الموازنة العامة للدولة والبالغة (66275 مليار ليرة)، كما يلاحظ أن القسم الأكبر من الإنفاق الاستثماري في قطاع النفط والغاز توجه نحو الآلات والمعدات حيث أنفق (7,796) مليار ليرة بما **يعادل نسبة 47%** من إجمالي الإنفاق الاستثماري، يليه المباني والإنشاءات حيث أنفق (4,540) مليار ليرة بما **يعادل نسبة 27%** من إجمالي الإنفاق الاستثماري في قطاع النفط والغاز ،ويعود سبب ذلك **لإنشاء مبنى جديد وعصري** يضم المؤسسة العامة للنفط والشركة السورية للنفط مكون من 15 طابق ويتسع لحوالي 1000 موظف في منطقة حيوية، توسع مشروع دمر في العاصمة دمشق.

إنَّ توجه حوالي ربع الإنفاق العام الصناعي (25%) إلى قطاع النفط والغاز، يعتبر دليلاً واضحاً على الأهمية التي يحتلها هذا القطاع في الاقتصاد الوطني، وعلى الآمال الموضوعة في هذا القطاع الحيوي بشكل يضمن استمرار مساهمته في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية

ثانياً: الإنفاق الاستثماري للشركات الأجنبية :

إنَّ تحقيق مردود اقتصادي عالٍ من الاستثمار في مجال النفط والغاز، لا بد وأن يتم بكفاءة وأداء اقتصادي عالٍ، ويتحقق ذلك من خلال توفر معدات ومستلزمات الإنتاج، وتجهيزات تقنية حديثة، إضافة إلى الأيدي العاملة الخبيرة، ومراكز بحث وتدريب متطورة، وكل ذلك يحتاج إلى تخصيص اعتمادات استثمارية، وإمكانيات مالية ضخمة.

وأمام دواعي عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد السوري والحاجة إلى تلك السيولة النقدية التي من المُمكن أن تُوظف في مجالات أخرى كالزراعة والصناعة، اتبعت الحكومة ومنذ عام 1977 سياسة الاستثمار مع الشركات الأجنبية عن طريق عقود الخدمة، حيث انعكست العائدية على تطوير الاقتصاد الوطني بشكل عام، وتطوير العمالة والإنتاج النفطي بشكل خاص.

ولقد بلغ إجمالي استثمارات الشركات الأجنبية في قطاع النفط والغاز خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة بما مقداره / 3 /مليار دولار أي ما يعادل/ 142/ مليار ليرة سورية، والقسم الأعظم منها يتم اعتبارها نفقات مستردة ويتم تسديدها من قيمة النفط والغاز المُنتج في شركات عقود الخدمة.

الجدول رقم (23) الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع النفط والغاز من 2005 - 2010 (الوحدة: **مليون دولار**)

البيان / العام	2005	2006	2007	2008	2009	2010
القيمة	100.1	111	282	600	1650	771

(المصدر: هيئة التخطيط والتعاون الدولي – مديرية الاستثمار - قيم الاستثمارات النفطية - جداول إجمالية للفترة المذكورة).

وأمّا **الأهداف السياسية والاقتصادية البعيدة للقائمين على الإدارة النفطية** في سوريا تصب في استثمار من 2- إلى 3 مليار دولار لتنمية وتطوير حقول الغاز، ومد شبكة من الخطوط والأنابيب لنقل الغاز، والتركيز على نقل النفط والغاز بواسطة الأنابيب وذلك بسبب انخفاض تكلفة النقل والموثوقية التي يتمتع بها، مع مقارنة ودراسة الجدوى من تشغيل الغاز في محطات توليد الطاقة الكهربائية، إضافة إلى التركيز على مد خطوط نقل الغاز بين المعمل المُنتج والمُستهلك، والعمل على تطوير حقول إنتاج الغاز الحالية وزيادة الإنتاج الغازي، إضافة إلى ضخ الاستثمارات اللازمة لتطوير البنية التحتية وتنفيذ مشاريع الغاز، وتطوير احتياطيات الغاز المكتشفة من قبل شركات الخدمة العاملة في سورية، والإسراع بتنفيذ مشاريع تطوير إنتاج الغاز في مناطق عمل شركات الخدمة، وبناء المعامل المطلوبة لمعالجة الغاز وإيصاله إلى المحطات الكهربائية.

المبحث الثاني : تطور الصادرات السورية من النفط والغاز

يُعد قطاع التجارة الخارجية من القطاعات الاقتصادية الهامة، خاصة في ظل التقدم التكنولوجي الهائل والتطور المتنوع في مجال الصناعات المختلفة، ويُعتبر قطاع التجارة مُحرّكاً لعجلة التطور الاقتصادي، حيث يكوّن قطاع التصدير (أحد وجهي قطاع التجارة الخارجية) المصدر الرئيس للقطع الأجنبي اللازم لعملية التنمية الاقتصادية.

إنّ التجارة الخارجية يُمكن أن تكون أداة لترسيخ الواقع الحالي للاقتصاد، وتعميق التبعية والارتباط بالخارج عندما تستخدم في تصدير المواد الخام، وبالتالي تساعد في هذه الحالة على استنزاف الثروات والموارد الوطنية دون تصنيعها، وما يرافق ذلك من زيادة التوجه بالإنفاق نحو المستوردات الاستهلاكية.

وبالمقابل؛ قد تكون التجارة الخارجية أداة هامة لتغيير الواقع الحالي عن طريق توجه عوائد التصدير نحو تأمين أدوات الإنتاج الرأسمالي، وإقامة المشروعات الصناعية اللازمة للنهوض بالواقع الاقتصادي ودعم مشروع التنمية الاقتصادية.

وشهد القطاع النفطي في سوريا تطورا هاماً وملحوظاً، وتزايد الاهتمام الحكومي فيه بشكل كبير من حيث الإنتاج والتصدير حيث ساهم القطاع النفطي في تطوير النشاط الاقتصادي وتطوير قطاع التجارة الخارجية، وتتجلى مساهمته في تطوير قطاع التجارة الخارجية في مظهرين أساسيين هما الواردات والصادرات.

ويعكس حجم هذه التجارة شدة ارتباط الاقتصاد السوري باقتصاديات البلدان الأخرى، ويعكس طبيعة هذا الارتباط، كما أن العمليات التجارية الخارجية تعكس وإلى حد كبير البنية الإنتاجية للاقتصاد السوري ومستوى التنمية الاقتصادية التي بلغتها.

إجمالي قيمة الصادرات النفطية:

يبيـــن الجدول التالي تغير إجمالي قيمة الصادرات النفطية من النفط الخام و المشتقات النفطية خلال الفترة الواقعة بين 2006–2010 مقدرة بـــ : مليون دولار/سنوياً:

الجدول رقم (24) جدول يبين تغير إجمالي قيمة الصادرات النفطية خلال سنوات الخطة العاشرة (الوحدة: مليون برميل)

العام	2005	2006	2007	2008	2009	2010	الإجمالي
القيمة	4,300	4,076	4,387	5,610	3,545	5,459	23,077

(المصدر: – التقرير السنوي لوزارة النفط والثروة المعدنية لعام 2009، و2010.

– واقع عمل وزارة النفط خلال فترة الخطة الخمسية– الصادرات والمستوردات.)

وتقسم الصادرات النفطية إلى قسمين:

1– صادرات النفط الخام.

2– صادرات المشتقات النفطية.

أولا: صادرات النفط الخام:

يبين الجدول التالي تطور صادرات النفط الخام السوري الخفيف/ الثقيل خلال الفترة 2005-2010

الجدول رقم (25) جدول يبين **تطور صادرات النفط الخام بنوعيه خ/ث** من 2005 – 2010 (الوحدة: مليون برميل)

الأعوام	الخام الخفيف		الخام الثقيل		إجمالي الخام	
	الكمية (مليون برميل)	القيمة (مليون دولار)	الكمية (مليون برميل)	القيمة (مليون دولار)	الكمية (مليون برميل)	القيمة (مليون دولار)
2005	47,39	2,483	27,85	1,156	75,24	3,639
2006	30,90	1,955	27,59	1,442	58,49	3,397
2007	24,79	1,759	31,13	1,935	55,92	3,694
2008	18,27	1,717	37,25	2,969	55,51	4,686
2009	8,76	523	41,30	2,320	50,06	2,843
2010	14,57	1,119	42,79	3,184	57,36	4,303
الإجمالي	97,29	7,073	180,07	11,850	277,36	18,923

(المصادر: – التقرير السنوي لوزارة النفط والثروة المعدنية لعام 2009، و 2010.

– واقع عمل وزارة النفط خلال فترة الخطة الخمسية – الصادرات والمستوردات.)

من خلال قراءة الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

1- تناقص كبير وحاد في كمية الصادرات من النفط الخام الخفيف من 47.39 مليون برميل في عام 2005 لتصل إلى 8.76 مليون برميل في عام 2009، ويعود سبب ذلك إلى توجه كميات النفط الخفيف المُنتجة نحو التكرير لمواجهة النمو في الطلب المتزايد على استهلاك المشتقات النفطية كالديزل (المازوت)، إضافة إلى انخفاض إنتاج النفط الخفيف في تلك الفترة، لتعود وترتفع كمية الصادرات إلى 14.57 مليون برميل في عام 2010.

2- ارتفاع في كمية الصادرات من النفط الخام الثقيل وبشكل طردي من 27.85 مليون برميل في عام 2005 إلى 42.79 مليون برميل في عام 2010، ويعود سبب ذلك إلى ازدياد الكميات المنتجة من النفط الخام الثقيل لنفس الفترة.

3- ارتفاع في حصيلة عوائد النفط المحققة من القطع الأجنبي وبشكل متزايد من 3.639 مليون دولار في عام 2005 لتصل إلى الذروة 4.303 مليون دولار في عام 2010 وذلك بسبب زيادة في كميات نفط الثقيل المُصدرة وبالتالي زيادة في عائدات التصدير، باعتبار أنّ عام 2010 قد شكل عام الذروة

في إنتاج النفط الثقيل بمعدل 231،099 ب/ي،([1]) ، وذلك بعد أن انخفضت عوائد التصدير في عام 2009 إلى 2.843 مليون دولار وذلك بسبب قلة كمية النفط الخام الخفيف المُصدرة في عام 2009 كما ذكرنا أعلاه.

ثانيا: صادرات المشتقات النفطية:

يُبين الجدول التالي تطور إجمالي صادرات المشتقات النفطية خلال الفترة 2005 –2010 :

الجدول رقم (26) جدول يبين **تطور صادرات المشتقات النفطية** من 2005 – 2010

العام	2005	2006	2007	2008	2009	2010	الإجمالي
الكمية (ألف طن)	1,933	1,370	1,211	1,231	1,399	1,775	6,986
القيمة (مليون دولار)	661	679	693	924	702	1,156	4,154

(المصادر: – التقرير السنوي لوزارة النفط والثروة المعدنية لعام 2009، و2010.

– واقع عمل وزارة النفط خلال فترة الخطة الخمسية – الصادرات والمستوردات.)

يُبيّن الجدول السابق ارتفاع في حصيلة عوائد النفط المحققة من القطع الأجنبي بالنسبة لإجمالي الصادرات من المشتقات النفطية وبشكل متزايد من 661 مليون دولار في عام 2005 لتصل إلى الذروة 1.156 مليون دولار في عام 2010 وذلك بسبب زيادة في كميات المشتقات النفطية المُصدّرة، وذلك بعد انخفاض عوائد التصدير في عام 2009 إلى 702 مليون دولار (مع العلم أنه لم ينخفض حجم الكمية المُصدّرة في عام 2009 عن العام السابق) ويعود سبب انخفاض القيمة إلى التغيير في أسعار المشتقات النفطية عالمياً.

ثالثا: أثر قطاع النفط والغاز على الصادرات والمستوردات:

يتضح من المجموعات الإحصائية للأعوام من 1999-2002 أنّ الصادرات النفطية السورية كانت تتزايد على الرغم من انخفاض الإنتاج النفطي السوري بشكل عام، وهذا عائد إلى اعتماد مصفاتي حمص وبانياس في قسم كبير من طاقتهما التكريرية على النفط العراقي الوارد عبر خط الأنابيب، ممّا مَكّن مكتب تسويق النفط من تصدير كميات أكبر من النفط الخام السوري، وذلك في ظل وجود فقط مصفاتي تكرير وغياب الطاقات التكريرية العالية القادرة على تكرير الكميات المنتجة محلياً إضافة إلى الكميات المستوردة عبر الأنابيب.

[1]) بالاستناد إلى الجدول رقم 13 ص 50، إجمالي إنتاج النفط الخام في القطر.

وكانت تدخل إلى سورية كميات من المنتجات النفطية من القطر العراقي في الأعوام من 1999-2002 ولكن قوات الاحتلال الأمريكي أغلقت خط الأنابيب الواصل بين حقول النفط العراقية ومرفأ التصدير السوري في بانياس في عام 2003، وأوقفت دخول تلك المنتجات النفطية. ♣

ويقوم قطاع النفط والغاز بتأمين إيرادات للدولة من القطع الأجنبي الضروري لعملية التنمية الاقتصادية، حيث تقتضي خطة الدولة على تصدير الفائض من النفط والغاز إلى الأسواق العالمية، مقابل الحصول على القطع الأجنبي الذي له الأثر الكبير على الميزانية العامة للدولة.

أ) يمكن ملاحظة تطور صادرات النفط الخام والمشتقات النفطية بالنسبة إلى إجمالي الصادرات في سوريا للفترة من 2005 إلى 2010 من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (27) تطور صادرات النفط الخام والمشتقات النفطية في سوريا بالنسبة إلى إجمالي الصادرات (الوحدة مليون دولار)

العام	قيمة إجمالي الصادرات	قيمة صادرات النفط الخام	نسبة صادرات النفط الخام إلى إجمالي الصادرات	قيمة إجمالي صادرات النفط الخام والمشتقات النفطية	نسبة صادرات النفط الخام والمشتقات النفطية إلى إجمالي الصادرات
2005	8486	3639	**42.89**	4300	**50.68**
2006	10100	3397	**33.64**	4076	**40.36**
2007	11580	3694	**31.90**	4387	**37.89**
2008	15231	4686	**30.77**	5610	**36.84**
2009	10476	2843	**27.14**	3545	**33.84**
2010	12237	4303	**35.17**	5459	**44.61**

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء: المجموعة الإحصائية لعام 2010، قيم الصادرات الإجمالية من جدول (9/1) للفترة المذكورة، (بعد تحويل قيمة إجمالي الصادرات السورية إلى الدولار حسب سعر الصرف السائد في كل عام على حده)، ومن واقع عمل وزارة النفط خلال فترة الخطة الخمسية، الصادرات والمستوردات، نشرة التجارة الخارجية السنوية (للأعوام المذكورة)، قيم صادرات النفط والمشتقات النفطية. • النسب من إعداد الباحث.

نلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

- نسبة صادرات النفط الخام إلى إجمالي صادرات القطر مرتفعة بشكل عام.

♣- يصعب على أي باحث أن يحدد كميات وقيم النفط التي دخلت إلى سورية عن طريق العراق، والتي كانت بأسعار منخفضة بسبب السعر الخاص الذي أعطي للسوريين من ناحية وانخفاض أجور النقل من ناحية أخرى.

•- **ملاحظة:** قام الباحث باحتساب قيمة إجمالي الصادرات بالدولار بعد الأخذ بعين الاعتبار السعر الرسمي لصرف الدولار مقابل الليرة هو (50) ل.س في أعوام 2005-2007، و 46.47 ،46.61، 46.50 على التوالي في أعوام 2008. 2009. 2010 بالنسبة للصادرات.

بشكل عام أدى تعديل سعر صرف الدولار بعد عام 1999م إلى ارتفاع قيمة الصادرات النفطية ، حيث أصبح السعر الرسمي لصرف الدولار في عام 2005 (50) ل.س بعد أن كان (46) ل.س في عام 2000 ، وقبله كان (11.20) ل.س وذلك بالنسبة للصادرات.

- انخفضت نسبة الصادرات من النفط الخام إلى إجمالي صادرات القطر من 42.89% في عام 2005 إلى 27.14% في عام 2009، وذلك تبعاً لانخفاض إنتاج القطر من النفط الخفيف ([1])، لتعود وترتفع هذه النسبة إلى 35.17 % عام 2010 م.

- انخفضت أيضاً نسبة صادرات النفط والمشتقات النفطية إلى إجمالي الصادرات من 50.68 % عام 2005 إلى 33.84% عام 2009 وهذا الانخفاض يعود إلى توجه الحكومة إلى زيادة كميات النفط المخصصة للتكرير بسبب ارتفاع الاستهلاك المحلي وزيادة الطلب على المشتقات النفطية، لتعود وترتفع النسبة إلى 44.61% في عام 2010، ويُلاحظ أنّ وسطي نسبة صادرات النفط والمشتقات النفطية إلى إجمالي الصادرات خلال الفترة 2005-2010 **بلغت 40.71%**([2]).

من الجدول السابق نتبين أن صادرات النفط والمشتقات النفطية تحتل مكانة هامة وأساسية في جدول الصادرات السورية، ففي عام 2005 تجاوزت نسبة صادرات النفط الخام والمشتقات النفطية نسبة 50.68 % من إجمالي صادرات القطر، وهذا المؤشر يقودنا إلى استنتاج نقطتين هامتين:

1- يدل على مدى أهمية وأساس مساهمة الصادرات النفطية في الميزان التجاري السوري.
2- كما يدل على ضعف صادرات القطر من القطاعات الأخرى كالقطاع الصناعي والزراعي.

وبما أن قيمة الصادرات النفطية مرتبطة بأسعار الصرف ،لذلك يمكننا القول أن هذه الأرقام للفترة الواقعة بين 2005-2010 تعكس الواقع بشكل دقيق، وذلك بعد تعديل سعر الصرف الرسمي للدولار ليصبح 50 ل.س بالنسبة للصادرات في عام 2005 وحتى 2007، وبقاء سعر الصرف متقارب 46.47، 46.61، 46.50 في أعوام 2008. 2009. 2010 على التوالي. بينما كان في السابق وقبل عام 2000 سعر الصرف الرسمي للدولار 11.20 ل.س، وبالتالي عندما تم رفع سعر الصرف بالنسبة للصادرات إلى 46 ليرة سورية في عام 2000 أدى ذلك إلى ارتفاع وهمي في قيمة الصادرات النفطية.

ومن جهة أخرى يمكننا القول أن ارتفاع أسعار النفط سوف لا يرافقه في أغلب الأحيان زيادة في كمية الصادرات النفطية، إذ أن هذا الارتفاع يعني في الواقع زيادة حقيقة في القيمة الإجمالية للصادرات النفطية.

---

1) بالاستناد إلى الجدول رقم 13 ص 50، إجمالي إنتاج النفط الخام بالقطر.

2) النسب من إعداد الباحث.

ب) بالمقابل نجد أن قيمة المستوردات من النفط والمنتجات النفطية خلال نفس الفترة 2005-2010 كان لها تأثيراً إيجابياً على الميزان التجاري والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم (28) تطور مستوردات النفط الخام والمشتقات النفطية بالنسبة إلى إجمالي المستوردات (الوحدة مليون دولار)

العام	قيمة إجمالي المستوردات	قيمة مستوردات النفط الخام والغاز والمشتقات النفطية	قيمة إجمالي مستوردات النفط الخام والغاز والمشتقات النفطية مع مستحقات عقود الخدمة	نسبة مستوردات النفط الخام والغاز والمشتقات النفطية& عقود الخدمة إلى إجمالي المستوردات
2005	10047	2473	3675	36.58
2006	10626	2883	4029	37.92
2007	13691	4250	5290	38.64
2008	17993	5681	7208	40.06
2009	15257	1868	3170	20.78
2010	17392	3302	4984	28.66

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء: المجموعة الإحصائية لعام 2010، قيم المستوردات الإجمالية من جدول (9/1) للفترة المذكورة، (بعد تحويل قيمة إجمالي المستوردات السورية إلى الدولار حسب سعر الصرف السائد في كل عام على حده)، ومن واقع عمل وزارة النفط خلال فترة الخطة الخمسية، الصادرات والمستوردات، نشرة التجارة الخارجية السنوية (للأعوام المذكورة)، قيم مستوردات النفط والغاز والمشتقات النفطية .• النسب من إعداد الباحث.

نلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

- إنَّ نسبة مستوردات النفط الخام إلى إجمالي مستوردات القطر مرتفعة في أعوام 2005 ،2006 2007، وذلك لارتفاع سعر صرف الليرة مقابل الدولار 50 ليرة سورية بشكل عام.

- وصلت نسبة مستوردات النفط الخام والغاز والمشتقات النفطية بالنسبة إلى إجمالي مستوردات القطر إلى ذروتها 40.06% في عام 2008، وذلك بسبب زيادة الطلب على المشتقات النفطية واستجرار كميات كبيرة من المازوت والغاز المسال، كما أن وسطي هذه النسبة خلال كامل فترة الخطة بلغت 33.78%.

- سجلت النسبة أدنى انخفاض لها 28.66% في عام 2009 بسبب انخفاض الكميات المستوردة من النفط الخام والغاز والمشتقات النفطية حيث قامت المصافي بتأمين حاجة السوق المحلية، فضلا عن وجود مخزون من العام السابق.

•– **ملاحظة:** قام الباحث باحتساب قيمة إجمالي المستوردات بالدولار بعد الأخذ بعين الاعتبار السعر الرسمي لصرف الدولار مقابل الليرة هو (50) ل.س في أعوام 2005–2007، و 46.65 . 46.81 . 46.70 على التوالي في أعوام 2008. 2009. 2010 بالنسبة للمستوردات.
بشكل عام أدى تعديل سعر صرف الدولار بعد عام 1999م إلى ارتفاع قيمة المستوردات النفطية ، حيث أصبح السعر الرسمي لصرف الدولار في عام 2005 (50) ل.س بعد أن كان (46.50) ل.س في عام 2000 ، وقبله كان (11.25) ل.س منذ عام 1994 وذلك بالنسبة للمستوردات.

المبحث الثالث: واقع التشغيل والاستثمار في العنصر البشري:

إنّ تعدد العمليات والمراحل الإنتاجية في صناعة النفط والغاز يتطلب عمالة بمواصفات خاصة وتخصصات مختلفة على مستوى عالٍ من التحصيل العلمي والتدريب المهني والخبرة العملية، بحيث تكون قادرة على إدارة هذه الصناعة واستيعاب التطورات التقنية المستمرة والمتسارعة فيها، حيث أنّ نقص العمالة المؤهلة في هذا القطاع يؤدي إلى تعثر العملية الإنتاجية، كما أنّ الجهل في استخدام التكنولوجيا في هذه الصناعة يعني انخفاضاً في إنتاجية العمل وإعاقة لِعملية التنمية.

1- توزع القوى العاملة حسب النشاط الاقتصادي والقطاع:

وذلك في القطاع العام الصناعي وقطاع النفط والغاز في سوريا لعام 2010

بما أنّ صناعة النفط والغاز تتمتع بخصائص مميزة عن الصناعات الأخرى، لذا فقد طُبعت العمالة في هذه الصناعة بخصائص أيضاً مميزة عن خصائص العمالة في الصناعات الأخرى، ومن هذه الخصائص نذكر أهمها ([1]):

1- تركيب العمالة مُعقد ومكوّن من:
عمالة عالية المستوى، اختصاصات متعددة، مهن وحرف مختلفة ، مستويات مختلفة في جميع المراحل (متطلبات الاستكشاف من العمالة تختلف عن متطلبات الحفر والإنتاج، كما تختلف عن متطلبات التكرير والنقل والتخزين).
2- يوجد مِهن حاكمة وخاصة بصناعة النفط والغاز: كالحفر والإنتاج،التكرير،النقل، التخزين،التوزيع، وإنْ وجدت في صناعة أخرى فغالباً ما تكون مغايرة لها.
3- حاجة العمالة إلى مُخرجات من جميع أنظمة التعليم العام والتدريب والتأهيل.
4- يوجد حاجة ماسة للعمالة في قطاع النفط والغاز إلى مراكز للتدريب والتأهيل خاصة بها لتتوافق مع متطلبات الصناعة النفطية والغازية.
5- ظروف العمل المستمر لغالبية العمالة في هذا القطاع باستثناء الإداريين، وتخضع للتواجد في بيئات صعبة غالباً، وما يميّز هذه الظروف كثرة الحالات الطارئة التي تُعيق العمل والتي تفرض على العاملين أن يتحلوا بصفات مميزة: كالصبر وقوة الإرادة وحسن التصرف واللباقة الاجتماعية وسرعة اتخاذ القرار لمعالجة مثل هذه الظروف الطارئة ([2]).

وعلى اعتبار أنّ خطط القوى العاملة على مستوى القطاع لا تعدو عن كونها تجميعاً لخطط الشركات التابعة لها، لذلك فإنّ نجاح تخطيط القوى العاملة على مستوى القطاع يتوقف على مدى نجاح تخطيطه على مستوى الشركات التابعة لهذا القطاع، ونجاح تخطيطه على مستوى الشركات يتطلب شروطاً أساسية وهي: ([3])

أولاً: الأهداف التي تسعى إليها الشركة، من حيث وضوحها وواقعيتها.
ثانياً: ضرورة التعاون الوثيق بين مُعدي الخطة والإدارات الأخرى القائمة في الشركة.
ثالثاً: وجود نظام لِلإحصائيات ونظام لِلعاملين في الشركة.

---

[1]) محمد، ميثم محمود: التدريب المناسب للشخص المناسب في الوقت المناسب، الشركة السورية لنقل النفط، مديرية التخطيط، بانياس عام 2003، الصفحة 1.

[2]) القيسي، غسان محمود جاسم، التدريب المهني في صناعة البتروكيماويات، القاهرة عام 1998، ص 20.

[3]) د. باش أغا، محمد جميل: اقتصاد العمل وتخطيط القوى العاملة، ص 480.

وبعد أن استعرضنا خصائص العمالة في قطاع النفط والغاز، وشروط نجاح تخطيط العمالة على مستوى القطاع والشركات، لا بد الآن من دراسة توزع القوى العاملة حسب النشاط الاقتصادي والقطاع ، في القطاع العام الصناعي وقطاع النفط والغاز في سوريا لعام 2010.

الجدول رقم (29) توزع القوى العاملة حسب النشاط الاقتصادي والقطاع ، في القطاع العام الصناعي، وقطاع النفط والغاز في سوريا لعام 2010. الوحدة مشتغل

البيان	العدد	النسبة بين القطاعات	نسبة عدد العاملين في قطاع النفط والغاز إلى باقي القطاعات
إجمالي القوة العاملة (المشتغلون)[1]* خاص وعام	5,054,456.00	-	%0.87
إجمالي عدد العاملين في القطاع العام	1,360,021.00	* %26.91	%3.23
عدد العاملين في القطاع العام الصناعي	161,025.00	** % 3.19	*** % 27.25
عدد العاملين في قطاع النفط والغاز	43,885.00	-	-

المصادر: المكتب المركزي للإحصاء: المجموعة الإحصائية لعام 2011 - توزع القوى العاملة حسب النشاط الاقتصادي والقطاع الجدول (3/6) للعام 2010، أما مصدر عدد العاملين في قطاع النفط والغاز فهو من واقع عمل وزارة النفط خلال فترة الخطة الخمسية العاشرة، فصل الموارد البشرية، وهو تجميع لعدد العاملين في الشركات التابعة للقطاع المذكور من مديريات التخطيط التابعة لكل شركة على حده لنفس العام، أما النسب فهي من إعداد الباحث.

*(إجمالي عدد العاملين في القطاع العام / إجمالي القوة العاملة (المشتغلون) في القطاعين العام والخاص)*100.
**(عدد العاملين في القطاع العام الصناعي/ إجمالي عدد العاملين في القطاع العام)*100
***(عدد العاملين في قطاع النفط والغاز/ عدد العاملين في القطاع العام الصناعي)*100.

نتبين من الجدول السابق ما يلي:
إنّ نسبة عدد العاملين في القطاع العام إلى إجمالي القوة العاملة (المشتغلون في القطاعين الخاص والعام) بلغت 26.91%، بينما بلغت نسبة عدد العاملين في القطاع العام الصناعي إلى إجمالي العاملين في القطاع العام 3.19%، وهي نسبة منخفضة والسبب في ذلك تناقص الطلب النسبي على القوى العاملة نتيجة لتطوّر إنتاجية العمل، فالنتيجة الطبيعية للتطوّر التقني أن عملية الإنتاج تتطلب عدداً أقل من العمال خاصة في القطاع الصناعي.

وأمّا نسبة عدد العاملين في قطاع النفط والغاز إلى القطاع العام الصناعي فقد بلغت 27.25%، بينما نسبة عدد العاملين في هذا القطاع إلى عدد العاملين في القطاع العام ككل بلغت 3.23% وهي نسبة منخفضة بشكل عام، وبمقارنة عدد العاملين في هذا القطاع بإجمالي القوى العاملة في الاقتصاد ككل، نجد أنّ نسبة العمالة في

[1]) تعريف القوة العاملة : د. عمر، محمد جميل: **اقتصاد وتخطيط القوى العاملة**، ص 126.
هو ذلك الجزء من القوى البشرية الذي يمتلك مجموعة من القدرات الفيزيائية والعقلية المستخدمة حالياً في الإنتاج الاجتماعي بهدف إنتاج السلع والخدمات الاقتصادية، إضافة إلى تلك القدرات التي لم يتم استخدامها بعد في العمل الاجتماعي بسبب البطالة، وبالتالي تتألف القوى العاملة من **مجموع المشتغلين والعاطلين** عن العمل.

هذا القطاع الحيوي لم تُشكل في عام 2010 سوى 0.87%([1]) من إجمالي عدد المشتغلين في الاقتصاد الوطني.

والجدول التالي يبين حركة القوى العاملة حسب النشاط الاقتصادي والقطاع، وذلك في القطاع العام الصناعي وقطاع النفط والغاز في القطر، بين عامي 2004 و 2010.

الجدول رقم (30) **حركة القوى العاملة حسب النشاط الاقتصادي والقطاع**، في القطاع العام الصناعي، وقطاع النفط والغاز في القطر بين عامي 2004 و 2010. (الوحدة: مشتغل)

البيان	عام 2004 العدد	النسبة	عام 2010 العدد	النسبة	الفرق	نسبة الزيادة بين العامين
إجمالي القوة العاملة (المشتغلون)* خاص وعام	4,302,000.00		5,054,456.00	-	752,456.00	17.49
عدد العاملين في القطاع العام الصناعي	183,102.00	4.26	161,025.00	3.19	22,077.00-	12.06-
عدد العاملين في القطاع النفط والغاز	39,117.00	21.36	43,885.00	27.25	4,768.00	12.19
		0.91		0.87		

المصدر: (نفس المصدر السابق) المكتب المركزي للإحصاء: المجموعة الإحصائية لعامي 2011 و 2005، أما مصدر عدد العاملين في قطاع النفط والغاز فهو من واقع عمل وزارة النفط خلال فترة الخطة الخمسية – فصل الموارد البشرية، وهو تجميع لعدد العاملين في الشركات التابعة للقطاع المذكور، من مديريات التخطيط التابعة لكل شركة على حده لنفس العام، أما النسب فهي من إعداد الباحث.

نتبيّن من الجدول السابق ما يلي:
انخفاض عدد العاملين في القطاع العام الصناعي بشكل عام من عام 2004 وحتى 2010 بنسبة 12.06%، وبما يعادل 22,077 مشتغل، وذلك بسبب تناقص الطلب النسبي على القوى العاملة نتيجة لِتطور إنتاجية العمل والتطور التقني الحاصل، فيتطلب الإنتاج عدد أقل من العمال حتى مع بلوغ سن التقاعد وخروج عدد من العمال من العملية الإنتاجية.

ونلاحظ ازدياد في عدد العاملين في قطاع النفط والغاز خلال نفس الفترة بنسبة 12.19% وبما يعادل 4,768 مشتغل، وبمعدل نمو سنوي 2.03% فقط، وذلك بسبب ارتفاع درجة التقنية ومستوى التعليم المطلوب خاصة من حملة شهادات الهندسة البترولية، والاقتصاد، والمعاهد الفنية والهندسية المتوسطة.

كما نلاحظ أيضاً زيادةً في **إجمالي عدد القوى العاملة لِلمشتغلون** في الاقتصاد خلال نفس الفترة بنسبة **17.49%** وبما يعادل 752,456 مشتغل.

[1]) بالاستناد إلى الجدول رقم 29 صفحة 75.

2- تطور القوى العاملة في قطاع النفط والغاز والصناعات الإستخراجية :

نتبيّن هنا مدى تطور العمالة في كل شركة من الشركات التابعة لهذا القطاع ، فلِكُل شركة نشاط خاص بها ويُكمّل نشاط الشركة الأخرى، فالشركة السورية للنفط تختص بنشاط الاستكشاف والمسح والحفر والإنتاج، وشركة محروقات تختص بنشاط التوزيع والتخزين، وشركة مصفاة بانياس ومصفاة حمص تختصان بنشاط التكرير، أما نشاط النقل فتختص به الشركة السورية لنقل النفط، ونستعرض هنا تطور القوى العاملة في قطاع النفط والغاز والصناعات الإستخراجية خلال فترة الخطة الخمسية العاشرة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (31) **تطور القوى العاملة في قطاع النفط والغاز والصناعات الإستخراجية** في الفترة 2006 -2010

الشركة	2006	2007	2008	2009	2010
المؤسسة العامة للنفط	0	0	0	0	513
الشركة السورية للنفط	14778	14863	15037	15078	15083
الشركة السورية للغاز	2699	2878	3071	3092	3246
الشركة السورية لنقل النفط	4410	4428	4355	4285	4238
شركة مصفاة بانياس	3259	3220	3207	3123	3041
الشركة العامة لمصفاة حمص	5011	4912	4846	4707	4517
شركة محروقات	10501	10780	10805	8330	8153
المؤسسة العامة للتكرير والتوزيع	0	0	0	0	40
المؤسسة العامة للجيولوجيا	1929	1926	1900	1847	2059
الشركة العامة للفوسفات و المناجم	2764	2700	2714	2625	2336
المعهد التقاني للنفط والغاز بحمص	141	137	134	133	131
المركز الوطني للرصد الزلزالي	0	80	84	82	87
الإدارة المركزية	183	173	172	171	142
المجموع	45675	46097	46325	43771	43885

المصدر : واقع عمل وزارة النفط خلال فترة الخطة الخمسية، فصل الموارد البشرية، وهو تجميع لعدد العاملين في الشركات التابعة للقطاع المذكور، من مديريات التخطيط التابعة لكل شركة على حده ولكل عام من أعوام الخطة، أما النسب فهي من إعداد الباحث.

نتبيّن من الجدول السابق أنّ عدد العاملين في الشركة السورية للنفط ([1]) قد ازداد من 14778 عامل في عام 2006 إلى 15083 عامل في عام 2010، بما يعادل عدد عمال 305 عامل ونسبة زيادة 2,07 %.
كما ازداد عدد العاملين في الشركة السورية للغاز من 2699 عامل في عام 2006 إلى 3246 عامل في عام 2010، بما يعادل عدد عمال 547 عامل ونسبة زيادة 20.26 %.

[1]) ملاحظة: يتضمن عدد العاملين في الشركة السورية للنفط المفرزين إلى الشركات العاملة.

أما باقي الشركات فقد انخفض إجمالاً عدد العمال فيها خلال الفترة المذكورة، ويمكن القول أنه بشكل عام وبعد أن تأرجح عدد العمال خلال فترة الخطة، فقد انخفض من 45675 عامل ببداية الخطة في عام 2006 إلى 43885 عامل في نهايتها في عام 2010، وبما يعادل 1790 عامل، ونسبة انخفاض مقدارها 3.92 %.

3- تطور القوى العاملة في الشركة السورية للنفط وتوزعها وفق الشهادة والاختصاص:

بداية يوضح الجدول التالي إجمالي عدد العاملين في الشركة السورية للنفط:

الجدول رقم (32) اجمالي عدد العاملين في الشركة السورية للنفط لغاية 2010/12/31

البيان	عدد الدائمين	عدد المؤقتين	الإجمالي الموجود حتى 12/31 2010/	العدد وفق الخطة	الفرق عن الخطة
الإجمالي العام	11590	3493	15083	15600	-517
منهم المفرزون إلى شركة الفرات	753		753		
والمفرزون إلى شركة دير الزور	131		131		

(المصدر: الشركة السورية للنفط– المديرية الإدارية – وثائق القوى العاملة– تقرير العمالة عام 2010).

نلاحظ أنَّ العدد الإجمالي للعاملين في الشركة السورية للنفط 15083 عامل (829 عاملة و14254 عامل) ومنهم 753 عامل مفرز إلى شركة الفرات للنفط، و131 عامل مفرز إلى شركة دير الزور للنفط.
وهنا لابد من أن نستعرض تطور حركة القوى العاملة وفق شهادات التحصيل العلمي في الشركة السورية للنفط وذلك خلال الفترة من 2005-2010.

الجدول رقم (33) تطور حركة القوى العاملة في الشركة السورية للنفط وفق الشهادة والتحصيل العلمي
في الفترة من 2005- 2010 (الوحدة عامل)

السنة	مهندس	علوم	جامعي	معهد متوسط	ثانوية فنية	ثانوية عامة	ضارب آلة كاتبة	سائقون وعمال اختصاص	عمال عاديين	المجموع
2005	1603	321	346	2669	616	768	77	6739	1894	15033
2006	1646	331	341	2804	654	721	75	6296	1935	14803
2007	1682	340	354	2875	628	709	70	6284	1921	14863
2008	1768	338	353	3001	623	683	70	6283	1918	15037
2009	1868	384	325	3059	625	500	64	6379	1864	15068
2010	1874	407	325	3190	619	495	59	6312	1802	15083
نسبة الزيادة	0.16	0.26		0.195						

(المصدر: الشركة السورية للنفط، المديرية الإدارية، وثائق القوى العاملة، تقرير العمالة عام 2010).

نلاحظ من الجدول السابق أنَّ عدد المهندسين في الشركة السورية للنفط قد ازداد سنوياً وبشكل تدريجي من 1603 مهندس في عام 2005 حتى وصل إلى 1874 مهندس في عام 2010 بزيادة قدرها 271 مهندس وبما

يعادل نسبة 16.9% تقريباً، وتعود هذه الزيادة في أعداد المهندسين إلى ارتفاع الإنتاج من النفط الخام الثقيل خلال تلك الفترة إضافة إلى زيادة في إنتاجية الشركة من الغاز بالتوازي مع البدء بالمشاريع الغازية الجديدة الأمر الذي يتطلب وجود كوادر مؤهلة وأيدي عاملة مُختصة.

ويُلاحظ أيضاً ازدياداً سنوياً وتدريجياً في عدد الموظفين في الشركة السورية للنفط من خريجي كليات العلوم التطبيقية حيث ازداد العدد من 321 في عام 2005 حتى وصل إلى 407 خريج في عام 2010 بزيادة قدرها 86 خريج وبما يعادل نسبة زيادة مقدارها 26.79%، ويرجع السبب في ذلك إلى طبيعة عمل الشركة السورية للنفط بشكل عام وإلى حاجتها الدائمة إلى خريجي كليات العلوم والكيمياء التطبيقية لتطوير الدراسات الجيوكيميائية والجيولوجية والجيوفيزيائية المتكاملة وإجراء المسوحات السايزمية باستخدام تقنياتٍ حديثةٍ والاستفادة من هذه التقنيات الحديثة لدراسة الطبقات الخازنة للنفط والغاز الطبيعي.

أما عدد الجامعيين من مختلف الكليات فهو متأرجح خلال فترة الدراسة فقد ازداد في عامي 2007و2008 ووصل إلى 354 ثم تناقص في العامين الأخيرين إلى 325 جامعي، وإنَّ تأرجح عدد الجامعيين في الشركات النفطية هو من التحديات التي تواجهها العمالة فيها بسبب تركيز التدريب والاهتمام لذوي الاختصاصات والمهندسين، أمّا بالنسبة لحملة شهادات المعاهد المتوسطة فقد ازداد العدد أيضاً وبشكلٍ سنوي وتدريجي من 2669 عامل في عام 2005 إلى 3190 عامل في عام 2010، بزيادة قدرها 521 عامل وبما يعادل نسبة زيادة 19.52% تقريباً.

ويوضح الجدول التالي توزع اختصاصات المهندسين في الشركة السورية للنفط لغاية 2010/12/31

رقم (34) توزع اختصاصات المهندسين في الشركة السورية للنفط لغاية 2010/12/31. (الوحدة: مهندس)

البيان	عدد الدائمين	عدد المؤقتين	الإجمالي الموجود	العدد وفق الخطة	الفرق عن الخطة	النسبة من المجموع
مهندس بترول	737	7	**744**	788	-44	**0.40**
مهندس ميكانيك	466	11	**477**	505	-28	**0.25**
مهندس كهرباء والكترون	327	5	**332**	354	-22	**0.18**
مهندس جيولوجيا	18	3	**21**	24	-3	**0.01**
مهندس كيمياء	100	1	**101**	98	3	**0.05**
مهندس جيوفيزياء	11	0	**11**	12	-1	**0.01**
مهندس مدني	136	2	**138**	147	-9	**0.07**
مهندس اختصاصات مختلفة	45	5	**50**	56	-6	**0.03**
المجموع	1840	34	**1874**	1984	-110	**1.00**

(المصدر: الشركة السورية للنفط، المديرية الإدارية، وثائق القوى العاملة، تقرير العمالة عام 2010).

يُبيّن الجدول أعلاه أنَّ إجمالي عدد المهندسين في الشركة السورية للنفط بلغ 1874 مهندس في نهاية عام 2010، وأنَّ عدد مهندسي البترول بلغ 744 مهندس وشكل نسبة 40% من إجمالي عدد المهندسين، وأن عدد مهندسي الميكانيك بلغ 477 مهندس وشكل نسبة 25% من إجمالي عدد المهندسين في الشركة، ومن الملاحظ

أنَّ عدد مهندسي البترول والميكانيك والكهرباء شكّل نسبة تزيد عن 83% من إجمالي عدد المهندسين فيها، وهذا يدل على أهمية هذه الاختصاصات الهندسية في الشركات النفطية عموماً وفي الشركة السورية للنفط خصوصاً.

ويوضّح الجدول التالي توزع أعداد العاملين وفق الشهادة الجامعية في الشركة السورية للنفط لغاية 2010/12/31

الجدول رقم (35) توزع أعداد العاملين وفق الشهادة الجامعية في الشركة السورية للنفط لغاية 2010/12/31.

البيان	عدد الدائمين	عدد المؤقتين	الاجمالي الموجود	العدد وفق الخطة	الفرق عن الخطة	النسبة
حقوق	69	42	**111**	121	-10	0.34
تجارة واقتصاد	101	51	**152**	164	-12	0.47
لغة عربية	3	0	**3**	5	-2	0.01
لغة انكليزية	35	3	**38**	39	-1	0.12
جغرافيا	4	0	**4**	5	-1	0.01
تاريخ	4	0	**4**	4	0	0.01
فلسفة	4	0	**4**	4	0	0.01
علوم عسكرية	2	0	**2**	2	0	0.01
مختلفة	7	0	**7**	8	-1	0.02
المجموع	229	96	**325**	352	-27	1.00

(المصدر : الشركة السورية للنفط، المديرية الإدارية، وثائق القوى العاملة، تقرير العمالة عام 2010).

يُبيّن الجدول أعلاه أنَّ إجمالي عدد الجامعيين بلغ 325 جامعي، وأنَّ عدد الجامعيين من **خريجي كلية الاقتصاد** بلغ 152 جامعي وشكّل نسبة 47 % من إجمالي عدد الجامعيين، وهي نسبة مرتفعة وتدل على أهمية تواجد العنصر التجاري في الشركات النفطية والغازية خاصة للمهام المُتعلقة بالحسابات والأمور التجارية ولجان الشراء المحلي والمناقصات الداخلية والخارجية و أسعار الصرف والتحويلات المالية والنقدية وغيرها.

ويُمكن القول أنَّ تواجد العدد الكبير من حملة شهادات المعاهد المتوسطة وتزايد هذا العدد (في الشركة السورية للنفط كمثال نموذجي) والذي بلغ 3190 خريج في عام 2010، وبنسبة زيادة مقدارها 19.5 % عن عام 2005، يعود سببهُ إلى أهمية عنصر العمل الإنتاجي في هذا القطاع الصناعي الهام، وذلك لضمان تواجد العاملين الضروريين للعمليات الإنتاجية والإدارية والخدمية المختلفة لتأمين احتياجات القطاع المستقبلية في حال وجود فائض أو عجز في أي قسم من أقسام العمل، ويُؤخذ بعين الاعتبار وجود مجموعات من العاملين من مختلف الاختصاصات وكوادر متنوعة جاهزة للدخول في العملية الإنتاجية عند تطوير صناعة التكرير مثلاً وزيادة الطاقة التكريرية، أو تحقيق اكتشافات جديدة، أو وجود عمليات نقل ومد لِشبكات توزيع إضافية في القطر.

وبناء على ما سبق، يُعتبر حجم **العمالة في قطاع النفط والغاز منخفضاً نسبياً** بشكل عام، مقارنة بإجمالي القوى العاملة في الاقتصاد، حيث أنّ العمالة في هذا القطاع الحيوي لم تُشكل في عام 2010 سوى 0.87%([1]) من إجمالي عدد المشتغلين في الاقتصاد الوطني، ويُعزى سبب ذلك بالدرجة الأولى إلى السمات المميزة للصناعة النفطية والغازية والمُتمثلة في ارتفاع درجة التقنية والمهارة النوعية للعمالة والتنوّع الواسع في الاختصاصات، الأمر الذي يتطلب توفر أنماط خاصة من **العمالة المؤهلة والمدربة تدريباً** جيداً لِمواكبة تطورات هذه الصناعة وسرعة دخولها في العملية الإنتاجية.

ويُمكننا القول أنّ **قطاع الصناعة النفطية والغازية يتطلب زيادةً في استثمار العنصر البشري** بشكل فعلي، وذلك عن طريق التعَرف على قدرات ودوافع الأفراد فيه، وإمكانياتهم وخبرتهم العملية ومحاولة تطويرها وتوجيهها ممّا ينعكس على تطوير مهاراتهم والاستفادة منها في خدمة الشركات التي يعملون لأجلها، وبالتالي يُمكن القول إنّ **التعليم والتدريب** يُعتبران من **أهم الاستراتيجيات** الأساسية المعتمدة في استثمار العنصر البشري.

[1]) بالاستناد إلى الجدول رقم 29 ، ص75.

خلاصة

في مجال الاستثمار: ويعتبر الاستثمار في قطاع النفط والغاز من أفضل التجارب الاقتصادية التي تم تطبيقها على الاقتصاد السوري، حيث زادت وتيرة الإنتاج إلى أقصى الحدود الممكنة اقتصادياً، وذلك من أجل توفير القطع الأجنبي الضروري لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية واستيراد مستلزمات الإنتاج، إضافة إلى دور زيادة الإنتاج في تطوير التركيب الهيكلي لبنية الاقتصاد السوري، فضلاً على خلق صناعة نفطية كاملة ومتناسقة، إضافة إلى تأمين الخبرات والأجهزة اللازمة لها.

إنّ مجموع ما تم تخصيصه للشركتين: السورية للنفط والسورية للغاز **يفوق نسبة 75%** من مجموع **الاعتمادات الاستثمارية** المرصودة لقطاع الصناعات الإستخراجية، مما يؤكد الدور الريادي لهما و**المكانة الاقتصادية** الرئيسية التي تتمتعان بها في الاقتصاد السوري، إضافة إلى رغبة الحكومة في تطوير الاستثمار في هذا القطاع الاقتصادي الحيوي.

إنّ إجمالي الاعتمادات الاستثمارية المخصصة لقطاع الصناعات الإستخراجية متضمناً النفط والغاز لعام 2010 بلغت 16581 مليار ليرة سورية، وهي **تشكل نسبة 25%** من إجمالي اعتمادات القطاع العام الصناعي المخصصة في الموازنة العامة للدولة والبالغة (66275 مليار ليرة).

إنّ توجه حوالي ربع الإنفاق العام الصناعي (25%) إلى قطاع النفط والغاز، يعتبر دليلاً واضحاً **على الأهمية** التي يحتلها هذا القطاع في الاقتصاد الوطني، وعلى الآمال الموضوعة في هذا القطاع الحيوي.

وأمّا **الأهداف السياسية والاقتصادية البعيدة للقائمين على الإدارة النفطية** في سوريا تصب في استثمار من 2 إلى 3 مليار دولار لتنمية وتطوير حقول الغاز، ومد شبكة من الخطوط والأنابيب لنقل الغاز، والتركيز على نقل النفط والغاز بواسطة الأنابيب وذلك بسبب انخفاض تكلفة النقل والموثوقية التي يتمتع بها، مع مقارنة ودراسة الجدوى من تشغيل الغاز في محطات توليد الطاقة الكهربائية، إضافة إلى التركيز على مد خطوط نقل الغاز بين المعمل المُنتج والمُستهلك، والعمل على تطوير حقول إنتاج الغاز الحالية وزيادة الإنتاج الغازي.

وفي مجال **الصادرات:** فإنّ **صادرات النفط تحتل مكانة هامة وأساسية في جدول الصادرات السورية، ففي** عام 2005 تجاوزت نسبة **صادرات النفط الخام والمشتقات النفطية** نسبة **50.68 %** من إجمالي صادرات القطر، كما أنّ وسطي نسبة صادرات النفط والمشتقات النفطية إلى إجمالي الصادرات خلال الفترة 2005-2010 **بلغت 40.71%.**
وانخفضت نسبة الصادرات من النفط الخام إلى إجمالي صادرات القطر من 42.89% في عام 2005 إلى 27.14% في عام 2009، وذلك تبعاً لانخفاض إنتاج القطر من النفط الخفيف، لتعود وترتفع هذه النسبة إلى **35.17% عام 2010**، وتعتبر نسبة صادرات النفط الخام إلى إجمالي صادرات القطر **مرتفعة بشكل عام.**

والمستوردات: فقد وصلت **نسبة مستوردات** النفط الخام والغاز **والمشتقات النفطية** بالنسبة إلى إجمالي مستوردات القطر **إلى ذروتها 40.06% في عام 2008**، وذلك بسبب زيادة الطلب على المشتقات النفطية واستجرار كميات كبيرة من المازوت والغاز المسال، كما أن وسطي هذه النسبة خلال كامل فترة الخطة بلغت 33.78%.
وسجّلت النسبة أدنى انخفاض لها **28.66% في عام 2009** بسبب انخفاض الكميات المستوردة من النفط الخام والغاز والمشتقات النفطية حيث قامت المصافي بتأمين حاجة السوق المحلية، فضلا عن وجود مخزون من العام السابق

أمّا بالنسبة **للعمالة:** يُعتبر حجم **العمالة في قطاع النفط والغاز منخفضاً نسبياً** بشكل عام، مقارنة بإجمالي القوى العاملة في الاقتصاد، حيث أنّ العمالة في هذا القطاع الحيوي لم تُشكل في عام 2010 سوى 0.87% من إجمالي عدد المشتغلين في الاقتصاد الوطني، ويُعزى سبب ذلك بالدرجة الأولى إلى السمات المميزة للصناعة النفطية والغازية والمُتمثلة في ارتفاع درجة التقنية والمهارة النوعية للعمالة والتنوّع الواسع في الاختصاصات.
وفي نفس العام 2010 بلغت نسبة عدد العاملين **في قطاع النفط والغاز** إلى القطاع العام **الصناعي** 27.25%، بينما نسبة عدد العاملين في هذا القطاع إلى عدد العاملين في **القطاع العام** ككل بلغت 3.23% وهي أيضاً نسبة منخفضة بشكل عام.
وهناك **ازدياد في عدد العاملين** في قطاع النفط والغاز خلال فترة الدراسة بنسبة 12.19% وبما يعادل 4,768 مشتغل، **وبمعدل نمو سنوي 2.03% فقط**، وذلك بسبب ارتفاع درجة التقنية ومستوى التعليم المطلوب خاصة من حملة شهادات الهندسة البترولية والكهربائية، والاقتصاد، والمعاهد الفنية والهندسية المتوسطة.

وفي الشركة السورية للنفط فإنّ:
العدد الإجمالي للعاملين (**لغاية2010/12/31**) بلغ 15083 عامل (829 عاملة و14254 عامل) ومنهم 753 عامل مُفرز إلى شركة الفرات للنفط و131 عامل مُفرز إلى شركة دير الزور للنفط.

وبلغ إجمالي عدد المهندسين 1874 مهندس، منهم 744 مهندس بترول بما يعادل نسبة 40% من إجمالي عدد المهندسين، و477 مهندس ميكانيك وبما يعادل نسبة 25% من إجمالي عدد المهندسين في الشركة، ومن الملاحظ أنّ عدد مهندسي البترول والميكانيك والكهرباء شكل نسبة تزيد عن 83% من إجمالي عدد المهندسين فيها، وهذا يدل على أهمية هذه الاختصاصات الهندسية في الشركات النفطية.

وبلغ إجمالي عدد الجامعيين 325 جامعي، منهم 152 **خريج كلية الاقتصاد** بما يعادل نسبة 47 % من إجمالي عدد الجامعيين، وهي **نسبة مرتفعة** وتدل على أهمية تواجد **العنصر التجاري** في الشركات النفطية والغازية خاصة للمهام المُتعلقة بالحسابات والأمور التجارية ولجان الشراء المحلي والمناقصات الداخلية والخارجية و أسعار الصرف والتحويلات المالية والنقدية وغيرها.

ويُمكن القول أنّ قطاع الصناعة النفطية والغازية يتطلب زيادةً في استثمار العنصر البشري، وإنّ التعليم والتدريب يعتبران من **أهم الاستراتيجيات** الأساسية المعتمدة في استثمار العنصر البشري.

الفصل الرابع: النفط ودوره في رفع معدلات النمو الاقتصادي

مقدمـه

المبحث الأول : الإيرادات النفطية ومساهمتها في الموازنة العامة للدولة

المبحث الثاني : المساهمة المالية للإيرادات النفطية في الميزان التجاري

المبحث الثالث: أهمية الاحتياطيات النفطية في تراكم الإيرادات ودورها المستقبلي في التطور الاقتصادي

خلاصـة

مقدمه

يلعب قطاع النفط والغاز دوراً محورياً في الاقتصاد حيث تمثل الإيرادات النفطية أكثر من ربع الإيرادات العامة، ويساهم هذا القطاع في تمويل نصف الموازنة العامة للدولة (1)، إلا أن هذا الدور الحيوي يكتنفه الكثير من المخاطر على مستوى توفر الموارد النفطية لتحقيق الاكتفاء الذاتي خاصة في ظل تناقص معدلات إنتاج النفط الخام، وعلى مستوى تطوير الاحتياطيات من الغاز الضرورية لقطاعي الكهرباء والطاقة، وعلى مستوى تمويل الموازنة وميزان المدفوعات.

ويكتسب النفط ومشتقاته صفة المادة أو السلعة الإستراتيجية، وذلك من المكانة التي يحتلها في على مستوى الاقتصاد ككل، حيثُ ساعد سورية على تقوية مواقفها الاقتصادية والوطنية والإقليمية المختلفة، وعلى تجاوز الأزمة المالية التي عرفتها سورية عام 1986، وساعد على دعم الاقتصاد السوري الذي تأثر بانهيار الاتحاد السوفييتي كحليف استراتيجي وإقليمي رئيسي، والذي ترافق مع الانخفاض الكبير في حجم الصادرات السورية غير النفطية، حيث أعطى النفط الطمأنينة في الفترة الممتدة من عام 1987 وحتى عام 1994 والتي كانت تُخفي اختلالاً في هيكلية و آلية عمل الاقتصاد السوري وبالتالي ساعد على تجنب سورية من تطبيق وصفات برامج الإصلاح الهيكلي التي اتبعتها العديد من الدول النامية ولا زالت تعاني من نتائجها حتى اليوم، كما ساعد في تحقيق هذه الطمأنينة، الاكتشافات الغازية الهامة التي تحققت في وسط سورية.

وعلى الرغم من اختلاف شكل الاقتصاد السائد، واختلاف النظم السياسية والاجتماعية، باتت الموازنة العامة للدولة تُشكل محوراً أساسياً في السياسة العامة للدولة وللمُجتمع، وتهدف إلى تحقيق مجموعة من الإجراءات الاقتصادية الهامة، فمع ازدياد نسبة الدخل القومي الذي يَمر عبر الموازنة العامة، فإنه يُعمد إلى توزيعه عبر قنوات المصاريف الجارية والاستثمارية وبما يحقق الأهداف التي ترتئيها الحكومة صاحبة مشروع الموازنة.

حيثُ عملت الموازنة على تمويل مجموعة من المشاريع التي ترى فيها الحكومة أنها تُساهم بشكلٍ مباشر في رفع السوية التقنية داخل الاقتصاد الوطني، وتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي، وترفع من معدلات النمو الاقتصادي لرفد العملية التنموية الاقتصادية والاجتماعية.

ولقد لعبت الكميات المُنتجة والاحتياطية من النفط والغاز دوراً رئيسياً في الإستراتيجية والسياسة الاقتصادية للدولة، حيث ساهمت في تأمين حاجة القطر من الاستهلاك المحلي ومواجهة الطلب المتزايد على الطاقة، وفي توليد الطاقة الكهربائية أيضاً، إضافة إلى ذلك، فإنَّ وجود مخزون استراتيجي وكميات واعدة من الغاز الطبيعي تُبشر بدورٍ اقتصادي أكثرُ عمقاً في عملية التنمية الشاملة.

---

[1]) الخطة الخمسية العاشرة،(مرجع سبق ذكره) الفصل الحادي عشر، ص 477.

المبحث الأول: الإيرادات النفطية ومساهمتها في الموازنة العامة للدولة:

تُعتبر الموازنة العامة الأداة المالية التنفيذية السنوية لمختلف السياسات الاقتصادية والمالية للدولة ([1])، وذلك بهدف تحقيق النمو الاقتصادي المنشود، وزيادة معدلات التشغيل، ورفع إنتاجية العمل الاجتماعي، وتحقيق التناسب بين الأجور والأسعار، والعمل على تعبئة جميع الإمكانات المتوافرة المادية والبشرية لتحقيق أعلى فعالية مُمكنة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي تحقيق المزيد من الانسجام بين مختلف القطاعات داخل الاقتصاد الوطني، وبما يحقق المصلحة الاقتصادية والاجتماعية للبلد.

1- أهمية الموازنة العامة في سوريا:

يهدف مشروع الموازنة العامة في سوريا إلى الربط بين الخطة المالية والخطة التمويلية بالشكل الذي يجسد إمكانية تأمين التمويل اللازم للمشاريع الاقتصادية والاجتماعية المُخططة، إضافة إلى تحقيق الأهداف المرسومة.

وعلى اختلافها وتتابعها فقد حددت الحكومات المتلاحقة في سوريا الأهداف والمبادئ التي يجب تحقيقها من خلال الموازنة العامة للدولة. حيث أكدت البيانات الوزارية المختلفة على أهمية الموازنة ودورها في تحقيق الأهداف المرسومة، وضرورة تحقيق العدالة الضريبية، وزيادة التحصيل الضريبي لخدمة الأهداف العامة للدولة"([2]).

وقد تمثلت هذه الأهداف بتمويل مجموعة من المشاريع التي ترى فيها الحكومة أنها تساهم بشكل مباشر في رفع السوية التقنية داخل الاقتصاد الوطني، وتحقق التقدم الاجتماعي والاقتصادي، وترفع من معدلات النمو الاقتصادي لرفد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ودعم سيرها إلى الأمام نحو مراحل أكثر تطوراً في الاقتصاد، ولعل أهم هذه المشاريع هي:

1- تمويل مشاريع البنية التحتية والهيكلية القاعدية من شبكات مواصلات وجسور ومشاريع ري وصرف صحي ومطارات وسدود ومشاريع طاقة ...الخ.

2- تمويل المشاريع الاقتصادية والعمل على تنويعها بهدف تنويع القاعدة الإنتاجية في البلد، حيث تهدف الموازنة عادةً إلى تمويل المشاريع التالية في مختلف القطاعات الاقتصادية:

- **المشاريع الصناعية** من خلال إقامة وإنشاء المدن الصناعية والمصانع العامة لمختلف الصناعات النسيجية والهندسية والاستخراجية.
- **المشاريع الزراعية** من خلال تمديد شبكات الري وإنشاء السدود وتأمين مستلزمات الإنتاج ودعم المحاصيل الزراعية الإستراتيجية كالقطن والقمح والشوندر ...الخ. وإدخال المكننة الزراعية بما يحقق إنتاجية عالية لهذا القطاع الهام في القطر وبما يضمن إعادة الإنتاج فيه.
- **مشاريع إنتاج الطاقة** وتأمين المواد الأولية اللازمة للصناعة الوطنية وبالشكل الذي يزيد من مساهمة قطاع الصناعة في الناتج الوطني ويرفع من السوية الإنتاجية على مستوى القدرة والكفاءة، فضلاً عن إقامة المُجمّعات الاستهلاكية وشركات التسويق للمنتجات الصناعية والزراعية.

---

[1]) د. المهايني، محمد خالد، المالية العامة والتشريع الضريبي، فصل الموازنة العامة ص189، كلية الاقتصاد، دمشق عام 2000.

[2]) عبد المالك الأخرس، التخطيط المالي في سوريا، الاقتصاد المالي، دمشق 1987م.

3- كما تهدف الموازنة العامة للدولة في سوريا إلى تمويل المشاريع الاجتماعية كمشاريع الصحة والتعليم والثقافة والرياضة و تأمين المستلزمات الضرورية لنجاح هذه المشاريع.

4- يبقى أن نذكر أن الموازنة تقوم بتمويل البرامج السياسية والإعلامية التي توضح مواقف القطر تجاه مختلف القضايا السياسية في العالم بشكل يدعم الموقف السوري عربياً وإقليمياً ودولياً.

وقد **عرّف المشرّع** السوري الموازنة العامة للدولة كما جاء في القانون المالي الأساسي ([1]) بأنها: "الخطة المالية الأساسية السنوية لتنفيذ الخطة الاقتصادية بما يحقق أهداف هذه الخطة ويتفق مع بنيانها العام التفصيلي" . وبذلك يكون المُشرّع السوري قد اعتبر الخطة المالية الدعامة الأساسية للخطة الاقتصادية، حيث تُوضح المشاريع التي تنوي الحكومة القيام بها وتبين مصادر التمويل ومراحل تنفيذها.

ومن **أهم مبادئ** الموازنة العامة في سوريا **مبدأ وحدة الموازنة وشموليتها، أي أنَّ** الموازنة ليست عبارة عن مجموعة من إنفاقات فردية يقابل كل منها مورد فردي معين، وإنما **كتلة إيرادات تقابل كتلة نفقات،** وتتحقق الموازنة النهائية بينهما بزيادة في عناصر معينة وتخفيض في عناصر أخرى داخل كلّ من الكتلتين وبإلغاء عناصر أو إضافة عناصر جديدة.

ولا تتوقف فعالية الموازنة على كفاءة إدارة صندوق الدين العام فقط، وإنّما ترتبط بأدوات وسياسات التخطيط المالي الأخرى كسياسة التسليف وسياسة القطع الأجنبي، وتقاس بالنتائج الاقتصادية والاجتماعية وليس بالنتائج المالية والمحاسبية فقط، ذلك لأنَّ الموازنة العامة للدولة هي برنامج عمل الحكومة المالي الذي تُترجم فيه السياسات الاقتصادية والاجتماعية الشاملة إلى أهداف سنوية رقمية تهدف من ورائها إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي للسير بعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية نحو الأمام.

2- آلية عمل الموازنة العامة للدولة:

يُعتبر قطاع الصناعة النفطية من أهم وأكثر القطاعات الإنتاجية إنتاجية في سوريا، ذلك لِما يُحققه هذا القطاع من إيرادات ضخمة تساهم بشكل مباشر وغير مباشر في تمويل عملية التنمية الاقتصادية داخل سوريا ، حيث تضع الحكومة يدها على جميع المؤونات والمخصصات والأرباح المتحققة في المؤسسات العامة التابعة للقطاع العام أي للدولة، وذلك اعتماداً على المرسوم التشريعي رقم 92 لعام 1976 وتعديلاته والقاضي بربط تمويل القطاع العام في سوريا بموازنة الدولة على أساس مبدأ الصوافي ([2])، الذي يقضي بأن تحوّل المؤسسة كامل أرباحها الناتجة عن تجميع أرباح وخسائر شركاتها التابعة في حال وجودها بالإضافة للضرائب إلى موازنة الدولة وقد سُميت هذه الأرباح بفائض الموازنة "ويشمل الأرباح والاحتياطيات للمؤسسات والشركات والمنشآت العامة ذات الطابع الاقتصادي باستثناء المصارف".[3]

---

[1]) القانون المالي الأساسي للدولة- الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 92 – المادة الثانية، وزارة المالية، دمشق.

[2]) د. المهايني، محمد خالد، منهجية الموازنة العامة في الجمهورية العربية السورية، ص 259، وزارة الثقافة، دمشق عام 1994.

كما واقتضى هذا المرسوم أن تورد المؤسسة إلى موازنة الدولة جميع المخصصات والمؤونات الأخرى التي سميت بفائض السيولة ويشمل "اهتلاكات الموجودات الثابتة والمؤونات غير المخصصة ولأكثر من سنة مالية واحدة للمؤسسات والشركات والمنشآت العامة ذات الطابع الاقتصادي باستثناء المصارف"([1]).

وبذلك أصبحت هذه الفوائض بشقيها فائض الموازنة وفائض السيولة ومنذ ذلك الوقت تصب في موازنة الدولة عن طريق صندوق الدين العام الذي يعمد بدوره فيما بعد إلى تمويل العمليات والمشاريع الاستثمارية في القطاعات المختلفة سواء ما يتعلق منها بمشاريع الاستبدال أو التجديد بالنسبة للأصول القائمة أو لتمويل عمليات شراء أصول استثمارية جديدة.

هذا وقد اقتضت أحكام المرسوم التشريعي رقم 26 لعام 1974 المتضمن النظام المالي للمؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي بأنه على المؤسسة العامة التي ترتبط بها شركات عامة أن تقوم بإعداد موازنة تقديرية تجميعية، استناداً إلى موازنات الشركات التابعة لها متضمنة استخدامات المؤسسة العامة اللازمة لممارسة نشاطها الاقتصادي، وإيرادات الفوائض المتاحة /السيولة، الموازنة/ ليمثل رصيد هذه الموازنة إما عجزاً أو فائض الدخل والإنفاق, وبذلك يمكن تقدير الفائض أو العجز المقدر والواجب توريده إلى صندوق الدين العام بعد تنزيل اعتمادات الإنفاق الاستثماري للمؤسسة والشركات التابعة لها من فائض الدخل والإنفاق التقديري المرصد في الموازنة التقديرية للمؤسسة.

3- مساهمة الإيرادات النفطية في المالية العامة للدولة:

تُشكل عائدات النفط مصدراً رئيساً من مصادر الإيرادات الحكومية، وهي ذات أثر كبير في المالية العامة. ففي عام 1990، شكّلت الإيرادات النفطية حوالي 40% من مجموع الإيرادات الحكومية، ووصلت في عام 2001 إلى 51.5%، ثم عادت وانخفضت إلى 35.9% عام 2004، ومنه إلى29.20 % عام 2006. وتدل هذه النسبة الكبيرة (على الرغم من انخفاضها في السنوات الأخيرة) إلى ضعف النشاط الاقتصادي غير النفطي في الدولة.

وتأتي مساهمة النفط في الإيرادات العامة للدولة: عن طريق الضرائب والرسوم المباشرة، التي تفرض على الشركات النفطية السورية، ورسم الطابع المفروض على العقود المبرمة مع المقاولين العاملين مع الشركات النفطية، وضريبة دخل المهن والحرف الصناعية والتجارية وغير التجارية، وأتاوة الحكومة من عائدات شركات النفط المشتركة، والفوائض الاقتصادية، وأيضاً الإيرادات المختلفة التي تمثل فروقات أسعار بيع المشتقات النفطية داخلياً.

ونستعرض من خلال الجدول التالي مؤشر الإيرادات السورية النفطية، الضريبية وغير الضريبية، للأعوام 2005- 2010 .

[1]) (المرجع السابق)، د. المهايني، محمد خالد، منهجية الموازنة العامة في الجمهورية العربية السورية ص 259 و 260.

الجدول رقم (36) مؤشر الإيرادات السورية نفطية، ضريبية .غ ضريبية للأعوام 2005-2010 (الوحدة مليون ليرة سورية)

البيان / العام	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الإيرادات	356290	434865	458830	490904	600831	577587
الإيرادات النفطية	98914	126987	99634	131361	128229	148814
نسبتها للإيرادات %	27.76	29.20	21.71	26.76	21.34	25.76
الإيرادات الضريبية غير النفطية	160257	196332	221424	258048	290157	299420
نسبتها للإيرادات %	44.98	45.15	48.26	52.57	48.29	51.84
الإيرادات غ الضريبية وغ النفطية	97119	111546	137772	101495	182445	129353
نسبتها للإيرادات %	27.26	25.65	30.03	20.68	30.37	22.40

(المصدر: هيئة التخطيط والتعاون الدولي – مديرية الاقتصاد المالي والنقدي - قيم إجمالي الإيرادات - جداول إجمالية للفترة المذكورة ، النسب من إعداد الباحث).

ونلاحظ من الجدول السابق أنَّ المعدل الوسطي لمساهمة الإيرادات النفطية في المالية العامة للدولة لإجمالي الفترة المذكورة يساوي 25.43%، أي لا تزال تساهم الإيرادات النفطية بربع الإيرادات العامة للدولة، مما يؤكد أهمية مساهمة إيرادات قطاع النفط والغاز في دعم مالية الدولة العامة.

وتُعتبر نسبة **الإيرادات النفطية** إلى إجمالي الإيرادات العامة مرتفعة في عامي 2005 و 2006 وهي 27.76 % و 29.20% على التوالي، ويعود السبب في ذلك إلى زيادة نشاط عمل الشركات في قطاعي النفط والغاز خلال العامين المذكورين، واستمرت هذه النسبة في التأرجح صعودا وهبوطا في الأعوام التالية لتصل إلى 25.76% في عام 2010.

ولكن يمكن القول أنَّ الإيرادات النفطية قد انخفضت بشكل عام عن الفترة الواقعة بين عام 2000 وحتى عام 2005 حيث كان المعدل الوسطي للنسبة في تلك الفترة حوالي 35%. ([1])

أمّا الإيرادات الضريبية غير النفطية (2) فتساهم بالحصة الأكبر من إجمالي الإيرادات العامة للدولة، وتتراوح هذه النسبة خلال الفترة المذكورة من 44.98% في عام 2005 وهي تمثل الحد الأدنى، حتى وصلت إلى ذروتها التي تحققت في عام 2008 بنسبة مساهمة 52.57% من إجمالي الإيرادات ، وذلك بسبب زيادة إيرادات الضرائب غير المباشرة، الناشئة عن توسيع الوعاء الضريبي، ورافقها انخفاض في الضرائب على التجارة الدولية، وانخفاض في معدلات الضرائب المباشرة، حيث بَلغ المُعَدل الوسطي خلال فترة الدراسة لِنسبة مساهمة الإيرادات الضريبية غير النفطية في إجمالي الإيرادات 48.52%.

---

[1]) بالاستناد إلى تقرير خبراء صندوق النقد الدولي في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام 2006 مع الجمهورية العربية السورية، صفحة 38.

2) تعريف **الإيرادات الضريبية غير النفطية**: وهي عبارة عن ضرائب الدخل والأرباح وضرائب الممتلكات وضرائب السلع والخدمات المحلية، ورسوم التجارة الدولية ورسوم إضافية غير نفطية ورسوم إنتاج واستهلاك وإيرادات ضريبية أخرى وغيرها..).

وبالنسبة للإيرادات **غير الضريبية وغير النفطية** (1) وهي عبارة عن فوائض المؤسسات العامة فهي تتأرجح صعوداً وهبوطاً، إلا أنها تُساهم مُساهمة فعّالة في إجمالي الإيرادات وبمعدل وسطي إجمالي للفترة المذكورة يساوي 26.07% وهي تعادل تقريباً نسبة مساهمة الإيرادات النفطية، ويعود ارتفاعُها بشكل عام إلى الارتفاع الكبير في فوائض بعض المؤسسات والشركات العامة خلال نفس الفترة.

إلا أنّه لا تزال الحصيلة الضريبية ضعيفة بالمجمل، كما يُعاني الجهاز الضريبي من ضعفٍ شديدٍ في الكفاءات ممّا يُعيق التقدم في عملية إصلاح الإدارة الضريبية، لذلك فإن: الاستمرار في إصلاح الإدارة الضريبية (عملية زيادة إدخال الحوسبة في الإجراءات المالية والضريبية، إضافة إلى وجود موظفين متخصصين ومتمتعين بالمهارات اللازمة) وزيادة الضرائب وتوسيع الوعاء الضريبي، تعتبر من الأمور الضرورية كي يتسنّى للحكومة مواصلة تقديم الخدمات الأساسية للتعويض **عن انخفاض الإيرادات النفطية**، وربما تكون ضريبة القيمة المضافة خياراً ملائماً لذلك.

ويُمكننا القول أنّ الميزانيات المالية السورية تعاني من **عجوزات شبه دائمة**، وللنفط دور أساس وكبير في تقليص حجم تلك العجوزات، ونلحظ عند القيام باستبعاد مساهمة النفط من تلك الميزانيات، أنّه يوجد عجز في الناتج المحلي الإجمالي بنسبةٍ تراوحت من 4.91% في عام 2007 وهي تمثل الحد الأدنى، إلى 12.37% في عام 2010 وهي تُمثل الذروة.

ولكن وبمساهمة النفط في ميزانيات تلك السنوات نُلاحظ **انخفاض عجوزات** المرحلة الواقعة بين عامي 2005 و2010، وتراوحت نسبة العجز من 1.52% في عام 2006 وهي تُمثل الحد الأدنى، إلى 5.38% في عام 2008 وهي تُمثل الذروة.

ويُوضح ذلك الجدول التالي الذي يُبيّن **الميزان النفطي والميزان غير النفطي** ومساهمته إلى الناتج المحلي الإجمالي للأعوام 2005 – 2010:

الجدول رقم (37) يبين الميزانيات المالية السورية متضمنة **الميزان النفطي والميزان غير النفطي** ونسبة مساهمته إلى الناتج المحلي الإجمالي. (الوحدة مليون ليرة سورية)

البيان / العام	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الناتج المحلي	1506440	1726404	2020838	2448060	2520705	2791775
الميزان متضمناً النفط	78069.3-	26312-	105523-	131621-	225885-	243145-
نسبته للناتج المحلي الإجمالي %	**-5.18**	**-1.52**	**-5.22**	**-5.38**	**-8.96**	**-8.71**
الميزان غير النفطي	166194.6-	85918.5-	99300.4-	127568-	303923-	345467-
نسبته للناتج المحلي الإجمالي %	**-11.03**	**-4.98**	**-4.91**	**-5.21**	**-12.06**	**-12.37**

(المصدر: هيئة التخطيط والتعاون الدولي – مديرية الاقتصاد المالي والنقدي - قيم إجمالي الميزان النفطي وغير النفطي - جداول إجمالية للفترة المذكورة ، النسب من إعداد الباحث).

1) **تعريف الإيرادات غير الضريبية غير النفطية**: وهي عبارة عن فوائض المؤسسات والشركات العامة، ومنح خارجية، إضافة إلى إيرادات غير ضريبية أخرى.

ويمكننا القول أنَّ مساهمة النفط في الميزانيات المالية قد خفض تلك العجوزات، بل أصبحت فائضاً في الفترة الماضية بين عامي 2000 و2005 وخاصة في عام 2001 وكانت نسبة الميزان الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي 2.3%، وانخفضت عجوزا تلك المرحلة بشكل عام من 2% لتصل إلى 4.2%. ([1])

أما في جانب النفقات فإنَّ دعم المنتجات النفطية خاصة دعم مادة المازوت أصبح يُمثلُ إشكالية حقيقة للاقتصاد السوري في السنوات الأخيرة، نظراً للتكاليف الباهظة لهذا الدعم، فوفقاً لتقرير خبراء صندوق النقد الدولي في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام 2006 مع الجمهورية العربية السورية فإنَّ دعم النفط قد ازداد من 30.4 مليار ليرة سورية في عام 2003، إلى 142.3 مليار ليرة في عام 2004، وإلى 226.2 مليار ليرة في عام 2006، أي ما يعادل 4.5 مليار دولار من مجموع النفقات.([2])

وازدادت نسبة دعم النفط إلى الناتج المحلي الإجمالي من 2.7% في عام 2003، إلى 10% في عام 2005، ثم إلى 14.6% في عام 2006، مقابل مستوى متواضع للإنفاق على معظم باقي بنود الميزانية، إضافة إلى أنَّ تمويل بعضها كان دون المستوى المطلوب.

وينمو الطلب على المشتقات النفطية في سوريا بمعدلات تفوق معدلات النمو السكاني البالغة 2.45% سنوياً، وذلك بسبب عدة عوامل نذكرُ منها على سبيل المثال لا الحصر: انخفاض سعر المُشتقات النفطية مقارنة مع دول الجوار إلى سعر يُعادل التكلفة تقريباً، وذلك بسبب استمرار الدعم الحكومي: ممّا يعني محاولات مستمرة لِتجارة غير مشروعة "تهريب للدول المجاورة" لِبَاع المشتقات النفطية كالبنزين، الديزل (مازوت) .. ، في أسواق تلك الدول، إضافة الى إدراك أصحاب شاحنات النقل بالعبور" الترانزيت" من وإلى الدول المجاورة لواقع أسعار المُشتقات في سوريا وبالتالي فإنَّ هذه الشاحنات الغير سورية تُساهم في عجز الميزان التجاري السوري على مدار الأيام والأشهر.

ويُمكن القول أنَّ تزايد الطلب المحلي على بعض المشتقات النفطية كالديزل (مازوت)، والغاز المنزلي،... يعودُ في جزء مُهم منه لأسباب نفسية، متمثلة بالأحداث السياسية الحالية، والاضراب والقلق وعدم الاستقرار السائد، بل كان له الأثر الأبرز في حدوث بوادر أزمة واحتكار نتيجة التخزين وحدوث ارتفاع غير مبرر بالأسعار.

---

[1]) بالاستناد إلى تقرير خبراء صندوق النقد الدولي في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام 2006 مع الجمهورية العربية السورية، صفحة 38.

[2]) المرجع السابق، (بالاستناد إلى تقرير صندوق النقد الدولي في مشاورات المادة الرابعة لعام 2006)، ص55.

ويُمكن أن نستنتج أنّ تلك الأرقام والنسب **تُعتبر مؤشرات** خطيرة لاقتصاد مثل الاقتصاد السوري، وسيؤدي الاستمرار بالدعم الحالي للنفط، إلى **نتائج كارثية** سواء على المالية العامة وخزينة الدولة، أو على مستوى معيشة المواطن وقطاع الرواتب والأجور، والبنى التحتية والخدمية.

لذلك يمكننا القول إنّ **الرفع التدريجي** لدعم **المنتجات النفطية** وخاصة مادة المازوت، مع تطبيق سلة إصلاحات متكاملة تتمثل في زيادة في الرواتب والأجور،وتحسين مستوى المعيشة، (مع **تعويضات** عن الفرق الناجم عن رفع الدعم وذلك للمستحقين فقط)، وغيرها من الإجراءات التي تحقق: وفورات كبيرة، كل ذلك يؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي في الأجل الطويل... وإلى تصحيح ميزان المدفوعات للدولة، وتحقيق فائض في الميزان التجاري، وتعزيز مالية الدولة العامة، مما ينعكس آثاره على البنى التحتية للاقتصاد الوطني، وينعكس آثاره أيضاً على عملية التنمية الاقتصادية.

المبحث الثاني: المساهمة المالية للإيرادات النفطية في الميزان التجاري:

إنّ للتجارة الخارجية دورٌ مميزٌ في عملية التنمية الاقتصادية، ويتجلى ذلك من خلال تأمين احتياجات عملية التنمية الأساسية خاصة فيما يتعلق بمستلزمات الإنتاج، فضلاً عن مساهمة قطاع التصدير بشكلٍ أساسي في تأمين احتياجات البلاد من القطع الأجنبي والذي يعود جزء منه لدفع قيمة المستوردات.

وهنا لا بُد من ذِكر أهم المواد الخام السورية التي تتمتع بميزةٍ نسبيةٍ في إنتاجها وهي النفط والقطن، حيث ارتفعت صادرات القطن في السنوات السابقة بشكلٍ متزايدٍ، إضافة إلى بعض المنتجات الزراعية كالخضار والفواكه والحبوب.

ويتطلب رفع القدرة التنافسية لهذه المنتجات تحويل الميزة النسبية التي تتمتع بها إلى ميزةٍ تنافسيةٍ، والعمل على تحويل الصادرات السورية إلى مُنتجات مصنعة محلياً وجاهزة للاستخدام النهائي، كالصناعات الغذائية مثلاً ومنها زيت الزيتون السوري والذي يُصنف في المرتبة العاشرة عالمياً من حيث الجودة، ويُمكننا أن نستعرض أيضاً مُنتج يتمتع بميزة نسبية في الإنتاج وهو القطن السوري، فبناءً على بعض الدراسات الاقتصادية التي أُجريت على النتائج التي تحققت عندما تم تحويل القطن السوري المُصدَّر خاماً؛ إلى غزول في المرحلة الأولى، وإلى نسيج مُعالج في المرحلة الثانية، ومن ثم تم تحويله إلى منتجات نسيجية كالألبسة الجاهزة وغيرها من المنتجات، وفي هذه الحالة وبناء على الدراسة كانت الحصيلة الناتجة عن تصدير تلك المنتجات الجاهزة والمُعدّة للاستخدام النهائي تُعادل تقريباً حصيلة تصدير النفط. (1)

وبالتالي تنعكس الزيادة في عائدات القيمة المُضافة كلما ارتفعت كفاءة الاستثمار وكلما تمَّ التركيز على رفع جودة السلع المصنعة، وهنا تبرز أهمية التخلي التدريجي عن تصدير المواد الخام، وأهمية تصنيعها محلياً وجعلها جاهزة للاستخدام النهائي قبل تصديرها، والاستفادة من المزايا النسبية لها ، وبشكل خاص في مجال الصناعات النفطية المختلفة وصناعة المشتقات النفطية.

وتسعى التجارة الخارجية إلى إيجاد توازن بين عملية البناء وعملية تأمين حاجات الاستهلاك الوسيط وحاجات الاستهلاك النهائي، وتُقاس كفاءة التجارة الخارجية بالدرجة الأولى بنسبة تغطية الصادرات للمستوردات، وبالتالي بمقدار ما يتحقق من قيمةٍ مضافةٍ.

وتُعتبر نسبة تغطية الصادرات للواردات هي مؤشر لقياس كفاءة التجارة الخارجية، ومدى مساهمتها في عملية التنمية الاقتصادية، لأن الواردات تستنزف موجودات الدولة من القطع الأجنبي، بينما تؤمن الصادرات القطع الأجنبي اللازم لاستيراد السلع والأدوات الرأسمالية اللازمة لدعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويُمكننا القول أنه بقدر ما يُحقق قطاع التجارة الخارجية من قيمة مُضافة، تتحقق زيادةً في إيرادات الدولة بشكل عام، إضافة إلى تحقق كفاءة اقتصادية، ممّا يساهم في رفع معدل النمو الاقتصادي.

1- صقر. أديب، صادرات الغزل والنسيج في سورية، ص 84، جامعة دمشق، 1997.

ويمكننا أن نستعرض مؤشرات التجارة الخارجية من خلال **الميزان السلعي** ونسبة تغطية الصادرات للواردات في الجدول التالي:

الجدول رقم (38) **الميزان السلعي** (من مؤشرات التجارة الخارجية) للأعوام من 2005 -2010 (الوحدة مليون دولار)

العام	قيمة إجمالي الصادرات	قيمة إجمالي المستوردات	الميزان السلعي	نسبة تغطية الصادرات للواردات
2005	8486	10047	1561-	%84.47
2006	10100	10626	526-	%95.05
2007	11580	13691	2111-	%84.59
2008	15231	17993	2762-	%84.65
2009	10476	15257	4781-	%68.67
2010	12237	17392	5155-	%70.36

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء: المجموعة الإحصائية لعام 2010، قيم الصادرات والمستوردات الإجمالية من الجدول (9/1) للفترة المذكورة،(بعد تحويل القيم إلى الدولار حسب سعر الصرف السائد في كل عام على حده)، النسب من إعداد الباحث.

نلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

- يوجد تزايد في كمية الصادرات والواردات بشكل عام، وهذا يعكس رغبة الحكومة في السنوات الأخيرة إلى **تحرير التجارة الخارجية**، إلا أنّ تزايد المستوردات هو أكبر من تزايد الصادرات مما أدى إلى عجز الصادرات السلعية عن تغطية قيمة تلك المستوردات.
- لم يتم تحقيق أيّة فوائض في الميزان التجاري خلال الفترة المذكورة.
- تزايد **العجز بالميزان** التجاري السوري بشكلٍ تدريجي من 1561 مليون دولار في عام 2005 ليصل إلى 5155 مليون دولار في عام 2010، وذلك بعد انخفاضه في عام 2006 إلى 526 مليون دولار.
- وهذا التزايد بالعجز عائد إلى ارتفاع قيمة المستوردات من المشتقات النفطية، ممّا اثر على إجمالي قيمة المستوردات، حيث ارتفعت قيمة المستوردات من 10047 مليون دولار في عام 2005 لتصل إلى 17392 مليون دولار في عام 2010.
- انخفضت نسبة تغطية الصادرات للواردات من 84.47% في عام 2005 لتصل إلى 68.67% في عام 2009 وإلى 70.36% في عام 2010، ويعود السبب في ذلك إلى تراجع تصدير النفط (نتيجة انخفاض الإنتاج من النفط الخام الخفيف)، وزيادة استيراد المشتقات (بسبب عجز المصافي عن تلبية احتياجات الاستهلاك المحلي).

والجدير بالذكر أنه لا يوجد كميات مُصدّرة من الغاز المنزلي إلى الخارج لأن الكميات المنتجة تذهب بالكامل نحو الاستهلاك المحلي، بل يقوم القطر **باستيراد الغاز** لسد حاجة السوق المحلية، ويُبيّن الجدول التالي كميات وقيم مادة الغاز المنزلي المستوردة في الفترة الواقعة بين عام 2005 وعام 2010.

الجدول رقم (39) **كميات و قيم مادة الغاز المنزلي المستوردة** من 2005- 2010 (الوحدة مليون دولار)

العام	2005	2006	2007	2008	2009	2010	الإجمالي
الكميات المستوردة ألف طن/سنوياً	211	288	371	380	454	431	1,924
القيمة مليون دولار/سنوياً	101	159	245	294	263	336	1,297

(المصدر : – التقرير السنوي لوزارة النفط والثروة المعدنية لعام 2009، 2010.

– واقع عمل وزارة النفط خلال فترة الخطة الخمسية، الصادرات والمستوردات).

ويُمكننا أن نستعرض من مؤشرات التجارة الخارجية **الميزان السلعي غير النفطي** ومُلاحظة نسبة تغطية الصادرات للواردات من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (40) **الميزان السلعي غير النفطي** (من **مؤشرات التجارة الخارجية**) للأعوام من 2005 -2010 (الوحدة مليون ليرة سورية)

العام	قيمة إجمالي الصادرات غير النفطية	قيمة إجمالي المستوردات غير النفطية	الميزان السلعي غير النفطي	نسبة تغطية الصادرات للواردات %
2005	212524	378719	166195-	%56.12
2006	301255	387174	85919-	%77.81
2007	359492	458793	99300-	%78.36
2008	446520	574087	127568-	%77.78
2009	318749	622672	303923-	%51.19
2010	307131	652598	345467-	%47.06

المصدر: هيئة التخطيط والتعاون الدولي، مديرية التجارة الخارجية، قيم الصادرات غير النفطية والمستوردات الإجمالية غير النفطية، جداول إجمالية بالليرة السورية للفترة المذكورة ، النسب من إعداد الباحث.

نلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

- زيادة قيمة المستوردات غير النفطية والتي تعكس تخلف المستوى الإنتاجي للاقتصاد وهروب القطع الأجنبي للخارج بالإضافة إلى ضعف البنية الاقتصادية.
- إنّ تزايد المستوردات غير النفطية هو أكبر من تزايد الصادرات غير النفطية ممّا أدى إلى عجز في الميزان السلعي غير النفطي، وبالتالي فإنّ الصادرات السلعية غير النفطية غير قادرة على تغطية قيمة تلك المستوردات غير النفطية.

والجدير بالذكر أنَّ **الميزان التجاري النفطي** يُوضّح الصادرات والمستوردات النفطية بشكل تفصيلي من نفط خام ومُشتقات نفطية ومُستحقات عقود الخدمة، ويُمكن القول أنَّ النفط المُنتج لا يرجع بكامله إلى الجانب السوري، فالنفط المُنتج من الشركة السورية للنفط وهو من النفط الثقيل، تَرجع ملكيته بالكامل إلى الجانب السوري، في حين أنَّ النفط الذي تنتجه الشركات الأجنبية العاملة مع الشركة السورية للنفط، بموجب عقود الخدمة، يتم تقاسمه بين ثلاثة أطراف وهي:
الحكومة وتحصل على جزء من الإنتاج الإجمالي بما يسمى حق الحكومة(الأتاوة) ونسبة هذا الجزء بين 10 و 16% من إجمالي النفط المُنتج، وتحصل الشركة السورية للنفط على حصة من الإنتاج، وكذلك تحصل الشركة الأجنبية المُسماة بالمقاول على حصةٍ أيضاً، وتختلف نسب التقاسم الإنتاج حسب العقود من ناحية، وحسب كميات الإنتاج اليومي من ناحية أخرى، حيثُ يكون الإنتاج موزع على شرائح.

فإنتاج الحقول التي تديرها الشركات الأجنبية يتم تقسيمه إجمالاً على النحو التالي:
- حق الحكومة(الأتاوة): وهو بنسبة 13% من الإنتاج يعود للحكومة السورية.
- حصة الشركات الأجنبية: (أو ما يُسمى باسترداد التكاليف) وهي بنسبة 30% من النفط المُتبقي يعود للشركات الأجنبية (أي 26% من إجمالي النفط المنتج).
- أرباح الشركات: وهي بنسبة وسطية 15% من النفط المُتبقي يذهب للشركات (أي حوالي 13% من إجمالي النفط المُنتج).(1)، ويتم تصدير النفط من قبل جهة واحدة وهي مكتب تسويق النفط التابع لرئاسة مجلس الوزراء، ويتم دفع حصة الشركات الأجنبية من النفط نقداً وبالدولار الأمريكي.

ونُبيّن فيما يلي الميزان **التجاري النفطي** متضمناً أوضاع الصادرات و المستوردات النفطية خلال الفترة من عام 2005 وحتى عام 2010.

الجدول رقم (41) **الميزان التجاري النفطي** من 2005 – 2010 (الوحدة مليون دولار)

العام	الصادرات			المستوردات مع مستحقات عقود الخدمة			الميزان النفطي
	النفط الخام	المشتقات النفطية	إجمالي الصادرات	المستوردات النفطية	مستحقات عقود الخدمة	إجمالي المستوردات & عقود الخدمة	
2005	3,639	661	4,300	2,473	1,202	3,675	626
2006	3,397	679	4,076	2,883	1,146	4,029	47
2007	3,694	693	4,387	4,250	1,040	5,290	903 -
2008	4,686	924	5,610	5,681	1,527	7,208	1,598 -
2009	2,843	702	3,545	1,868	1,301	3,170	375
2010	4,303	1,156	5,459	3,302	1,682	4,984	474

(المصدر: - التقرير السنوي لوزارة النفط والثروة المعدنية لعام 2009، و2010.
- واقع عمل وزارة النفط خلال فترة الخطة الخمسية - الصادرات والمستوردات).

[1]) أ. د. حبيب. مطانيوس، أوراق في الاقتصاد السوري، دار الرضا للنشر، دمشق، 2006، ص408.

ونلاحظ من الجدول السابق:
وجود **فوائض في الميزان التجاري** النفطي في عدة أعوام، إذ بلغ الفائض 626 مليون دولار في عام 2005، و474 مليون دولار في عام 2010، ويعود السبب في ذلك إلى زيادة حجم الصادرات النفطية **والارتفاع الكبير في أسعار النفط عالمياً**.
وخلال عامي 2007 و 2008 **ظهر عجز في الميزان التجاري** النفطي، إذ بلغ (-903 مليون) دولار في عام 2007 و (-1598) مليون دولار في عام 2008، ويعود سبب ذلك إلى زيادة إجمالي المستوردات النفطية من المُشتقات عن إجمالي الصادرات، وأهم هذه المشتقات: المازوت، الغاز المنزلي، والفيول، والغاز الطبيعي،بالإضافة إلى زيادة مستلزمات الإنتاج التابعة للشركات النفطية.

وبناء على ما تقدم، يُمكننا القول أنَّ زيادة قيمة المستوردات تشكل نزيفاً للقطع الأجنبي، مما يعكس تخلف المستوى الإنتاجي للاقتصاد وضعف البنية الاقتصادية وخاصة البنية التكريرية، وبالتالي خسارة الاقتصاد لفوائض القيمة المضافة الناجمة عن عدم تكرير النفط الخام وتصديره على شكل مُشتقات نفطية، حيث تُعد المُشتقات النفطية **ذات قيمة مُضافة عالية** مقارنة بالنفط الخام، لأنّه وبشكل عام تزداد القيمة المضافة كلما تقدّمنا في سُلم العملية الإنتاجية.
أضف إلى ذلك، أنَّ زيادة قيمة المستوردات هي مؤشر يعكس وبشكل عام زيادة تبعية الاقتصاد للخارج، أمّا من ناحية العمالة فإنَّ الاعتماد على استيراد المشتقات النفطية من الخارج يؤدي إلى حرمان شريحة كبيرة من اليد العاملة المحلية من العمل في قطاع حيوي مثل **قطاع التكرير** والذي يتطلب حجماً كبيراً من العمالة, والذي كان من المُمكن أن يُساهم في **تخفيض نسبة البطالة** في الاقتصاد الوطني.

المبحث الثالث: أهمية الاحتياطيات النفطية في تراكم الإيرادات ودورها المستقبلي في التطور الاقتصادي:

إنَّ الدوافع السياسية والاقتصادية للدول بشكلٍ عام، تلعب دوراً بارزاً في نشر أرقامٍ عن كميات الاحتياطي، ويُثير موضوع الاحتياطي مسألة المحافظة على مستواهُ القابل للإنتاج تكنولوجياً وتجارياً، كما أنَّ متابعة خروج آبار الشركات العاملة من الإنتاج سيؤخّر نضوب الاحتياطي التجاري في السنوات القليلة القادمة، مما يكرّس تحدّياً جديداً وهوَ تجديد الاحتياطي القابل للإنتاج، خاصة وأنّه منذ عدة أعوام لم يتحقق في سورية أيّة اكتشافات نفطية غزيرة.

إلا أنَّ الشركة السورية للنفط تمتلك العديد من المزايا والفرص الاستثمارية، فالحقول الكبيرة والمتوسطة التي تعمل فيها وإنْ أصبحت الآن قديمة، إلا أنها تحتوي على احتياطيات يُمكن استخدامها بتطبيق نظام الاستخلاص المُدعم، وينطبق الحال ذاته بالنسبة للحقول الهامشية التابعة للشركة السورية للنفط والشركات العاملة، إضافة إلى المناطق المُعادة للشركات الأجنبية والقابلة للتطوير.

ويُمكن القول أنه يمكن اعتماد تحالفات إستراتيجية مُحدّثة وابتكارية لمفهوم عقود الخدمة بُغية زيادة مردودية الحقول المُنتِجة الحالية، إضافة إلى أنَّ سورية تمتلك هامشاً كبيراً في مجال الاستكشاف في مناطق جديدة كلياً، حيثُ يوجد مناطق شاسعة لم يتم فيها حتى الآن حفر أي بئر استكشافي، أو حتى إجراء أيّة دراسات فنية مُعمّقة كما هو الحال في مياه الساحل السوري.([1])

ووفقاً للبيانات الرسمية لوزارة النفط فإنَّ الاحتياطي الجيولوجي النفطي المؤكد لعام 2010 يبلغ 25,083.5 مليون برميل، والغالبية العظمى منه موجودة في شمال شرق سورية، ومِن ضمن الاحتياطي الجيولوجي يُقدّر الاحتياطي القابل للإنتاج بحدود 7,529.3 مليون برميل أُنتِجَ منه 4,997 مليون برميل، والمتبقي كاحتياطي قابل للإنتاج هو2,532.3 مليون برميل، مع الإشارة إلى أنَّ 40% فقط من التراكيب الكامنة للنفط قد حُفِرَت.([2])

وتتوزع الغالبية العُظمى من الاحتياطي في منطقة شمال شرق سوريا، ويتوزع احتياطي الشركة السورية للنفط (SPC) الذي يُعتبر من النفط الثقيل على حقول عديدة أهمها في منطقة الحسكة كحقول السويدية الذي اكتشف عام 1968 ومازال قيد الإنتاج، وكراتشوك ورميلان، وحقل عودة الدي تستثمره حالياً شركة SINOPEC سينوبك الصينية، أما احتياطي شركة الفرات للنفط (AFPC) والذي يُعتبر من النفط الخفيف فهو مُوزع على عِدة حقول: حقل العمر وهو أهمُها، وحقل التيم وسيجان، وحقل التنك الذي أصبح يتبع إدارياً للشركة السورية للنفط، وحقل العزبة وكان مِن أغزرها إلا أنه تعرض لحريق هائل في عام 1995 بعد حدوث تسرّب نفطي، وحقل المالح، وجميع هذه الحقول تم اكتِشافها في الفترة الواقعة بين عام 1984 وعام 1992، أمّا حقول شركة دير الزور للنفط (وهي شركة عامِلة مع شركة توتال الفرنسية) فتحتوي أيضاً على النفط الخام الخفيف وموزّع

---

[1]) د. عربش- زياد أيوب ،قطاع الطاقة في سورية، الرهانات الحالية والخيارات المستقبلية، دراسة غير معدة للنشر، دمشق 2008، ص7.

[2]) نفس المرجع السابق، (قطاع الطاقة في سورية)، ص8،7.

على عدة حقول أهمها حقل: عطالله، جفرا، والقاهر، والمزرعة، وتم اكتِشافها في الفترة الواقعة بين عام 1990 وعام 1994.

أمّا الاحتياطي الجيولوجي المُؤكد للغاز في القطر فقد بلغ 4,228.44 مليار م3 ([1]) خلال الفترة الواقعة بين عام 2005 وحتى عام 2010، وبلغ الوسطي السنوي لاحتياطي الغاز في القطر لِنفس الفترة بلغ 704,74 مليار م3 بما يعادل 1.93 مليار م3 باليوم ([2])، وقد تم تطويره عن طريق تشييد مشاريع تطوير وإنتاج الغاز الطبيعي إضافة إلى إنشاء عدد من الشركات العاملة في مجال صناعة الغاز في سوريا. ولابد هنا من أن نستعرض جدولي مقارنة **احتياطي النفط واحتياطي الغاز** في سورية خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة.

أولاً: مقارنة احتياطي النفط في القطر:

لقد بلغ الاحتياطي الجيولوجي للنفط الخام في بداية الخطة الخمسية العاشرة تقديرياً حوالي /24104/ مليون برميل, والاحتياطي القابل للإنتاج حوالي /6789/ مليون برميل, والاحتياطي المتبقي القابل للإنتاج حوالي /2456/ مليون برميل, بينما بلغ الاحتياطي الجيولوجي للنفط الخام في نهاية الخطة حوالي/25083,5/ مليون برميل, والاحتياطي القابل للإنتاج حوالي /7529,3/ مليون برميل, والاحتياطي المتبقي القابل للإنتاج حوالي /2532,3/ مليون برميل.

ويُبيّن الجدول التالي احتياطيات النفط مقارنة بين سنوات الخطة.

الجدول رقم (42) جدول مقارنة **احتياطي النفط في سورية** خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة (الوحدة مليون برميل)

العام	الاحتياطي الجيولوجي	الاحتياطي القابل للإنتاج	الإنتاج التراكمي	الجيولوجي المتبقي	المتبقي القابل للانتاج
2005	24104	6789	4333	19771	2456
2006	24245	6838	4499	19746	2339
2007	24376	6884	4643	19732	2241
2008	24868	7151	4777	20091	2374
2009	24980	7460	4891	20089	2569
2010	25083,5	7529,3	4997	20086,5	2532,3

(المصدر: واقع عمل وزارة النفط والثروة المعدنية خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة، المجموعة الإحصائية للشركة السورية للنفط، مديرية التخطيط عامي 2009،2010)

[1]) بالاستناد إلى الجدول رقم (43) صفحة 101، جدول احتياطي الغاز في سوريا.

[2]) تم احتساب معدل الاحتياطي السنوي للغاز من قبل الباحث.

ويُظهر الجدول السابق أنَّ الوسطي السنوي للاحتياطي الجيولوجي المُؤكد للقطر بلغَ 24,609.42 مليون برميل([1]) خلال الفترة من عام 2005 وحتى عام 2010، وإنَّ الاحتياطي الجيولوجي المؤكد لعام 2010 بلغ 25,083 مليون برميل **بما يعادل 68،721 برميل/يوم.**

ويُؤكد خبراء صندوق النقد الدولي: "إنَّ الاحتياطيات التي تمتلكها سوريا أقل من احتياطيات معظم الدول المُصدّرة للنفط في المنطقة، حيثُ كانت احتياطياتها المُثبتة في شهر أكتوبر/ تشرين الأول من عام 2008 والبالغة (2.4 مليار برميل) تُعادل تقريباً نِصف احتياطيات عُمان وأقل من 3% من احتياطيات الكويت"([2]) والمقصود هنا هو الاتجاه الهبوطي لإنتاج النفط.

ويُمكن القول أنَّ الإدارة النفطية كثفت جهودها خلال فترة الخطة العاشرة لِزيادة عمليات الاستكشاف وتم الإعلان سابقاً عن جولات متعاقبة لاستكشاف أكثر من 20 موقع في سوريا، وساعد وصول عدد كبير من شركات النفط المستقلة على إبطاء تراجع الإنتاج النفطي، غير أنَّ الدراسات النفطية تُؤكد أنَّه من المتوقع استمرار تراجع الإنتاج في السنوات القليلة القادمة، ليصل إلى **أدنى مستوياته وهو 300 ألف برميل/ يوم** في عام 2025، ويظل ثابتاً عند هذا الحد، ويقول خبراء الصندوق إنَّ الاحتياطيات الحالية القابلة للإنتاج ستتغيّر بحلول العام 2025، في حين أعلنت الدراسات في وزارة النفط بوجود اكتشافات نفطية جديدة مُبشّرة في منطقة البوكمال بدير الزور.

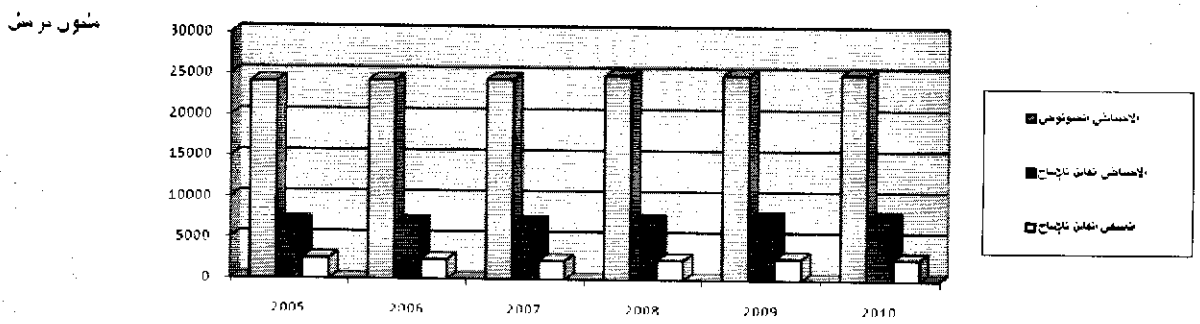

الشكل البياني رقم (5) من إعداد الباحث
احتياطي النفط في سورية خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة

[1]) تم احتساب الوسطي للاحتياطي السنوي النفطي من قبل الباحث.

[2]) تقرير خبراء صندوق النقد الدولي في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام 2008 مع الجمهورية العربية السورية، الصادر بتاريخ 2008/12/19، ضمن الإطار 1 بعنوان صعود وهبوط النفط في الإطار السوري)

ثانياً – مقارنة احتياطي الغاز في القطر:

بلغ الاحتياطي الجيولوجي للغاز الطبيعي بكافة أنواعه في بداية الخطة الخمسية العاشرة تقديرياً حوالي /700,1/ مليار م3, والاحتياطي القابل للإنتاج بحوالي /406,9/ مليار م3 والاحتياطي المتبقي القابل للإنتاج /299,2/ مليارم3, بينما بلغ الاحتياطي الجيولوجي للغاز الطبيعي في نهاية الخطة حوالي/713,136/ مليار م3 والاحتياطي القابل للإنتاج بحوالي /423,067/ مليار م3 والمتبقي /281,706/ مليارم3 ، ويبين الجدول التالي احتياطيات الغاز مقارنة بين سنوات الخطة.

الجدول رقم (43) جدول **مقارنة احتياطي الغاز في سورية** خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة (الوحدة : مليار م3)

العام	الاحتياطي الجيولوجي	الاحتياطي القابل للإنتاج	الإنتاج التراكمي	الجيولوجي المتبقي	المتبقي القابل للإنتاج
2005	700,1	406.9	107,7	592,4	299,2
2006	703,3	404	113,2	590,1	290,8
2007	712,2	415,4	119,4	592,8	296
2008	698,6	409,8	125,1	573,5	284,7
2009	701,1	414,6	132,1	569	282,5
2010	713,136	423,067	141,219	571,329	281,706

(المصدر: واقع عمل وزارة النفط والثروة المعدنية خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة، المجموعة الإحصائية للشركة السورية للنفط، مديرية التخطيط عامي 2009،2010).

ويُظهر الجدول السابق أنّ الاحتياطي الجيولوجي المُؤكد للغاز في القطر خلال الفترة من عام 2005 وحتى عام 2010 قد بلغ 4,228.44 مليار م3، وبالتالي فإنّ الوسطي السنوي لاحتياطي الغاز في القطر لِنفس الفترة بلغ 704,74 مليار م3 ([1]).

ومع ملاحظة أنّ الاحتياطي الجيولوجي للغاز الطبيعي في نهاية فترة الخطة في عام 2010 قد بلغ /713,136/ مليار م3, والاحتياطي القابل للإنتاج يُقدّر بحوالي /423,067/ مليار م3 حيث تم إنتاج 141.219 مليار م3 والاحتياطي المتبقي القابل للإنتاج يُقدّر بحوالي /281,706/ مليارم3، وهذا الجزء من الاحتياطي القابل للإنتاج يحتاج إلى دراسات جيولوجية وفيزيائية للمكامن الغازية، حيث يتم التأكد من الكمية المُمكن استخراجها، وبالتالي يتم تحديد ريعيتها الاقتصادية.([2]).

[1]) تم احتساب وسطي الاحتياطي السنوي للغاز من قبل الباحث.

[2] (مرجع سابق) د. عربش- زياد أيوب، قطاع الطاقة في سورية، ص20.

وبالتالي فإن هذا الاحتياطي المتبقي القابل للإنتاج(R) وبمعدل إنتاج عام 2010 (P) من **الغاز الحر** والذي بلغ 18.85 مليون م3 في اليوم ([1])، فإن الاحتياطي المؤكد من الغاز يكفي (R/P) **لمدة 35-40 عاما ابتداءً من عام 2010.**

ثالثاً: توقعات الاستهلاك والطلب المستقبلي على الغاز:

إنَّ زيادة الطلب على الغاز مُرتبط بزيادة الكميات المستخدمة في القطاعات التي تعتمد عليه كمصدر للطاقة: كقطاع الصناعة والكهرباء والقطاع الخدمي والمنزلي، ويستخدم قسم كبير من الغاز في محطات توليد الكهرباء، إضافة إلى المعامل التي تعتمد بشكل أساسي على الكهرباء كمصدر من مصادر الطاقة، كما يزداد الاستهلاك والطلب على الغاز في حال **تشييد محطات كهربائية** جديدة.

ويُقدّر الطلب على الغاز في القطاع الصناعي بحوالي 15% من إجمالي الاستهلاك([2])، وهذه النسبة تعتبر ضئيلة بالمقارنة مع النسب الموجودة في الدول المتطورة والتي تعتمد على الغاز بشكل أساسي، حيث تم تجهيز البنى التحتية فيها لتوزيع الغاز وإيصاله إلى المعامل وإلى المستهلكين، ويُمكن أنْ نستعرض بعض العوامل التي يخضع لها استهلاك الغاز في سوريا، ومن أهمها:

- زيادة الطلب على الطاقة الكهربائية مما يؤدي إلى زيادة استهلاك الغاز الذي يُشغّل محطات التوليد، وتُقدّر نسبة نمو الطلب الحالي على الكهرباء من 4% إلى5% سنوياً ([3]).

- **تُعد** محطات التوليد القديمة نسبياً أكثر استهلاكاً للغاز، في حين أنَّ المحطات الجديدة التي تعمل على مبدأ الدارة المركبة تُحقق وفراً في استهلاك الغاز بنسبة 20% ([4]).

- **التزايد في معدل دخول الأدوات المنزلية** والكهربائية الجديدة للاستهلاك، وخاصة اللازمة للتدفئة والتبريد، مع الأخذ بعين الاعتبار أنَّ مستوى الترشيد في الاستهلاك يؤثر في استهلاك الطاقة والغاز.

- **التزايد في مُعدّل استهلاك الكهرباء في الإنتاج الصناعي، وخاصة المعامل المستهلكة بكثافة للكهرباء.**

- ارتفاع معدلات استهلاك الغاز في المعامل التي تستخدمه كمصدر لِلطاقة، أو كمادة احتراقية، أو كمادة أولية للإنتاج.

- تزايد معدلات الاستهلاك المنزلي للطاقة بشكل عام.

- **سياسة التسعير بين مصادر الطاقة، ومرونة الإحلال فيما بينها.**

---

[1] بالاستناد إلى الجدول رقم 18 ص 57، إجمالي إنتاج الغاز في القطر، (تم احتساب معدل **الإنتاج اليومي من الغاز الحر** من قبل الباحث).

[2] (مرجع سابق) د. عربش- زياد أيوب، قطاع الطاقة في سورية، ص 24,23.

[3] المرجع السابق نفسه، قطاع الطاقة في سورية، ص 24.23

[4] المرجع السابق نفسه، ص 25.

إنَّ الطلب المحلي من الغاز يتجاوز الكميات المعروضة، وإنَّ نمو الطلب على الكهرباء سيتم تلبيته من خلال تأمين الغاز، كما أنَّ استمرار الطلب على الكهرباء بنسبٍ عاليةٍ سوف لن يمتد إلا لبضعة سنوات، حيث سيكون معدل دخول الأجهزة الكهربائية قد وصل إلى حَد النمو المستقر(كما ذكرنا سابقاً)، وإنه لمِنَ المتوقع أنْ ينمو الطلب على الكهرباء بمعدل وسطي 5%، وهنا تبدو أهمية الإسراع في تنفيذ المشاريع الغازية ضمن حقول الشركة السورية وحقول الشركات الأجنبية، بالإضافة إلى ضرورة العمل على تنفيذ مشاريع خطوط الغاز الدولية، لتأمين حاجة قِطاع الكهرباء والقِطاع الصناعي، كخط الغاز الذي يربط مواقع الإنتاج في مصر بالأردن وسوريا ولبنان ضمن خط الغاز العربي (غاز المشرق أو خط الغاز الرباعي)، ومِحور الغاز الإيراني الذي يربط حقول الإنتاج فيها عبر العراق بالبحر المتوسط، فبالنسبةِ لِلعراق تحديداً تُعتبر سوريا **المَمَر الاقتصادي الأمثل** للتصدير باتجاه الغرب.

وأما إذا ازداد الطلب على الكهرباء إلى أكثر من 7%، فقد لا يكفي الغاز المُنتج لتغذية المحطات الجديدة، وفي هذه الحالة فيتوجب العمل على استيراد الفيول والاعتماد عليه بشكلٍ متزايدٍ في تشغيل المعامل، فلا زالت بعض المحطات الكهربائية تعمد إلى استخدام المشتقات النفطية، ومِن المُرجّح أنْ تظهر أزمة في إمداد الطاقة الكهربائية، وستضطر الحكومة إلى العمل على استيراد الغاز من الخارج كالغاز المصري مثلاً، أو الغاز العراقي والإيراني، أو ستضطر إلى استيراد الكهرباء من البلدان المجاورة كتركيا مثلاً، وهنا تكمُن الحاجة والضرورة **للسيطرة على الهدر**، و**الفاقد بنوعيه** التجاري والفني في إنتاج واستهلاك الكهرباء.

رابعاً: الدور المستقبلي للاحتياطيات في إحداث التطور الاقتصادي:

" إنَّ تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مناسبة يتطلب أكثر من تأمين إمداد الطاقة، وبما أنَّ التنمية الاقتصادية يُمكن تعريفها بالمعنى العريض كعملية مستمرة لزيادة الإنتاج وتوزيع الخدمات واستهلاكها عبر استثمارات ومشاريع إنتاجية متزايدة، فمن الواضح أنَّ إمدادات مناسبة من الطاقة تُمثل أحد عناصر التنمية الأساسية"([1])

فالتنمية تحتاج إلى إمدادات مناسبة من الطاقة، ويُعتبر قطاع النفط والغاز أحد أهم مصادر الطاقة، وبما أنَّ عملية التنمية الشاملة تحتاج إلى استثمارات كثيرة ومتنوعة، فإنه من الطبيعي أن تُعتبر **الإيرادات النفطية** أحد أهم مرتكزات عملية التنمية، بل يُعتبر قطاع النفط والغاز مصدراً أساسياً لتوفير إمدادات الطاقة الضرورية لعملية التنمية من جهة، كما تُعتبر إيرادات هذا القطاع **مصدراً لتمويل** مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى.

بل يمكن القول أنَّ **استمرار عملية التنمية** يتطلب ضمان الاستمرارية في إمدادات الطاقة على المدى المتوسط والبعيد الأجل، وهذه الاستمرارية **تُؤمنها الكميات الاحتياطية** النفطية والغازية، وخاصة الكميات الاحتياطية القابلة للإنتاج، فوجود كميات احتياطية واعدة من النفط والغاز الطبيعي يُؤمن استمرار عملية التنمية وإحداث التطور في القطاعات المختلفة للاقتصاد الوطني، و**يُمكّن القائمين على الإدارة** الاقتصادية من إتباع أساليب

[1]) د.عتيقة، علي، الاعتماد المتبادل على جسر النفط، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 1991، ص 163

التخطيط للاقتصاد الوطني على أسس ثابتة وأهداف واضحة، فُيظهر على سبيل المثال، وبشكل واضح **ضرورة تنمية** "صناعة **تكرير النفط** الخام" لتتلاءم مع المعايير الدولية من حيث المواصفات والجودة من جهة،

وتنميتها بشكل تزداد فيه الطاقات التكريرية الحالية من جهة ثانية، حيثُ أنَّ تطوير هذه الصناعة على شكل مُنتجات مُصنعة، يرفع من نسب الأرباح، ويحقق قيم عالية ومتوالية منها، ممّا **يضاعف من الإيرادات** النفطية،

ويُعزّز مالية الدولة العامة وميزان المدفوعات، كما يخلق حركة صناعية نشطة، تساهم في امتصاص البطالة، وتُحقق زيادة في الدخل القومي، وتفتح آفاق جديدة للتطور التكنولوجي، حيث نجد أنَّ مصافي التكرير العالمية أصبحت تخضع لعمليات تطوير مستمرة من أجل التوصل إلى منتجات تتمتع بمواصفات تتوافق مع احتياجات الصناعة ومتطلبات الاستهلاك وشروط البيئة.

وتشجع الكميات الاحتياطية الموجودة في سورية، **الشركات العالمية للنفط على إقامة معامل التكرير** على أراضيها، لتكون قريبة من أماكن الإنتاج وأسواق الاستهلاك، خاصة في ظل الموقع الجغرافي الهام لسورية الذي **يتوسط الدول المُنتجة** للنفط وموانئ التصدير، و**يربط مراكز الإنتاج** النفطي والغازي في إيران والعراق والسعودية مع موانئ التصدير على البحر المتوسط. وهنا نستعرض جدولاً للمشاريع المُموّلة بقروض خارجية خلال فترة الخطة الخمسية العاشرة:

جدول رقم (44) جدول المشاريع الممولة بقروض خارجية خلال الفترة 2006-2010

الجهة صاحبة المشروع	اسم المشروع	الجهة المانحة	تاريخ توقيع الاتفاقية	مبلغ المنحة أو القرض، والعملة
الشركة السورية للنفط	مشروع تأمين أربع حفارات حفر و ثلاث حفارات إصلاح	بنك الاستيراد والتنمية الصيني	2009/6/19	50مليون دولار
الشركة السورية للغاز	خط الغاز العربي - المرحلة	صندوق الأوابك للتنمية الدولية	2007/9/6	23 مليون يورو
	خط الغاز العربي	البنك الإسلامي للتنمية	2007/12/31	41 مليون يورو
	مشروع شمال المنطقة الوسطى	البنك الإسلامي للتنمية	2008/12/20	56مليون يورو

المصدر: واقع عمل وزارة النفط والثروة المعدنية خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة.

ولهذا فقد تمت عملية **إعادة هيكلة** المؤسسات النفطية، والتي هدفت إلى مواكبة التطورات التي يشهدها هذا القطاع من حيث ازدياد عدد الشركات العاملة والمشتركة، وازدياد عقود الاستكشاف والتنقيب، وبالتالي تم الفصل بين مهام الإشراف والتنظيم من جهة، والمهام التشغيلية والتنفيذية من جهة أخرى، ، فتولت المؤسسة العامة أعمال الإشراف والتنظيم والتخطيط، في حين تفرّغت الشركات التابعة لها لأعمال التنفيذ والتشغيل.

" إنَّ ربط هذه المؤسسات ضمن **مرجعية واحدة، يسهل عملية إنتاج وتكرير النفط** ويُعطي جدوى اقتصادية أفضل، ويحقق فوائد عدة في تجاوز الكثير من العراقيل الإدارية السابقة مما سيمنح المؤسسة قُدرة أكبر على العمل نحو تطوير قطاع النفط والغاز، ويُحسن أدائها بما يتناسب مع الاحتياجات الاقتصادية السورية"([1]).

ويُمكّن **تراكم الإيرادات النفطية** من تسارع معدلات **نمو القطاعات الاقتصادية** المختلفة، ويسمح لها دخول عالم الصناعة والتجارة بصورة متزايدة، حيث أصبح من المهم في السنوات الأخيرة مراعاة الشروط البيئية التي أصبحت أكثر صرامة في معظم الدول، كما أن متطلبات الصناعة أصبحت أكثر تعقيداً وتنوعاً، خاصة بعد التطور الحاصل في صناعة **البتروكيماويات**.

وتُعتبر الصناعات البتروكيماوية امتداداً طبيعياً لصناعة تكرير النفط، **وتتشابك** مع مختلف القطاعات وفي مقدمتها الزراعة والصناعة والتشييد والنقل والمواصلات، وتستلزم توفر استثمارات مالية ضخمة، وتكنولوجيا متقدمة، ويد عاملة خبيرة، وهذا يتطلب إقامة معاهد التدريب والتأهيل والبحث العلمي، ممّا يقود إلى رفع إنتاجية وكفاءة العاملين، ممّا **يؤهل القوة العاملة** لمتطلبات عملية التنمية ويجعل دخولها أسرع في العملية الإنتاجية، ومع العلم أنَّ إنتاج النفط لا يستأثر إلا بجزء بسيط من الأيدي العاملة ، لكن النفط الخام المنتج يُعتبر **المحرك الأساسي لتشغيل** باقي القطاعات الأساسية الاقتصادية والخدمية، بسبب دوره في توريد الطاقة اللازمة لتشغيل تلك القطاعات، فضلاً عمّا يُمكن أن يستوعبه قطاع التكرير والصناعات البتروكيماوية من اليد العاملة المؤهلة.

والجدير ذكره، أنَّ قطاع النفط والغاز ساعد على **توفير فرص عمل** عديدة في الخارج أيضاً، وخاصة في البلدان العربية المُنتجة للنفط، ومما لا شك فيه أن تحويلات العاملين المغتربين، ساهمت بشكل كبير في تحسين ميزان المدفوعات، وأدت إلى تحسين ظروف معيشة عائلاتهم.

وهكذا نتوصل بنهاية دراسة هذا الفصل إلى **نتيجة تدعو للتفاؤل**، وذلك بأن **الاحتياطي السوري من الغاز قد** يكفي لأكثر من ثلاثة عقود، والكميات الغازية القابلة للإنتاج ستكون كافية لتلبية معظم الطلب الداخلي ولعدة سنوات وتُعتبر الكميات الواعدة من احتياطيات الغاز بديلاً عن تراجع الإنتاج النفطي النسبي، ونقول هنا نسبي ذلك لأنَّ وسطي **الإنتاج اليومي الفعلي** للسنوات الخمس أي فترة الخطة العاشرة هو **384,900** برميل لليوم، متضمناً إجمالي الإنتاج من النفط الخفيف والثقيل ومكثفات الشركة السورية للغاز، مع الأخذ بعين

[1]) د. حبيب، مطانيوس، مقالة على الموقع الإلكتروني سيريا نيوز، www.syrianews.com page=show_det&select_page=46=15561.

الاعتبار أنّه في حال استمرار تراجع الإنتاج النفطي في السنوات القادمة فإنه **سيصل إلى أدنى مستوياته وهو 300 ألف برميل/ يوم في عام 2025**، أما في حال الإعلان عن استكشافات حديثة في مناطق جديدة كلياً، حيث يوجد مناطق شاسعة لم يتم فيها حتى الآن حفر أي بئر استكشافي، أو حتى إجراء دراسات فنية معمقة كما هو الحال في مياه الساحل السوري، فإنّ هذه الاحتياطيات الحالية القابلة للإنتاج ستتغيّر حتماً بحلول العام 2025.

ونخلص إلى أنّ الاقتصاد في سوريا ينتمي إلى شريحة **البلدان المتوسطة الدخل**، وتنمو قوة العمل بمعدل سريع يتراوح تقريبا بين 3 و4% سنوياً، وقد تحسن أداء **النمو الاقتصادي** في سوريا خلال السنوات الأخيرة، ممّا يعكس الجهود الإصلاحية للقائمين على الاقتصاد نحو اقتصاد سوق اجتماعي، وكذلك البيئة الخارجية المواتية للبلدان المنتجة للنفط.

ويُوفر قطاع النفط والغاز نحو **25% من الإيرادات** الحكومية، ويشكل حوالي **40% من حصيلة** الصادرات، أما قطاع **الزراعة**، فيساهم بدوره بحوالي 17% من إجمالي الناتج المحلي و20% من فرص العمل، وتُمثل عائدات تصدير النفط الخام وبعض المُشتقات النفطية المَصدر الرئيسي للعائدات من العملة الأجنبية.
وبلغ متوسط النمو الفعلي لإجمالي الناتج المحلي في الفترة 2004-2008 حوالي 4% ويعود الفضل في ذلك إلى التوسع في الاستثمارات الخاصة التي حفزتها الإصلاحات الاقتصادية مؤخراً، وقد بلغ متوسط النمو الفعلي السنوي في السابق نحو 3.4 % سنوياً، في الفترة الواقعة بين 1999 - 2003، وهو ما يزيد نقطة مئوية واحدة عن معدل الزيادة السكانية الحالية.

ويستمر النفط بالتصدر في المرتبة الأولى في قائمة **مصادر الاستهلاك للطاقة**، خاصة في مجال قطاعي النقل (المواصلات) والكهرباء (التدفئة)، مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ معدل الإنتاج اليومي للنفط الخام السوري في عام 2010 بنوعيه الخفيف والثقيل بلغ 386,112 ب/ ي، ومُعدّل إنتاج الغاز الحر وصل إلى **ذروته** في عام 2010 وهي 6877 مليون م3 ، أي **ما يعادل 18.85 مليون م3 في اليوم**.

وإنّ احتياطي القطر من الغاز الطبيعي يكفي لأكثر من ثلاثة عقود، والكميات الغازية القابلة للإنتاج ستكون كافية لتلبية معظم الطلب الداخلي ولعدة سنوات، وتعتبر **الكميات الواعدة** من **احتياطيات الغاز** بديل عن تراجع الإنتاج النفطي النسبي، ونقول(نسبي) وذلك لأن وسطي **الإنتاج اليومي الفعلي** للسنوات الخمس خلال فترة الدراسة بلغ **384,900** برميل باليوم، ومن المتوقع في حال استمرار تراجع الإنتاج أن يصل إلى أدنى مستوياته وهو 300 ألف برميل/ يوم في عام 2025، ويظل ثابتاً عند هذا الحد.

وإنّ تزايد الطلب على المشتقات النفطية، مع استمرار **الدعم الحكومي يساهم في** استمرار تنامي العجز في الميزان التجاري، وحرمان المالية العامة للدولة من الإيرادات والقطع الأجنبي الضروري لعملية التنمية حيث ينمو الطلب على المشتقات النفطية في سوريا بمعدلات تفوق معدلات النمو السكاني

وبالتالي فإن **زيادة مساهمة قطاع الغاز** في الناتج المحلي الإجمالي، وبناء معامل جديدة لِمعالجة الغاز وتطوير المعامل القائمة لأن تعتمد على الغاز كمصدر للطاقة لِتلبية حاجة قطاع الكهرباء بدلاً من اعتمادها على المُشتقات النفطية، يساعد على تخفيف الضغط على طلب المشتقات النفطية.

كما أنَّ **تنمية قطاع صناعي متنوع وقادر على المنافسة وموجه إلى التصدير** يُمثل أمراً مهماً في **مواجهة** التأثير السلبي لتراجع صادرات النفط على الحسابات الخارجية وحسابات المالية العامة، بالإضافة إلى ذلك، وبشكل عام فإن الاقتصاد سيحتاج إلى زيادة إنتاجيته ويُحقق ذلك من خلال **تطوير مهارات القوى** العاملة **وتحسين قاعدته التكنولوجية**.

ويمكن القول أن الاقتصاد في سوريا بشكل عام يواجه تحديين رئيسيين، هما:

أ) الحفاظ على تزايد النمو الاقتصادي، وتطوير **القطاعات غير النفطية**.

ب) الحفاظ على **استدامة المالية العامة**

وأخيراً **فإنَّ الموقع المتميز لسورية في قلب الجغرافية السياسية والإقليمية** والذي يربط **بين الخليج العربي** وأوروبا خصوصاً, سيُمكنها أيضاً من لعب دور مهم كبلدٍ للعبور، بالإضافة أيضاً إلى إمكانية **ضمان أمنها الطاقوي** وتأمين احتياجاتها المستقبلية من النفط والغاز من الدول العربية المجاورة كالسعودية ومصر والعراق، حيث يَظهر **النفط العراقي من جهة والغاز المصري** من جهة أخرى كمشروع حيوي جداً بالنسبة للاقتصاد السوري، ويُظهر مشروعا نفطياً وغازياً مشتركاً بين هذه الدول يُموّل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها.

وتظل المسألة الرئيسية للاقتصاد الوطني التي تطرح **سؤالاً محورياً** وهو : كيف يُمكننا أن ننهض بالاقتصاد الوطني، ونُحقق صناعة فعلية، وزراعة متطورة، وننشر المواقع الإنتاجية، بالتوازي مع تطوير الاستثمارات النفطية والغازية، لتعزيز ميزان المدفوعات، ودعم الإيرادات العامة للدولة، لِلحصول على اقتصاد متين في **دولة قوية متجددة...**

خلاصة

لقد لعبت الكميات المُنتجة والاحتياطية من النفط والغاز دوراً رئيسياً في الإستراتيجية والسياسة الاقتصادية للدولة، حيث ساهمت في تأمين حاجة القطر من الاستهلاك المحلي ومواجهة الطلب المتزايد على الطاقة، وفي توليد الطاقة الكهربائية أيضاً، إضافة إلى ذلك، فإنَّ وجود مخزون استراتيجي وكميات واعدة من الغاز الطبيعي تُبشر بدور اقتصادي أكثرُ عمقاً في عملية التنمية الشاملة.

الإيرادات النفطية تُشكل مصدراً رئيساً من مصادر الإيرادات الحكومية، وهي ذات أثراً كبيراً في المالية العامة، ووصلت مساهمة الإيرادات النفطية في الفترة الواقعة بين 2000 و2005 إلى 35% من مجموع الإيرادات الحكومية، وتدُل هذه النسبة المرتفعة إلى ضعف النشاط الاقتصادي غير النفطي في الدولة، أما خلال فترة الخطة الخمسية العاشرة فإن المُعدل الوسطي لمساهمة الإيرادات النفطية في المالية العامة للدولة انخفضت إلى **25.43%**، أي لا تزال تساهم الإيرادات النفطية بربع الإيرادات العامة للدولة، مما يؤكد أهمية مساهمة إيرادات قطاع النفط والغاز في دعم مالية الدولة العامة.
وتُعتبر نسبة **الإيرادات النفطية** إلى إجمالي الإيرادات العامة مرتفعة في عامي 2005 و 2006 وهي 27.76 % و 29.20% على التوالي، ويعود السبب في ذلك إلى زيادة نشاط عمل الشركات في قطاعي النفط والغاز خلال العامين المذكورين، واستمرت هذه النسبة في التأرجح صعودا وهبوطا في الأعوام التالية لتصل إلى 25.76% في عام 2010.

الإيرادات الضريبية غير النفطية فإنها تساهم بالحصة الأكبر من إجمالي الإيرادات العامة للدولة، وتتراوح هذه النسبة خلال الفترة المذكورة من 44.98% في عام 2005 وهي تمثل الحد الأدنى، حتى وصلت إلى ذروتها التي تحققت في عام 2008 بنسبة مساهمة 52.57% من إجمالي الإيرادات ، وذلك بسبب زيادة إيرادات الضرائب غير المباشرة، الناشئة عن توسيع الوعاء الضريبي، ورافقها انخفاض في الضرائب على التجارة الدولية، وانخفاض في معدلات الضرائب المباشرة، حيث بلغ المُعَدل الوسطي خلال فترة الدراسة لِنسبة مساهمة الإيرادات الضريبية غير النفطية في إجمالي الإيرادات 48.52%.

الإيرادات غير الضريبية غير النفطية فهي تتأرجح صعوداً وهبوطاً، إلا أنها تُساهم مُساهمة فعّالة في إجمالي الإيرادات وبمعدل وسطي إجمالي للفترة المذكورة يساوي 26.07% وهي تعادل تقريباً نسبة مساهمة الإيرادات النفطية، ويمكن القول أنَّ الميزانيات المالية السورية تعاني من **عجوزات شبه دائمة**، وللنفط دور أساس وكبير في تقليص حجم تلك العجوزات، ونلحظ عند القيام باستبعاد مساهمة النفط من تلك الميزانيات، أنّه يوجد عجز في الناتج المحلي الإجمالي بنسبةٍ تراوحت من 4.91% في عام 2007 وهي تمثل الحد الأدنى، إلى 12.37% في عام 2010 وهي تُمثل الذروة.
ولكن وبمساهمة النفط في ميزانيات تلك السنوات نُلاحظ **انخفاض عجوزات** المرحلة الواقعة بين عامي 2005 و2010، وتراوحت نسبة العجز من 1.52% في عام 2006 وهي تُمثل الحد الأدنى، إلى 5.38% في عام 2008 وهي تُمثل الذروة.

النفقات: أمّا في جانب النفقات فإنَّ دعم المنتجات النفطية خاصة دعم مادة المازوت أصبح يُمثلُ إشكالية حقيقة للاقتصاد السوري في السنوات الأخيرة، نظراً للتكاليف الباهظة لهذا الدعم، حيث بلغ 226.2 مليار ليرة في عام 2006، بما يعادل 4.5 مليار دولار من مجموع النفقات، فهذه المبالغ الكبيرة للدعم تُعتبر مؤشرات خطيرة لاقتصاد مثل الاقتصاد السوري، وسيؤدي الاستمرار بالدعم الحالي للنفط، إلى نتائج كارثية سواء على المالية العامة وخزينة الدولة، أو على مستوى معيشة المواطن وقطاع الرواتب والأجور، والبنى التحتية والخدمية.

لذلك يمكننا القول إنَّ **الرفع التدريجي** لدعم المنتجات النفطية وخاصة مادة المازوت، مع تطبيق سلة إصلاحات متكاملة تتمثل في زيادة في الرواتب والأجور،وتحسين مستوى المعيشة، (مع **تعويضات** عن الفرق الناجم عن رفع الدعم وذلك للمستحقين فقط)، وغيرها من الإجراءات التي تحقق: وفورات كبيرة، كل ذلك يؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي في الأجل الطويل... وإلى تصحيح ميزان المدفوعات للدولة، وتحقيق فائض في الميزان التجاري، وتعزيز مالية الدولة العامة، مما ينعكس أثاره على البنى التحتية للاقتصاد، وعلى مستوى معيشة المواطن، وعملية التنمية الاقتصادية.

نسبة التغطية الصادرات للواردات: انخفضت **نسبة تغطية الصادرات للواردات** من 84.47% في عام 2005 لتصل إلى 68.67% في عام 2009 وإلى 70.36% في عام 2010، ويعود السبب في ذلك إلى تراجع تصدير النفط (نتيجة انخفاض الإنتاج من النفط الخام الخفيف)، وزيادة استيراد المشتقات (بسبب عجز المصافي عن تلبية احتياجات الاستهلاك المحلي)،
يوجد تزايد في كمية الصادرات والواردات بشكل عام، وهذا يعكس رغبة الحكومة في السنوات الأخيرة إلى **تحرير التجارة الخارجية**، إلا أنَّ تزايد المستوردات هو أكبر من تزايد الصادرات مما أدى إلى عجز الصادرات السلعية عن تغطية قيمة تلك المستوردات.

الميزان التجاري: وجود **فوائض في الميزان التجاري النفطي في عدة أعوام، إذ بلغ الفائض** 626 مليون دولار في عام 2005، و474 مليون دولار في عام 2010، ويعود السبب في ذلك إلى زيادة حجم الصادرات النفطية و**الارتفاع الكبير في أسعار النفط عالمياً**.
وخلال عامي 2007 و 2008 ظهر **عجز في الميزان التجاري النفطي، إذ بلغ** (-903 مليون) دولار في عام 2007 و (-1598) مليون دولار في عام 2008، ويعود سبب ذلك إلى **زيادة إجمالي المستوردات النفطية** من المُشتقات عن إجمالي الصادرات، وأهم هذه المشتقات: المازوت، الغاز المنزلي، والفيول، والغاز الطبيعي،بالإضافة إلى زيادة مستلزمات الإنتاج التابعة للشركات النفطية، وهي تشكل نزيفاً للقطع الأجنبي، مما يعكس تخلف المستوى الإنتاجي للاقتصاد وضعف البنية الاقتصادية وخاصة البنية التكريرية، وبالتالي خسارة الاقتصاد لفوائض القيمة المضافة الناجمة عن عدم تكرير النفط الخام وتصديره على شكل مُشتقات نفطية، حيث تُعد المُشتقات النفطية **ذات قيمة مُضافة عالية** مقارنة بالنفط الخام.

الاحتياطي النفطي والغازي:

أ) الاحتياطي النفطي: إنَّ **الاحتياطي الجيولوجي المؤكد لعام 2010 بلغ** 25,083 مليون برميل **بما يعادل 68.721 برميل/يوم**، والغالبية العظمى منه موجودة في شمال شرق سورية، ويُقدَر الاحتياطي القابل للإنتاج بحدود 7,529.3 مليون برميل أُنتِجَ منه 4,997 مليون برميل، والمتبقي كاحتياطي قابل للإنتاج 2,532.3 مليون برميل

ب)الاحتياطي الغازي: بلغ الاحتياطي الجيولوجي للغاز الطبيعي في نهاية فترة الخطة حوالي/713,136/ مليار م3, والاحتياطي القابل للإنتاج بحوالي /423,067/ مليار م3 والمتبقي /281,706/ مليارم3، **وبمعدل** إنتاج عام الذروة وهو عام 2010 من **الغاز الحر** والبالغ **18.85 مليون** م3 باليوم **فإنَ** احتياطي الغاز المتبقي القابل للإنتاج يكفي لمدة **35-40 عاماً**، وإنَّ الاحتياطي الجيولوجي المُؤكد للغاز في القطر خلال الفترة من عام 2005 وحتى عام 2010 بلغ 4,228.44 مليار م3، وبالتالي فإنَّ الوسطي السنوي لاحتياطي الغاز في القطر لِنفس الفترة بلغ 704,74 مليار م3 .

النتائج والمقترحات

مناقشة الفرضيات:

الفرضية	التحقق	النتيجة
إن انخفاض الإيرادات النفطية سوف لن يؤثر على تمويل عملية التنمية	مقبولة جزئياً	كان استثمار النفط وطنياً ناجعا في كافة المقاييس والمؤشرات، وحقق النتيجة المرجوة من " استثمار النفط وطنيا" من إنتاج ونقل وتكرير وتسويق وتصدير، وعكست فعالية الاستثمار في القطاع النفطي، حيث ازدادت نسبة الناتج المحلي في قطاع الصناعات الاستخراجية الى إجمالي الناتج في القطاع الصناعي الى أكثر من 80%. إلا أن مساهمة الإيرادات النفطية انخفضت بشكل عام من 35% **في** فترة الخطة التاسعة، إلى 25.43% في فترة الخطة العاشرة، إلا أن **الايرادات الضريبية غير النفطية** بلغت خلال نفس الفترة 48.52% وذلك بسبب زيادة إيرادات الضرائب غير المباشرة، الناشئة عن توسيع الوعاء الضريبي، والسعي الحكومي لضبط المالية العامة عن طريق تعديل عجز الموازنة غير النفطية ومواصلة عملية الإصلاح الاقتصادي.
ليس هناك موارد وطنية متعددة بديلة عن انخفاض الإيراد النفطي.	مقبولة كلياً	إنّ الموقع الجغرافي الهام لسورية الذي يتوسط الدول المنتجة للنفط وموانئ التصدير، يربط مراكز الإنتاج النفطي في إيران والعراق والسعودية مع موانئ التصدير على البحر المتوسط، ومنها يُصدّر إلى أوروبا والعالم، وهذا مايجعلها مركزاً لجذب رؤوس الأموال العربية والأجنبية، وجذب الاستثمارات في مجال النفط والغاز وتمديد خطوط النقل والأنابيب. وإنّ مرور خط الغاز العربي أو الإيراني عبر سورية يمثل خياراً استراتيجياً ليس فقط لتأمين احتياجات البلاد من الطاقة، بل أيضاً للاستفادة من عوائد العبور المتأتية من التصدير عبر خطوط النقل إلى الخارج، وهو يشكل رافداً هاماً لسورية من القطع الأجنبي على المدى القصير والمدى المتوسط لإستيراد المستلزمات الرأسمالية، ويساهم في تمويل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
لا يوجد بدائل عن النفط بمخزون استراتيجي، كالغاز الطبيعي.	مقبولة كلياً	**يمتلك القطرُ** الغازَ الطبيعي بمخزون استراتيجي وكميات احتياطية هائلة تكفي لأكثر من أربعة عقود، حيثُ أنّ إجمالي الكميات المنفذة لإنتاج الغاز الطبيعي، بنوعيه الحر والمرافق، هي أعلى من الكميات المخططة للسنوات من 2006 وحتى 2010، حيث بلغت 40,5 مليون م3، بما يعادل 22.2 مليون م3 باليوم، أما المعدل الوسطي السنوي **لاحتياطي الغاز الجيولوجي** المؤكد خلال نفس الفترة بلغ 704,74 مليون م3 بما **يعادل 1.93 مليون م3 باليوم**، وبالتالي **فهي تشكل مصدراً هاماً للقطع الأجنبي**، وتساهم في تمويل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، هذا عدا عن الدراسات الحديثة التي تشير إلى امكانية حدوث اكتشافات جديدة في مياه الساحل السوري.

نتائج البحث

يخلص البحث إلى **النتائج الرئيسية** التالية:

أولاً: إنّ قطاع النفط والغاز يشارك بدور حيوي واستراتيجي في الاقتصاد السوري، ويساهم في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي تعزيز الموقع الجيوسياسي لسورية:

- إنّ سورية دولةٌ منتجة للنفط، **والاستثمار** في قطاع الصناعة النفطية كان ناجعاً في كافة المقاييس والمؤشرات، وحقق النتيجة المرجوة من " استثمار النفط وطنياً " من إنتاج ونقل وتكرير وتسويق وتصدير، وعكس فعالية الاستثمار في القطاع النفطي حيث ازدادت نسبة الناتج المحلي في قطاع الصناعات الإستخراجية الى إجمالي الناتج في القطاع الصناعي الى أكثر من 80%.

- إنّ قطاع النفط والغاز في سوريا نال نصيبا من الاهتمام والدعم الحكومي خاصة من خلال خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية **(الخطط الخمسية)**، حيث ركزت هذه الخطط على تطوير الصناعة النفطية والغازية بمراحلها المختلفة (المسح، الاستكشاف، التنقيب، الإنتاج، النقل، التكرير، التوزيع، التخزين، وأخيراً التسويق)، إضافة إلى التوسع والتطور الذي لحق بالشركات الحكومية التابعة لقطاع النفط والغاز، لتُشكل أعمالها المختلفة بمجملها صناعة نفطية متكاملة تعتبر ركيزةً أساسية من ركائز الاقتصاد الوطني.

- وبالمكانة الاقتصادية الهامة التي يحتلها النفط فقد ساعد الدولة كثيراً في تقوية مواقفها الاقتصادية والوطنية والاقليمية، ولعب النفط دوراً استراتيجياً في الاقتصاد السوري، ودوراً هاماً في تجاوز مختلف الأزمات المالية، وذلك من خلال مساهمته في الإيرادات المالية العامة، وتوفير القطع الأجنبي اللازم لاستيراد مستلزمات عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- وعمل قطاع النفط والغاز على إخفاء بعض الاعتلالات الهيكلية للاقتصاد السوري، فقد ساهم في تحويل العجز في الميزانية العامة للدولة ولعدة سنوات الى فائضاً في الميزانية، وساعد على مواجهة الطلب المتزايد على الطاقة في القطر، وساهم في توليد الطاقة الكهربائية، وكانت العائدات النفطية المُتحصّلة تغطي في جزء كبير منها الخسائر التي يتكبدها القطاع العام والقطاع العام الصناعي.

- إنّ قطاع النفط والغاز **يُهيمن بشكل رئيس على قطاع الصناعة والتعدين** ويُساهم مُساهمة فاعلة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، حيث وصلت نسبة صافي الناتج في قطاع الصناعات الإستخراجية (متضمنا النفط والغاز) إلى صافي الناتج في قطاع الصناعة والتعدين إلى ذروتها في عام **2008** وهي **79.46%**، وفي عام 2010 شكلت نسبة 74.44%، وهذا يدل على مكانة الصناعات الإستخراجية في الاقتصاد من جهة، وترهل القطاع الصناعي بشكل عام، وضعف مشاركته في العملية الإنتاجية من جهة ثانية.

- إنّ **صادرات النفط** تحتل مكانة هامة وأساسية في جدول الصادرات السورية، ففي عام 2005 تجاوزت **صادرات النفط الخام والمشتقات النفطية** نسبة 50.68 % من إجمالي صادرات القطر، كما أن وسطي هذه النسبة كان خلال فترة الخطة الخمسية العاشرة **40.71%**.

وهذا المؤشر يقودنا إلى استنتاج نقطتين هامتين:

أولاً: يدل على مدى أهمية مساهمة الصادرات النفطية في الميزان التجاري السوري.

ثانياً: يدل على ضعف صادرات القطر من القطاعات الأخرى كالقطاع الصناعي والزراعي.

ومع انخفاض نسبة صادرات النفط الخام إلى إجمالي صادرات القطر من 42.89% في عام 2005 إلى نسبة 27.14% في عام 2009، إلا أنها ارتفعت إلى 35.17 % في عام 2010 ، وهذا يدل على أن نسبة صادرات النفط الخام إلى إجمالي صادرات القطر لا تزال مرتفعة بشكل عام.

• **إلا أن نسبة مستوردات النفط الخام والغاز والمشتقات النفطية إلى إجمالي** مستوردات القطر وصلت إلى ذروتها في عام 2008 حيث بلغت 40.06%، وذلك بسبب زيادة الطلب على المشتقات النفطية وإستجرار كميات كبيرة من المازوت والغاز المسال، و بلغ المعدل الوسطي لهذه النسبة 33.78% خلال كامل فترة الخطة العاشرة.

• **أما** نسبة تغطية **الصادرات إلى المستوردات** فقد انخفضت من 84.47% في عام 2005، لتصل إلى أدنى مستوى لها 68.67% في عام 2009، ثم إلى 70.36% في عام 2010، ويعود هذا إلى تراجع تصدير النفط (نتيجة انخفاض الإنتاج النفطي) **وزيادة استيراد المشتقات** (بسبب عجز المصافي عن تلبية احتياجات الاستهلاك المحلي)، مع العلم أنه لا يوجد كميات مصدرة من الغاز المنزلي إلى الخارج لأن الكميات المنتجة تذهب بالكامل نحو الاستهلاك المحلي، بل يتم **استيراد الغاز المنزلي** لسد حاجة السوق المحلية في معظم الأحيان.

<u>ثانياً:</u> إنّ زيادة الطلب على المشتقات النفطية، مع استمرار الدعم الحكومي يُساهم في استمرار تنامي العجز في الميزان التجاري، وحرمان المالية العامة للدولة من الإيرادات والقطع الأجنبي الضروري لعملية التنمية:

• ينمو **الطلب على المشتقات النفطية** في سوريا بمعدلات تفوق معدلات النمو السكاني وذلك بسبب عدة عوامل نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

1- ارتفاع معدل النمو السكاني 2.45% سنويا وفق المكتب المركزي للاحصاء، مما يعني زيادة في طلب الحصول على التدفئة وخدمات النقل، والتي يشكل الديزل المصدر الأساسي للطاقة فيها.
2- انخفاض سعر المشتقات النفطية مقارنة مع دول الجوار إلى سعر يعادل سعر التكلفة تقريباً، مما يعني محاولات مستمرة لتجارة غير مشروعة "تهريب للخارج" لتباع تلك المشتقات كالبنزين، والديزل (مازوت)،..الخ.. في أسواق تلك الدول، وهذا يعني تنامياً دائماً ومستمراً في الطلب على المشتقات!!.
3- إستمرار بعض محطات توليد الطاقة الكهربائية القائمة حالياً في الاعتماد على الفيول كمصدر للطاقة، فيزداد الطلب على المشتقات النفطية اللازمة لتلك المحطات بسبب تنامي الطلب على الطاقة الكهربائية في ظل تنامي عدد السكان.
4- إنشاء المدن الصناعية في أماكن متعددة بالقطر، وظهور عدد من المعامل والمنشآت الضخمة التي تعتمد على الديزل كمصدر أساسي للطاقة.

• تقوم الدولة باستجرار كميات من المشتقات النفطية من الخارج وتستمر بتقديم **الدعم الحكومي لها** ، (الدعم النفطي)، وقد ازداد هذا الدعم في الأعوام الأخيرة، فتدفع على سبيل المثال 2.5 مليار دولار سنويا، وهذا ما يؤثر سلبا على الموازنة العامة للدولة، **وعلى الميزان التجاري النفطي** مسبباً عجز في الميزان، وتظهر آثاره السلبية على نواحي اجتماعية وتنموية عديدة في الاقتصاد السوري.

• ويُلاحظ ظهور **عجز في الميزان التجاري النفطي** في عامي 2007 و 2008 بمقدار (-903 مليون) دولار، و(-1598 مليون) دولار على التوالي، ويعود هذا العجز إلى زيادة إجمالي المستوردات من المشتقات النفطية على إجمالي الصادرات النفطية منها، (على سبيل المثال: المازوت، الغاز المنزلي، الفيول، والغاز الطبيعي) وهذا بالطبع **يشكل نزيفا للقطع الأجنبي**، (خاصة في ظل انخفاض الصادرات النفطية، وانخفاض الانتاج من النفط الخفيف في الفترة الواقعة بين عام 2005 و2010) مما يعكس نوعاً من الضعف في البنية الاقتصادية التكريرية، إضافة إلى خسارة الاقتصاد الوطني لفوائض القيمة المضافة الناجمة عن عدم تكرير النفط الخام وتصديره على شكل مشتقات نفطية، حيث تعد المشتقات النفطية ذات قيمة مضافة عالية مقارنة بالنفط الخام.

• استمرار النفط بتصدُر المرتبة الأولى في قائمة **مصادر الطاقة**، خاصة في قطاعي النقل (المواصلات)، والكهرباء (التدفئة)، وما ينجم عنه من تشكيل **عبء على ميزانية الدولة** بسبب استجرار كميات أكبر من المشتقات النفطية لتأمين حاجة هذين القطاعين الأساسيين، فيمكن القول انه حتى هذا العام 2012 لا يوجد قطاع نقل متطور اقتصادي وتقني يعتمد على الكهرباء كمصدر للطاقة، (ومثال ذلك مترو الانفاق أو القطارات الكهربائية الموجودة في دول قريبة مثل تركيا ومصر) وهذا ما يؤدي إلى إعاقة لعملية التنمية الاقتصادية بسبب استمرار إستهلاك المشتقات النفطية بمعدلات عالية، فضلا عن التلوث البيئي الحاصل.

• إنّ عدم زيادة **الطاقة التكريرية الحالية** مع **استمرار استيراد** كميات كبيرة من المشتقات النفطية وخاصة مادة المازوت، مسألة تشكل نزيفاً **للقطع الأجنبي**، وخسارةً للقيم المضافة، حيث تكرر مصفاتا حمص وبانياس بحدود 250 ألف ب/ي، يُخصص القسم الأعظم منها لسد جزء من حاجة الاستهلاك المحلي، وتُعتبر تجهيزات كل من مصفاتي حمص وبانياس: متقادمة تكنولوجياً، وتحتاج إلى الكثير من التطوير، لتلبية حاجة السوق المحلية من المشتقات النفطية وبالمواصفات المطلوبة، إضافة إلى ارتفاع نسبة الفاقد والاستهلاك الذاتي فيهما.

• وتشكل **الإيرادات النفطية** مصدراً رئيساً من مصادر الإيرادات الحكومية، وهي ذات أثراً كبيراً في المالية العامة للدولة، ووصلت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في الفترة الواقعة بين 2000 و2005 إلى 35% من مجموع الإيرادات الحكومية، وتدل هذه النسبة المرتفعة إلى ضعف النشاط الاقتصادي غير النفطي في الدولة، ثم تراجعت هذه النسبة وانخفضت خلال فترة الخطة الخمسية العاشرة، حيث بلغ **المعدل الوسطي** لنسبة مساهمة الإيرادات النفطية **25.43%** من مجموع الإيرادات العامة للدولة، مما يؤكد على أهمية مساهمة إيرادات قطاع النفط والغاز في دعم المالية العامة للدولة.

• وبالنسبة للإيرادات الضريبية غير النفطية فإنها تساهم بالحصة الأكبر من إجمالي الإيرادات العامة للدولة وتتراوح نسبة مساهمتها خلال الفترة المذكورة من 44.98% في عام 2005 (وهي أدناها)، إلى 52.57% في عام 2008 (وهي الذروة)، وذلك بسبب زيادة إيرادات الضرائب غير المباشرة، الناشئة عن توسيع الوعاء الضريبي، مع انخفاض في الضرائب على التجارة الدولية، وانخفاض في معدلات الضرائب المباشرة، حيث بلغ المعدل الوسطي لنسبة مساهمتها خلال فترة الدراسة **48.52%**.

• أما نسبة مساهمة الإيرادات غير الضريبية وغير النفطية فهي تتأرجح صعودا وهبوط، إلا أنها تساهم مساهمة فعّالة، وبمعدل وسطي إجمالي للفترة المذكورة **يساوي 26.07%**، وهي تعادل تقريباً نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في المالية العامة. ويمكن القول أنّ الميزانيات المالية السورية تعاني من عجوزات شبه دائمة، وللنفط دور أساسي وكبير في تقليص حجم تلك العجوزات، ونلحظ عند القيام باستبعاد مساهمة النفط من تلك الميزانيات، أنه يوجد عجز في الناتج المحلي الإجمالي تتراوح نسبته من 4.91% في عام 2007 (الحد الأدنى)، إلى 12.37% في عام 2010 (الذروة).
ولكن بمساهمة النفط في ميزانيات السنوات من 2005 إلى 2010، نلاحظ انخفاض عجوزات تلك السنوات، وتصبح نسبة العجز تتراوح من 1.52% في عام 2006 (الحد الأدنى)، إلى 5.38% في عام 2008 (الذروة).

ثالثاً وأخيراً: يضم الاقتصاد السوري شركات رائدة على المستوى الإقليمي وتتمتع بمكانة إستراتيجية في مجال إنتاج النفط والغاز، كالشركة السورية للنفط والتي تساهم في رفد الاقتصاد الوطني بالقطع الأجنبي الضروري لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

1- في مجال إنتاج النفط:

• إنّ مُعدل إجمالي إنتاج الشركة السورية للنفط في عام 2010 من النفط الخفيف والنفط الثقيل ومكثفات يعادل 192,900 ب/ي، وهذا الإنتاج يشكل 50% من إجمالي إنتاج القطر لنفس العام والبالغ 386,111 ب/ي، وهذا يُفسر الأهمية الاقتصادية **والمكانة الإستراتيجية التي تتمتع بها الشركة السورية للنفط.**

• **إنّ معدل الإنتاج اليومي للنفط الخام السوري في عام 2010 بنوعيه الخفيف والثقيل بلغ 386,112 ب/ ي** (يقارب معدل إنتاج فترة الخطة) منه 155,012 ب/ي نفط خفيف، و231,099 ب/ي نفط ثقيل، مع العلم أنّ وسطي الإنتاج اليومي الفعلي للسنوات الخمس أي لكامل فترة الخطة هو 384,900 برميل باليوم، متضمناً إجمالي الإنتاج من النفط الخفيف والثقيل ومكثفات الشركة السورية للغاز، وهو أعلى من الإنتاج المخطط والذي يُقدر بحوالي 368,500 ب/ي.

2- في مجال إنتاج الغاز:

• إنّ إجمالي الكميات المنفذة لإنتاج الغاز بنوعيه الحر والمرافق هي أعلى من الكميات المخططة للسنوات من 2006 وحتى 2010 وبلغت 40,5 مليار م3 بما يعادل 22.2 مليون م3 باليوم، أما إنتاج الغاز الحر فوصل إلى **الذروة** في عام 2010 وهي 6877 مليون م3 (أي **ما يعادل 18.85 مليون م3 في اليوم**).

• بلغ إنتاج الشركة السورية للنفط في عام 2010 كمية 7113 مليون م3، بنسبة ارتفاع 30.16 % عن عام 2006 وهذا ما يُبشّر بكميات واعدة من الغاز الطبيعي ويُؤكد مجدداً النشاط **والأهمية الاقتصادية** التي تتمتع بها الشركة السورية للنفط، ليس في إنتاج النفط فحسب **بل في إنتاج الغاز أيضا.**

3- في مجال الاحتياطي النفطي والغازي:

أ) الاحتياطي النفطي: إنّ الاحتياطي الجيولوجي المؤكد لعام 2010 بلغ 25,083 مليون برميل **بما يعادل 68،721 برميل/يوم**.

ب) الاحتياطي الغازي: إنّ **الاحتياطي الجيولوجي المؤكد من الغاز في القطر في عام 2010** بلغ/713,13/ مليار م3, والاحتياطي المتبقي القابل للإنتاج يُقدّر بحوالي /281,706/ مليارم3، **وبمعدل** إنتاج عام الذروة وهو عام 2010 من **الغاز الحر** والبالغ **18.85 مليون م3** باليوم **فإنّ** احتياطي الغاز المتبقي القابل للإنتاج يكفي لمدة **35-40 عاماً**.

4- في مجال العمالة: تضم الشركة السورية للنفط 15,083عامل لغاية 2010/12/31, ويعتبر حجم العمالة في قطاع النفط والغاز منخفضاً نسبياً مقارنة بإجمالي حجم القوى العاملة في الاقتصاد، حيث تُشكل العمالة في هذا القطاع نسبة 0.87% فقط من إجمالي عدد المشتغلين في الاقتصاد الوطني، ويُعزى ذلك بالدرجة الأولى إلى السمات المميزة للعمالة في هذا القطاع الحيوي، والمُتمثلة في ارتفاع درجة التقنية والمهارة النوعية.

ويمكن القول إن هذه الصناعة تتطلب زيادة في استثمار العنصر البشري في القطاع النفطي والغازي، وإنّ التعليم والتدريب يعتبران من **أهم الاستراتيجيات** الأساسية المعتمدة في استثمار العنصر البشري.

⇐ **وهكذا نتوصل بنهاية هذه الدراسة إلى استنتاج يدعو للتفاؤل،** وذلك بأنّ **الاحتياطي السوري من الغاز** قد يكفي لأكثر من ثلاثة عقود، والكميات الغازية القابلة للإنتاج ستكون كافية لتلبية معظم الطلب الداخلي ولعدة سنوات، وتُعتبر الكميات الواعدة من احتياطيات الغاز بديلاً عن تراجع الإنتاج النفطي النسبي، ونقول (نسبي) ذلك لأن وسطي **الإنتاج اليومي الفعلي** للسنوات الخمس خلال فترة الدراسة وهي الخطة العاشرة هو **384,900** برميل باليوم، وأنّه من المتوقع في حال استمرار تراجع الإنتاج أن يصل إلى أدنى مستوياته وهو 300 ألف برميل/ يوم في عام 2025، ويظل ثابتا عند هذا الحد.

• وأمّا **الأهداف السياسية والاقتصادية البعيدة للقائمين على الإدارة النفطية** في سوريا تصب في استثمار من 2 إلى 3 مليار دولار لتنمية وتطوير حقول الغاز، والتركيز على نقل النفط والغاز بواسطة خطوط أنابيب، وذلك بسبب انخفاض تكلفة النقل، إضافة إلى الموثوقية التي يتمتع بها، والعمل على مشاريع الغاز المستقبلية كالغاز المصري ضمن خط الغاز العربي، و محور خط النفط (والغاز) العراقي والإيراني.

إنّ مرور خط الغاز العربي أو الإيراني عبر سورية، يربط مراكز الإنتاج في مصر مثلاً مع كلٍ من سوريا ولبنان والأردن، ومراكز الإنتاج في إيران عبر العراق مع موانئ التصدير على البحر المتوسط، ومنها يصدر منها إلى أوروبا والعالم، وهذا ما يجعل سورية مركزاً لجذب رؤوس الأموال العربية والأجنبية، وللاستثمارات في مجال النفط والغاز، (فقد أصبحت مسألة ضمان سلامة خطوط نقل النفط والغاز وصيانتها لا تقل أهمية عن تشغيلها، وهي مشاريع تدر ملايين الدولارات على الدول التي تمر في أراضيها) وهذا **يمثل خياراً استراتيجياً** على المدى الطويل حيث تُؤخر انخفاض كميات الاحتياطي النفطي والغازي، وتحفظها للأجيال القادمة، ويتوجب في هذه المرحلة عقلنة وترشيد الإنتاج، وتوخي الحذر والمغالاة فيه.

• وأخيراً فإن **الموقع المتميز لسورية** في قلب الجغرافية السياسية والإقليمية والذي يربط بين **الخليج العربي** وأوروبا خصوصاً, سيمكنها أيضاً من لعب **دور مهم كبلد عبور**، ليس فقط لتأمين احتياجات البلاد من الطاقة، بل أيضاً للاستفادة من عوائد العبور المتأتية من التصدير عبر خطوط النقل، وهذا يُشكل رافداً هاماً لسورية على المدى المتوسط والطويل الأجل، ويساهم في تمويل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي تفعيل النشاطات الاقتصادية المختلفة في البلاد.

فهو وبالإضافة إلى ما سبق **ضمان لأمن سورية الطاقوي** وتأمين لإحتياجاتها المستقبلية من **النفط** والغاز، مما يلبي حاجة قطاعي الكهرباء والصناعة، ويسمح بتخفيف نفقات تطوير الاكتشافات الغازية والنفطية المحتملة، حيث يظهر **النفط العراقي من جهة والغاز المصري** من جهة أخرى كمشروع حيوي جداً بالنسبة للاقتصاد السوري، ويُظهر **مشروعا نفطياً وغازياً مشتركاً بين** هذه الدول يُموّل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها، إضافة إلى الحصول على اقتصاد متين في **دولة قوية متجددة...**

المقترحات

توصّلت الدراسة إلى المقترحات التالية:

أولاً: على مستوى القطاعي (قطاع النفط والغاز)

- **في مجال الشركة السورية للنفط:**

1) زيادة الدور المحوري للشركة السورية للنفط نظراً للأهمية الاقتصادية والمكانة الإستراتيجية التي تتمتع بها في الاقتصاد الوطني، مع الاستمرار بمدّها بالاستثمارات اللازمة لتحقيق خطط الإنتاج، واعتماد نظام حقيقي للحوافز في كافة القطاعات الإنتاجية والخدمية والإدارية، إضافة إلى تطوير وتدريب الموارد البشرية.

2) اعتماد سياسة تعاقدية أكثر جذباً للشركات الدولية واللجوء إلى التحالفات الاستراتيجية التي تتناسب مع المعطيات الجيولوجية والاقتصادية، خاصة شركات الدول التي تسعى لتطوير تواجدها الإقليمي في المنطقة (الصين، روسيا)، إضافة إلى الاستفادة من تمايز الاستراتيجيات والخبرة العالمية للشركات الأوروبية لتفعيل عمليات الاستكشاف والمسح السايزمي للتنقيب عن النفط والغاز في المياه الإقليمية السورية

- **في مجال تكرير النفط:**

1) إنّ زيادة الطاقة التكريرية للمصافي الحالية هو حل ناجعٌ وفعّال يُخرج الاقتصاد السوري من أزمات خطيرة، إلا أنه يحتاج إلى مضاعفة الطاقة التكريرية الحالية (وهذا لن يتحقق إلا بإضافة مصافٍ جديدةٍ، وذلك عن طريق التعاقد مع إحدى الشركات العالمية لبناء مصفاتين بطاقة 100-140 ألف ب/ي مع الأخذ بعين الاعتبار العمر الافتراضي لبناء المصفاة الواحدة منها هو حوالي أربع سنوات).

2) الإرتقاء بمستوى إنتاج مصفاتي بانياس وحمص تكنولوجياً ليتوافق إنتاجهُما مع احتياجات السوق المحلية من المشتقات النفطية، مع الحد من التلوث البيئي الناجم عنهما بتعميم تطبيق المواصفات الأوروبية على إنتاج المشتقات البترولية، إضافة إلى تلبية حاجة السوق الداخلية من المشتقات النفطية والمحروقات ضمن المعايير البيئية السورية والمواصفات الأوربية.

وإنّ دخول طاقات تكريرية جديدة سيُمكّن سوريا من استيراد النفط الخام من دول الجوار كالعراق مثلاً، وتكريره في المصافِ السورية المُحدَثة، وهذا يؤدي إلى تحقيق القيمة المضافة ودعم المالية العامة للدولة، ويُحدث بدوره فائضاً في الميزان التجاري النفطي وفي ميزان المدفوعات، ويضمن تشغيل المئات من العاطلين عن العمل في الاقتصاد.

• في مجال السياسات النفطية:

1) قيام الإدارة الاقتصادية السورية بوضع سياساتها النفطية التي تُؤخر انخفاض كميات الاحتياطي النفطي والغازي وتحفُظها للأجيال القادمة، فبوجود مصافٍ حديثةٍ تعمل على تكرير كميات النفط الخام المستوردة، وتُمكنها من تصدير الفائض عن حاجة الاستهلاك المحلي، وتساهم في دعم عملية التصدير بما يحقق ايرادات نفطية للنهوض بالبنية التحتية للإقتصاد، وتفعيل عملية التنمية الاقتصادية، مع ترشيد وعقلنة إنتاج الثروة النفطية والغازية السورية.

2) تخفيض الدعم الحكومي للمحروقات وبشكل تدريجي بهدف الوصول إلى إلغاء الدعم على المحروقات بعد إنجاز الدراسات المتعلقة بآثار تحرير أسعار الطاقة على القطاعات الاقتصادية والخدمية والفئات الاجتماعية. وتخفيف منعكسات التحرير على الفئات الاجتماعية ضعيفة الدخل وعلى قطاعات الانتاج، باعتماد آلية فعالة للحد من أعباء ارتفاع تكاليف الطاقة، كإستخدام نظام البطاقات الذكية لكافة وسائل النقل المحلي مما يفوت الفرصة على شاحنات العبور وآليات غير المقيمين للإستفادة من الدعم الحكومي للمواطنين السوريين، ويمنعهم من التخزين الإضافي للمحروقات، ومن استمرار تشكيل عبء على ميزان المدفوعات السوري، والاستفادة من تجارب دول الجوار في ذلك.

3) العمل على إصدار تشريع خاص بقطاع النفط لما له من خصوصية ومساهمة بالإنتاج، والناتج المحلي.

• في مجال الغاز:

1) زيادة مساهمة قطاع الغاز في الناتج المحلي الاجمالي، وبناء معامل معالجة الغاز، وتطوير المعامل القائمة لتلبية حاجة قطاع الكهرباء، وإيصال الغاز المنتج إلى المعامل الصناعية والمحطات الكهربائية ضمن شبكات من الأنابيب، وتطوير الاحتياطيات الغازية المكتشفة من قبل شركات العاملة في سورية.

2) إتمام البنية التحتية لخط الغاز العربي، وتنفيذ الاتفاقيات الموقعة مع مصر والعراق في المجال الغازي، حيث يظهر مشروعا نفطياً وغازياً مشتركاً بين هذه الدول، يُمول مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها.

3) البحث عن بدائل فعّالة والعمل على تأمين مصادر طاقة بديلة كالطاقة النووية السلمية، ودعم وتشجيع استخدام الطاقة الشمسية، وذلك للتوفير والحد من الاعتماد على المشتقات النفطية كمصادر أساسي للطاقة، خاصة في ظل تزايد الطلب الحالي على الطاقة الكهربائية.

4) الاستمرار بتحويل المحطات الكهربائية القائمة حالياً وتجهيزها لتعتمد على الغاز كمصدراً للطاقة، بدلاً من المازوت أو الفيول، مما يساعد على تخفيف الضغط على المشتقات النفطية المطلوبة في توليد الطاقة الكهربائية، ويتوقف ذلك على الاستمرار في تطوير الحقول الغازية المكتشفة من جهة، وتنفيذ مشاريع البنية التحتية (كتشييد محطات كهربائية جديدة تعتمد على الغاز) من جهة ثانية، ويمكن اعتبار نسبة الاعتماد على الغاز في توليد الكهرباء كمؤشر للتقدم في السياسات النفطية للدول، وتعكس مدى الاستفادة من الموارد المحلية المتاحة، ومن المساهمة في التخطيط لتخفيف الطلب المحلي على منتجات المصافي من المشتقات النفطية.

ثانياً: على مستوى الاقتصاد الوطني وعلى المدى القصير و المتوسط:

يمكن القول أن الاقتصاد السوري بشكل عام يواجه تحديين رئيسيين:
أ) الحفاظ على تزايد النمو الاقتصادي، وتطوير **القطاعات غير النفطية.**
ب) الحفاظ على **استدامة المالية العامة.**

• سيحتاج الاقتصاد من أجل تعزيز النمو الاقتصادي إلى تنمية القطاع غير النفطي ليواكب الضغوط الديموغرافية المتزايدة خاصة في ظل انحسار الإنتاج النفطي نسبياً، إضافة إلى تحقيق تنويع اقتصادي بعيداً عن قطاع النفط والغاز، وتحسين تنمية القطاع الخاص، فضلاً عن تنويع صادرات القطر خاصة بالنسبة للسلع التي يتمتع الاقتصاد بالميزة النسبية في إنتاجها.

ومع العلم أنه تم فتح قطاعي البنوك والمال لمستثمري القطاع الخاص، كما تم توحيد سعر الصرف (القطع)، وإزالة العديد من العراقيل التجارية، ولكن من الضروري القيام **بإصلاحات هيكلية** أخرى للمساعدة على استدامة تنويع الصادرات والإصلاحات المؤسسية، وبشكل أكثر دقة، مازال تطوير بيئة الأعمال اللازمة **لتنمية قطاع خاص متنوع وقادر على المنافسة وموجه إلى التصدير** يمثل أمرا مهما في **مواجهة** التأثير السلبي **لتراجع صادرات النفط** على الحسابات الخارجية وعلى حسابات المالية العامة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الاقتصاد سيحتاج من أجل زيادة إنتاجيته إلى **تطوير مهارات القوى** العاملة و**تحسين قاعدته التكنولوجية** الرابطة بين قطاعاته المختلفة بشكل عام.

• كما سيحتاج الاقتصاد أيضاً إلى **ضبط أوضاع مالية الدولة، من أجل الحفاظ على استدامة** المالية العامة، حيث تعتمد الموازنة الحالية إلى حد كبير على العائدات النفطية، ويلاحظ أنه في السنوات الأخيرة أدى الارتفاع في أسعار النفط إلى زيادة في الإنفاق العام، وبدأت الحكومة **بتدعيم وضع** السياسة المالية العامة عن طريق وضع ميزانية محافظة نوعاً ما، وتوسيع القاعدة الضريبية لضريبة الاستهلاك، ويمكن القول أن ضبط المالية العامة للدولة يتطلب **تعديل عجز الموازنة غير النفطية** ومواصلة **عملية الإصلاح الاقتصادي.**

• أما التحديات الأخرى التي يواجهها الاقتصاد فإنها تشمل **نظام التعليم**، الذي يجب أن يضمن إتاحة الفرصة للتعليم التقني المتطور، واكتساب المهارات الملائمة اقتصادياً للشباب في قوة العمل، إضافة إلى تحسين نوعية قاعدة الموارد البشرية بشكل واسع حتى تتمكن سوريا من مواجهة التحديات المتعلقة بالانفتاح اقتصادي، ويشمل ذلك **تحديث نوعية** التعليم ونظم التدريب المهني.

وفي النهاية: تبرز أهمية تكوين فريق اقتصادي يتمتع بالكفاءات والخبرات لوضع خطة اقتصادية واضحة المعالم لقطاع النفط والغاز، يتم من خلالها ربط المتغيرات النفطية بالمتغيرات الاقتصادية وتعمل على تحقيق التنمية البشرية بالتوازي مع التنمية الاقتصادية، فالتنمية في هذا القطاع الحيوي تتطلب **زيادة في استثمار العنصر البشري**، وإن **التعليم والتدريب** يعتبران من أهم **الاستراتيجيات** الأساسية المعتمدة في هذا الاستثمار.

الآفاق المستقبلية للدراسة (متابعة بحوث):

يمكن القول في نهاية هذا البحث " دراسة تحليلية للقطاع النفطي السوري وأثره على الاقتصاد الوطني " أن هناك بعض المواضيع التي يمكن دراستها وتشكل أهمية ومنفعة علمية للباحثين في هذا المجال، وتم اختيار المواضيع التالية:

1- **بدائل الطاقة النفطية والغازية وأثرها على الاقتصاد السوري:** الهدف من الدراسة إلقاء الضوء على تطور البدائل في الدول المتقدمة، كاستخدام الطاقة النووية السلمية و الطاقة الشمسية، ومناقشة امكانية تطبيقها على اقتصاد مثل الاقتصاد السوري.

2- **أثر العوائد النفطية والغازية على الاقتصاد:** الهدف من الدراسة تحليل الايرادات النفطية والغازية وأثر عائدات العبور على الاقتصاد الاقليمي بشكل عام، والاقتصاد السوري بشكل خاص، مما يؤخر انخفاض كميات الاحتياطي النفطي والغازي ويحفظها للأجيال القادمة.

3- **أثر قطاع الغاز في الاقتصاد - دراسة في امكانية استجرار الغاز المنزلي عبر شبكة أنابيب،** الهدف من هذه الدراسة إمكانية تأهيل البنية التحتية في المدن الكبرى لنقل الغاز المنزلي عبر شبكة من الأنابيب إلى المستخدم النهائي، أسوة ببعض الدول: كالجزائر، ومصر.

{ مراجع البحث }

أولا :المراجع باللغة العربية :

1- السا، اسيدون، **النظريات الاقتصادية في التنمية**، ترجمة : د.مطانيوس حبيب، دار الفاضل، دمشق 1997.

2- د. محمد، حسن جواد: **الطاقة والصناعات النفطية- أساسياتها واقتصادياتها**، مؤسسة الكميل للتوزيع، الكويت، 1988م، ص191- 287.

3- عبد اللطيف، رشاد أحمد: **أساليب التخطيط للتنمية**، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، جامعة حلوان 2002

4- يوسف، عيسى إبراهيم: **الكتاب السنوي للشركة السورية للنفط**،عام 1991 .

5- د.عربش- زياد أيوب،قطاع الطاقة في سورية،**الرهانات الحالية والخيارات المستقبلية**، دمشق 2008،

6- د. سلوم، عرفان: **الامتيازات والتشريعات النفطية في البلاد العربية**، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1978م.

7- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، **وقائع مؤتمر الطاقة العربي السابع**، الورقة القطرية للجمهورية العربية السورية، المجلد الخامس، القاهرة، 11-14 أيار 2002م.

8- هواري، قمر، **النفط كمصدر من أهم مصادر الطاقة**، معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية – دمشق 1985.

9- صالح، نزيه: **النفط ودوره كصناعة تصديرية في توازن التجارة الخارجية في سوريا**، رسالة دبلوم، إشراف: د.إلياس نجمة، هيئة تخطيط الدولة، معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، دمشق، 1985.

10-حبيب، د. مطانيوس: **أوراق في الاقتصاد السوري**، دار الرضا للنشر، دمشق 2006.

11-العمادي، د محمد، **تجربة سوريا في تحرير التجارة الخارجية وسياسات الاصلاح الضريبي**، دمشق 1994.

12- سلفاتور، دومينيك، **نظريات ومسائل في الاقتصاد الدولي**، ترجمة د. محمد العدل، مركز الأهرام، القاهرة 1975.

13-واقع عمل وزارة النفط والثروة المعدنية خلال فترة الخطة الخمسية 2006-2010- الصادرات والمستوردات.

14-هيئة تخطيط الدولة، مديرية التخطيط الاقتصادي، كتاب واقع الخطط الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في سوريا،(الخطة الخمسية العاشرة 2006-2010).

15-تقرير خبراء صندوق النقد الدولي في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام 2006 مع الجمهورية العربية السورية.

16-المجموعة الإحصائية السورية لعام 2010- المكتب المركزي للإحصاء، رئاسة مجلس الوزراء.

17- التقرير السنوي لوزارة النفط والثروة المعدنية والمؤسسات والشركات التابعة لها، لعام 2010- مديرية التخطيط والتعاون الدولي .
18- التقرير السنوي لوزارة النفط والثروة المعدنية والمؤسسات والشركات التابعة لها. لعام 2009- مديرية التخطيط والتعاون الدولي .
19- د. عمر، محمد جميل: **اقتصاد وتخطيط القوى العاملة**، منشورات جامعة دمشق،1990.
20- القيسي، غسان محمود جاسم، التدريب المهني في صناعة البتروكيماويات، القاهرة عام 1998.
21- د. باش أغا، محمد جميل: اقتصاد العمل وتخطيط القوى العاملة، 1998.
22- د.عتيقة، علي، الاعتماد المتبادل على جسر النفط، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1991.
23- صقر. أديب، صادرات الغزل والنسيج في سورية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، 1997.
24- د. المهايني، محمد خالد، المالية العامة والتشريع الضريبي، كلية الاقتصاد، دمشق عام 2000.
25-معلا، أحمد: استخراج واستثمار النفط والغاز في سورية، أنشطة وفعاليات الشركة السورية للنفط 2004.

ثانيا: الدوريات والمجلات العلمية:

1- علاو،سفيان: الطاقة الكهربائية في سوريا والآفاق المستقبلية، مجلة الشبكات، العدد 22.
2- سيد أحمد، هناء وآخرون، تحليل واقع التجارة الخارجية السورية، مجلة جامعة تشرين، العلوم الاقتصادية والقانونية.المجلد 27، العدد 1،2005.
3- نعوش، د.صباح، مجلة أخبار النفط والصناعة، العدد 388، أبو ظبي، كانون الثاني 2003.
4- متابعة نشاطات مصادر الطاقة عربيا وعالميا – نشرة فصلية – إدارة الشؤون الفنية- منظمة أوابك- العددان 4 لعام 2005، و1 لعام 2006.
5- النشرة الدورية للنفط والغاز – شركة الفرات للنفط- المكتب الصحفي- دمشق.
6- رهبان، عبد الرؤوف، مقومات الصناعة السورية ومعوقاتها، مجلة جامعة دمشق،عام 2001.
7- محمد، ميثم محمود: التدريب المناسب للشخص المناسب في الوقت المناسب، الشركة السورية لنقل النفط، مديرية التخطيط، بانياس عام 2003.
8- عبد المالك الأخرس- التخطيط المالي في سوريا- مجلة الاقتصاد- العدد 208- دمشق 1987م.

ثالثا :الدراسات والأبحاث:

1- حيدر، نهاد: **نقل التكنولوجيا في عصر العولمة وأثرها على صناعة النفط**، رسالة ماجستير، إشراف: د. مطانيوس حبيب، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد، 2002م.

2- محمد. شوقي محمد، **الصناعة النفطية وأثرها في البنية الاقتصادية في سورية**، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، إشراف الدكتور عصام خوري، 2006.

3- معلا، رانيا: **تخطيط العمالة في قطاع النفط والغاز في سوريا (الواقع والآفاق)**، رسالة ماجستير، إشراف الدكتور محمد جميل عمر، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد،2007.

4- إبراهيم، قصي: **موقع النفط في التجارة الدولية، (مع الإشارة إلى حالة النفط السوري)**، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، إشراف الدكتور مدين جواد علي، 2008.

5- الدعاس، بشير: **النفط والتنمية الاقتصادية في سوريا**، رسالة ماجستير، إشراف: د. مطانيوس حبيب، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد، 1992.

6- سيروب، رشا: **النفط والغاز كمدخل اقتصادي لسوريا في الاقتصاد الدولي**، رسالة ماجستير، إشراف: د. حبيب محمود، ، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد، 2009.

7- صالح، نزيه: **النفط ودوره كصناعة تصديرية في توازن التجارة الخارجية في سوريا**، رسالة دبلوم، إشراف: د. إلياس نجمة، هيئة تخطيط الدولة، معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، دمشق، 1985.

رابعا: الندوات والمؤتمرات:

1- د. عربش. زياد أيوب، **السياسات النفطية في سورية**، ندوة الثلاثاء الاقتصادي العشرين، دمشق، 2007، ص3.

2- د. معلا. أحمد، **استخراج واستثمار النفط والغاز في سورية**، ندوة الثلاثاء الاقتصادية السابعة عشرة، 2004/3/30.

3- الزعيم، د. عصام، **التوجهات الاستراتيجية في تنمية الاقتصاد السوري**، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، 2004.

4- حبيب، د. مطانيوس، **آفاق الاقتصاد السوري**، الندوة الاقتصادية الثانية، مركز الرضا بدمشق، عام 2000.

5- عياش، م. علي: **مصادر الغاز الطبيعي في سوريا، والمشاريع الحالية والمستقبلية لاستثماره وتوزيعه على المستهلكين**، الندوة السورية الأولى للنفط والغاز، مكتبة الأسد، دمشق، نيسان 2002

6- اللبابيدي، محمد مختار: **حاضر ومستقبل صناعة النفط والغاز في الوطن العربي**، الندوة السورية الأولى للنفط والغاز، مكتبة الأسد، دمشق، نيسان 2002م.

7- د. سكر. نبيل، **ثلاثية نظام السوق والعدالة الاجتماعية والارتقاء التكنولوجي**، ندوة الثلاثاء الاقتصادي 16، دمشق، 2003/9/2.

8- عبد الله، د حسين: **عودة الشركات الغربية للتنقيب عن النفط في الدول العربية**- المؤتمر العلمي 14 لاتحاد الاقتصاديين العرب، دمشق 22-24 تشرين 2002،1.

9- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، وقائع مؤتمر الطاقة العربي السابع، **الورقة القطرية للجمهورية العربية السورية**، المجلد الخامس، القاهرة، 11-14 أيار،2002.

خامسا: المجموعات الإحصائية والتقارير:

1- كتاب المجموعة الإحصائية للشركة السورية للنفط – عام 2009 – 2010 - مديرية التخطيط.

2- كتاب المجموعة الإحصائية للشركة السورية للنفط - عام 2007- 2008- مديرية التخطيط.
3- الشركة السورية للنفط، وثائق مديرية عقود الخدمة.
4- تقارير مديريات التخطيط للشركات التابعة لقطاع النفط والغاز، تقارير الناتج المحلي لقطاع النفط والغاز.
5- تقرير عمل وزارة النفط والثروة المعدنية والمؤسسات والشركات التابعة لها، خلال فترة الخطة الخمسية العاشرة 2006-2010.
6- المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لعدة سنوات سابقة، (الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق حسب القطاعات).
7- المكتب المركزي للإحصاء، دراسة تحليلية لنتائج مسح سوق العمل لعام 2003.
8- المكتب المركزي للإحصاء، نشرة قوة العمل من واقع نتائج التعداد السكاني لعام 2004.
9- التقرير الاقتصادي – هيئة تخطيط الدولة، الخطط الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
10- التقارير السنوية لوزارة النفط والثروة المعدنية – عدة سنوات.
11- تقرير خبراء صندوق النقد الدولي في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام 2006 مع الجمهورية العربية السورية.

سادسا": المراجع الأجنبية:

1- Opec Annual statistical Bulletin 2001.
2- International Energy Annual, (Washington, DC: EIA. 1995)
3- Oil & Gas journal, Dec 2002.
4- International Energy Annual, (Washington, DC: EIA, Apr 1997.)
5- Model for Analysis of energy Demand, User Manual, IAEA, 2002.
6- Ministry of Oil, Manual Report 2010.
7- Dniel Yorgin, the request for oil, Money and power: Simon and Sohuster, New York, 1991.
8- Monthly Bulletin, Organization of arab Petroleum Exporting Countries, Jan 2007.

سابعا": مواقع الكترونية ذات صلة:

- وزارة النفط والثروة المعدنية. www.petroleum.gov.sy
- موقع الشركة السورية للنفط. www.spc@net.sy
- موقع شركة الفرات للنفط www.afpc@net.sy
- الوكالة السورية للأنباء www.sana.sy
- موقع سيريا أويل. www.syria-oil.com
- موقع سيريا نيوز. www.syrianews.com